الإعلام الحالي والسابق في مسألة إخفاء الصورة الحقيقية لما يقوله بعض النواب ولا سيما النواب الذين يتكلّمون في اتجاه يعارض سياسة الحكومة وقد عانيت من ذلك كثيراً .

واشكركم والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله ، الزملاء تحدّث بالإضافة لتقرير اللجنة الذي استمعنا له وبالإضافة لمخالفات الزملاء تحدّث في المناقشة «١٨» زميل ، بقي لديّ «٢٦» زميل طالبين الكلام.

ارفع الجلسة ونعود لاستئنافها صباح الغد الساعة العاشرة بمشيئة الله.

ـ انتهت الجلسة ـ

حكم خير	**م. سعد هايل السرور**
امين عام مجلس الأمة	**رئيس مجلس النواب**



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٢/شعبان/١٤١٦هجرية الموافق ١٩٩٦/١/٣ ميلادية.

العدد (١٠) الجلد (٣٣)

ـ جدول الأعمال ـ

وتحدث السادة النواب التالية أسمائهم:

١) السيد ذيب انيس
٢) السيد علي الشطي
٣) الدكتور عبدالرزاق طبيشات
٤) السيد عبدالهادي المجالي
٥) الدكتور محمد عضوب الزبن
٦) السيد عبدالكريم الدغمي
٧) السيد بسام حدادين
٨) السيد عبد موسى النهار
٩) الدكتور محمد عويضة
١٠) الدكتور فوزي الطعيمة
١١) السيد محمد الحنيطي
١٢) السيد محمود الهويمل
١٣) الدكتور عبدالمجيد الأقطش
١٤) السيد فواز الزعبي
١٥) الدكتور نزيه عمارين
١٦) السيدة توجان فيصل
١٧) السيد خليل حدادين
١٨) الدكتور فرح الربضي
١٩) السيد ضيف الله المومني
٢٠) السيد حماد أبو جاموس
٢١) السيد عبدالمنعم أبو زنط
٢٢) السيد عبدالله اخو ارشيدة
٢٣) السيد توفيق كريشان
٢٤) السيد سالم الزوايدة
٢٥) السيد عبدالرحيم عكور
٢٦) السيد أنور الحديد
٢٧) الدكتور بسام العموش
٢٨) السيد احمد الكساسبة
٢٩) الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

محضر الجلسة :

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/١/٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (العاشرة) (اليوم الثاني) من الدورة (العادية الثالثة)



برئاسة (**معالي المهندس سعد هايل السرور**) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (**حكم خير**).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: **سميح الفرح، سليمان السعد، إبراهيم سمارة، سمير قعوار**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: لا أحد

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم
٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب
٤ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية
٥ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير الخارجية
٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات
٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة
٨ - معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة
٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري
١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة
١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون المقدسات الإسلامية
١٢ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية
١٣ - معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط
١٤ - معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والإسكان
١٥ - معالي السيد عادل القضاة : وزير التموين
١٦ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة

وتغيب بإجازة من الأعضاء

السادة : لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء

السادة: سميح الفرح، سليمان السعد، إبراهيم سمارة، سمير قعوار

وتغيب عن الجلسة الأعضاء

السادة: لا أحد

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب

٤ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية

٥ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير الخارجية

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات

٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة

٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة

٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة

١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون المقدسات الإسلامية

١٢ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية

١٣ - معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط

١٤ - معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والإسكان

١٥ - معالي السيد عادل القضاة : وزير التموين

١٦ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة

١٧ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي

١٨ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل

١٩ - معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

٢٠ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل

٢١ - معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٢٢ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة

٢٣ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة

٢٤ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة

٢٥ - معالي الدكتور محي الدين توق : وزير التنمية الإدارية

٢٦ - معالي السيد سميح دروزة: وزير الطاقة والثروة المعدنية

٢٧ - معالي السيد عبدالإله الخطيب : وزير السياحة والآثار

٢٨ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الإجتماعية

* وحضر من الأمانة العامة:

١) السيد نذير عطيات

٢) السيد علي الحسبان

٣) السيد محمد الرديني

٤) السيد غسان النجداوي

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة أول المتحدثين السيد ذيب انيس والذي يليه السيد علي الشطي.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه.

١٧ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي

١٨ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل

١٩ - معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

٢٠ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل

٢١ - معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٢٢ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة

٢٣ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة

٢٤ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة

٢٥ - معالي الدكتور محي الدين توق : وزير التنمية الإدارية

٢٦ - معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية

٢٧ - معالي السيد عبدالإله الخطيب : وزير السياحة والآثار

٢٨ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الإجتماعية

* وحضر من الأمانة العامة:

١) السيد نذير عطيات

٢) السيد علي الحسبان

٣) السيد محمد الرديني

٤) السيد غسان النجداوي

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة أول المتحدثين السيد ذيب انيس والذي يليه السيد علي الشطي.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس..

حضرات النواب الكرام..

يطيب لي ومجلسكم الكريم يناقش موازنة الدولة لعام ١٩٩٦ أن اشير لبعض الأمور والقضايا التي تحتاج إلى علاج من قبل الحكومة المحترمة. ويحتاج إليها الوطن والمواطن. ومنها:

اولاً: قضية طلاب كليات المجتمع. تعلمون أيها الزملاء الكرام أن وزارة التربية والتعليم منذ سنتين تقريباً تمتنع عن تعيين حملة الدبلوم المتوسط في مهنة التعليم. وذلك بسبب توفر المعلمين الجامعيين. وبعد هذا الإجراء لم يبق امام الفئة إلا فرصة مواصلة التعليم الجامعي في جامعاتنا الحكومية والأهلية. وأن يكون القبول في هذه الجامعات قائم على إعتبار الساعات المعتمدة التي درسها هؤلاء الطلاب في كلياتهم المعتمدة. والأمر الذي يدعو إلى السؤال هو أن هؤلاء الطلاب يقبلون الآن حالياً في الجامعات الأجنبية وتعتبر لهم الساعات التي درسوها في كلياتهم في الأردن. وبعد عودتهم تقوم وزارة التعليم العالي بمعادلة هذه الشهادات وتصديقها.

ولا يخفى على حضراتكم كم ينفق ذوو هؤلاء الطلاب على تعليمهم خارج البلاد وكم يخسر البلد من خروج العملة الصعبة.

وإذا قامت الحكومة بدراسة هذا الموضوع ووفرت لهذه الفئة الدراسة الجامعية محلياً، فإن ملايين الدنانير ستبقى رصيداً لهذا البلد. ووسيلة أخرى من وسائل تقليل حجم البطالة بفتح جامعات جديدة وزيادة شعب التدريس الجامعي. أتمنى على الحكومة الموقرة إنصاف هذه الفئة من ابناء الوطن.

ثانياً: فئة المواطنين الذين تزيد أعمارهم على الأربعين عاماً.

يحرص المواطنون من هذه الفئة على العمل والحصول على لقمة العيش لهم ولعائلاتهم بالطرق المشروعة. ولكنه لا زال يحال بينهم

وبين العمل بسبب أعمارهم. رغم أنهم يملكون القوة والقدرعلى العمل. فماذا يصنع هؤلاء، وكيف يفعلون أمام مطالب عائلاتهم الضرورية من نفقة وأجور سكن. وصندوق المعونة الوطنية لا يمنح معونات للأقوياء. وليس لهم عائدات تقاعدية. أتمنى على وزارة العمل أن تتدخل لحل هذه المشكلة وانصاف هذه الفئة.

ثالثاً: الخدمات الصحية. رغم الجهود المشكورة التي تبذلها وزارة الصحة في هذا المجال، إلا أن حاجة المواطنين المتزايدة أكبر من مما هو موجود. ولا زال بعض المرضى ينتظر الشهر والشهرين حتى يأتي دوره في إجراء عملية جراحية قررها له الأطباء المختصون ويبقى المريض يعيش الشهرين يتحمل الألم والوجع هذه المدة الطويلة بسب عدم امكانات المستشفى وغرف عمليات الجراحة، ومستشفى الزرقاء الحكومي مثال على ذلك. وقد تقدمت إلى مجلسكم الكريم في الدورة الثانية العادية باقتراح برغبة لفتح مركز لأمراض القلب في مستشفى الزرقاء الحكومي ووافق مجلسكم الكريم على الإقتراح. اجابت بعد ذلك وزارة الصحة أن إقامة مركز لامراض القلب يحتاج إلى مبلغ يزيد عن المليون دينار لذا رات الوزارة تأجيل الموضوع. لكننا بعد أيام فوجئنا بقرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتخصيص مبلغ ثلاثة ملايين ومائة الف دينار لإقامة مدينة رياضية في محافظة الزرقاء. إن كل المحبين لمصلحة الوطن والمواطن يشهدون أن قرار مجلس الوزراء قد خالف الاخذ بالأمور حسب الأولويات، فكل عاقل في هذا البلد يعلم أن حاجة المواطن للعلاج أشد ضرورة من حاجته للرياضة وأن الرياضة في سلّم الأولويات تأتي بعد خدمة العلاج هذا مع احترامنا وتقديرنا الفائق للشباب والرياضة على حد سواء.

وفي هذا المجال لا يفوتني إلاّ أن اذكر الحكومة الموقرة بالعمل

على توسيع دائرة التامين الصحي ليشمل كافة أبناء الوطن.

رابعاً: اطالب الحكومة بالإشراف والمتابعة المستمرة لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية. وأذكر منها على سبيل المثال مؤسسة الملكية الأردنية، هذه المؤسسة التي لم تحقق ربحاً قط بل لا نرى في التقارير المالية الخاصة بها إلا خسارة بعد خسارة والإنسان يتساءل عن أسباب هذه الخسارة المستمرة.رغم أن أثمان تذاكر السفر لهذه المؤسسة أعلى اسعار قياساً إلى جميع شركات النقل الجوي العربية والأجنبية.

إن الحكومة الموقرة مطالبة بمعرفة أسباب الخسارة وتقديم الحقائق عن هذه المؤسسة لهذا المجلس الكريم. فقد كثر الحديث والقيل والقال في مجالس المواطنين عن هذه المؤسسة.

خامساً: نطالب الحكومة الموقرة العمل على مساواة الرواتب التقاعدية للعاملين في مؤسسات الدولة التابعين لمؤسسة الضمان الإجتماعي بالرواتب التقاعدية للعاملين حسب نظام الخدمة المدنية للدولة. كما نطالب الحكومة المحترمة بإنصاف فئة العاملين في مؤسسات الدولة على حسب الفئة الرابعة، وتحويلهم إلى نظام التقاعد المدني بدلاً من الضمان الإجتماعي. حتى يشملهم وعائلاتهم نظام التامين الصحي أسوة بزملائهم في الوظيفة كي يتساوو في الحقوق والواجبات.

سادساً: نطالب الحكومة بإعادة النظر في التقسيمات الإدارية الأخيرة، وأن تأخذ الحكومة بعين الإعتبار الكثافة السكانية للمنطقة التي تستحق الترفيع وأن لا يقل عدد سكان اللواء عن مائة الف مواطن على الأقل والملاحظ في تفاصيل نظام التشكيلات الإدارية الذي نشر في الصحف المحلية يوم ٩٥/١١/٦. تحدث هذا النظام عن مهام المحافظ واختصاصاته وكذلك المتصرف

وجهاز ادارة اللواء، إلا أن هذا النظام اغفل شيئاً هاماً، اغفل عدد السكان في المنطقة التي تستحق الترفيع إلى محافظة، أو لواء، أو قضاء، مما يجعل هذه المسألة مزاجية خاضعة لرغبات وزارة الداخلية التي أصبحت تهيمن على كل مقدرات البلد ووزاراته ومؤسساته، ودوائره حين ينص النظام المشار إليه في المادة ١٤ فقرة أ، للمحافظ أن يقترح على الوزير أو مدير الدائرة أو المؤسسة المختص نقل أيّ موظف بمحافظته. وللمحافظ أن يقترح على المراجع المختصة إتخاذ الإجراءات التأديبية بحق أيّ موظف في محافظته، كما تنص المادة ١٤ من نفس النظام فقرة أ، تعمل جميع الدوائر في المحافظة باستثناء المحاكم الشرعية والنظامية تحت إشراف المحافظ، وتنص الفقرة ب من نفس المادة ١٤ على الموظفين في المحافظة أن يتقيدوا بأوامر المحافظ.

بهذا النظام يكتمل لوبي وزارة الداخلية على كل الوزارات وقد تجاهل النظام وجود رئيس الدائرة وتنسيبه في حق الموظف قبل نقله من قبل الحاكم الإداري. وفي هذا افتئات على حق رؤساء الدوائر ووزاراتهم، لذا اكرر الطلب إلى الحكومة بإعادة انظر في النظام المذكور.

هذا واقترح في نهاية كلمتي على الحكومة الموقرة تشكيل فريق وزاري لمتابعة كلمات السادة النواب وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من هذه المطالب حتى لا تبقى مطالب السادة النواب في ادراج النسيان والترك وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، المتحدث الزميل علي الشطي والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالرزاق طبيشات

السيد علي الشطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على النبي العربي الأمين.

معالي الرئيس.. الزملاء النواب المحترمين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنها لمناسبة طيبة اغتنمها لأرفع إلى حضرة مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم قائد هذا الوطن ورمز تقدمه وازدهاره وباني نهضته الحديثة اسمى ايات الولاء والعرفان سائلاً الله عز وجل أن يبقيه ذخراً وسنداً لهذا الوطن ولهذه الأمة، وأن يمتّعه بموفور الصحة والعافية.

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦، وبالرغم من التوصيات التي خرجت بها اللجنة في تقريرها المقدم إلى هذا المجلس، إلا أن المسؤولية التي تشرفت بحملها تقتضي مني الإشارة إلى بعض القضايا والمطالب الملحة، كما أن هذه الكلمة ستكون إضافة نوعية إلى توصيات وتقرير اللجنة الكريمة.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام..

تعتبر الموازنة العامة للدولة اداة لترجمة سياسات الحكومة وأهدافها السياسية، الإجتماعية، والمالية، والإقتصادية وغيرها من السياسات التي تتبعها الحكومة وتحويلها إلى برامج وانشطة لتحقيق تلك الأهداف والسياسات ويتم ذلك من خلال تقدير حجم الإنفاق المتوقع واللازم لتنفيذ تلك البرامج والأنشطة، كما أنه في الوقت نفسه لا يمكن التعامل والنظر إلى مشروع قانون الموازنة بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد اضافة الى الظروف الدولية والاقليمية المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع العامة للبلاد، بل على العكس حيث أنه يمكن اعتبار مشروع قانون الموازنة استجابة يعبر عنها بالأرقام لمجمل الظروف والأوضاع إضافة إلى كونه مراجعةً للماضي ودراسة الحاضر واستشرافاً للمستقبل

وتخطيطاً له، وعليه فإنه بات من الضروري أن ناخذ بعين الإعتبار عند دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة مجمل هذه الظروف والتي منها:

١ - التزامات الحكومة التي ترتبت عليها من جراء تطبيق لبرامج التصحيح الإقتصادي وتنفيذها لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة، وعزم الحكومة على تطبيق برنامج اقتصادي موّسع ومتوسط المدى للسنوات الثلاث القادمة ٩٦ - ١٩٩٨.

٢ - الأوضاع العامة محلياً وإقليمياً ودولياً بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية

٣ - مرحلة الإنفراج السياسي في علاقات الأردن مع دول الخليج والدول المجاورة وأثر هذا الإنفراج في تحسين علاقات الأردن الإقتصادية مع هذه الدول.

٤ - مؤتمر قمة عمان، الإقتصادية والزخم الكبير للمشاركة الدولية الكبيرة في هذه التظاهرة الإقتصادية من اقطاب السياسة والإقتصاد في العالم، ونتائج هذا المؤتمر التي اشاعت جواً من التفاؤل والأمل في الأوساط الشعبية والرسمية في امكانية تحفيز الإستثمار المحلي عن طريق إعادة ضخ المدخرات الوطنية واستجذاب الإستثمارات المحلية في الخارج إلى داخل البلد، وقدرته كذلك على جذب المستثمرين الأجانب للعمل والإستثمار في الأردن، وما تساهم هذه الأمور في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي الذي يمكّن الأردن من بناء احتياطياته من العملات الصعبة، ويوفر فرص عمل للباحثين منها.

٥ - الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وخاصة بين فئة الخريجين منهم وما يترتب على هذا الأمر من آثار إجتماعية واقتصادية سيئة نسأل الله أن يجنبنا شرها.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام..

إن القراءة السريعة لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ والذي يتم من خلاله إجراء المراجعة والتدقيق لسياسات الحكومة في السنوات السابقة وخططها المستقبلية لاستمرارية هذه السياسات إن كانت إيجابية، أو تطويرها وتحسينها إن كانت بحاجة إلي ذلك لذلك فإنه لا بد من إيراد بعض القضايا والمواضيع ذات العلاقة بهذا المشروع:

١) مع رغبتنا ومشاركتنا للحكومة في تحقيق أهداف برنامج التصحيح الإقتصادي متوسط المدى للسنوات الثلاث القادمة ٩٦ - ١٩٩٨ والذي يسعى بالدرجة الأولى إلى زيادة الإعتماد على الذات إضافة إلى تمكين الأردن من بناء احتياطياته من العملات الاجنبية كاهداف رئيسية مع الأهداف الأخرى المرتبطة بها، ولكن لي على هذا البرنامج بعض الملاحظات.

١ - إن تحقيق معدل نمو لا يقل عن ٦٪ أمر جيد ومطلوب لكن التساؤل يدور حول طريقة احتساب هذا المعدل، ومدى تحقيقه، وتوزيع مكتسبات الاداء الإقتصادي على مختلف أقاليم المملكة ومدى مشاركة هذه الاقاليم في تحقيق هذا المعدل، وحجم النشاط الإقتصادي في كل منها.

٢ - بالنسبة لتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فإنني اتساءل عن إمكانية تخفيض العجز في ظل انضمام الأردن لاتفاقية الجات وكذلك التزام الأردن من خلال برنامج التصحيح وذلك لتحقيق تحريراً إضافي في نظام التجارة الخارجية وإجراء تخفيضات إضافية في الرسوم الجمركية تفتح الباب على مصراعيه امام استيراد السلع الخارج على مختلف أنواعها في ظل ضعف المنافسة من قبل الإنتاج المحلي.

وأتساءل كذلك عن إمكانية تحقيق هدف ضبط الإنفاق الحكومي في ظل الزيادة المستمرة في الإنفاق الجاري للحكومة على حساب الإنفاق الراسمالي.

أما ما يتعلق بسياسة ترشيد الدعم فنحن مع توجيه الدعم إلى مستحقيه فعلاً ولكن أتساءل عن نسبة مخصص الدعم في الموازنة العامة والتي هي أقل من نسبة ٢٪ من حجم الموازنة، والكل يعلم أنه في مرحلة التحول الإقتصادي والتي يمر بها الاردن فإنه يجب أن يكون هنالك اهتمام كبير في تحقيق درجة عالية من الأمن الإجتماعي وخاصة للطبقات الفقيرة والمتوسطة الدخل حتى تستطيع أن تتكيف مع متطلبات هذا التحول الطارئ عليها.

اما فيما يتعلق ببند الإيرادات:

أعتمدت الإيرادات في الموازنة الجارية على الايرادات الضريبية البالغة مقدار ٨٦٤,٩ مليون دينار والتي نمت بنسبة ٩,٩٪ مقارنة مع اعادة التقدير في موازنة ١٩٩٥ وشكلت نسبة ٤٨٪ من مجمل الايرادات مما يعني ان الموازنة ستشكل ضغوطاً متزايدة على مستويات المعيشة للمواطن الأردني الذي يعاني من ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية لديه، مما يؤدي إلى تدني مستوى الطلب العام، هذا العامل الهام الذي تسعى معظم حكومات العالم الى تنشيطه في موازناتها كهدف أساسي في اطار دفع عملية الاقتصاد الوطني.

ما يتعلق ببند النفقات:

إن معظم الإنفاق في الموازنة العامة هو انفاق جاري ويشكل حوالي ٣٧,٨٪ من مجمل الإنفاق فيما تشكل النفقات الراسمالية ٢٦,٢٪ والتي تبلغ بحدود ٤٦٩,٦ مليون دينار، مع أن الأهمية يجب أن تعطى للإنفاق الراسمالي وإعطائه الاولوية على الإنفاق الجاري الذي من شانه أن يحرك الإقتصاد الوطني، مع الإلتزام بأن لا يكون الإنفاق الراسمالي متجهاً إلى الإنفاق الجاري كشراء سيارات جديدة والذي قد لا يكون له إنعكاس إيجابي على نمو حركة الإقتصاد.

فيما يتعلق بسوق عمان المالي هنالك بعض الملاحظات والنقاط التي نرى أنه لا بد من الإشارة إليها والتنويه عنها:

١ - عند النظر إلى عوائد الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وكلفة راسمالها واقصد هنا (كلفة الدين - الأسهم الجديدة - الأرباح المحتجزة) فإن عوائد هذه الشركات تكون أقل من راسمالها مع أنه من المفروض أن تكون هذه العوائد أعلى من كافة راس المال، وقد اطلعنا على بعض الابحاث المتعلقة بهذا الموضوع والتي تبين من خلالها أن نسبة العوائد أقل من كلفة راسمال هذه الشركات.

٢ - عند تقديم النشرات الدورية عن حركة سوق عمان المالي فإنه يتم التركيز على حجم التداول، مع أنه من المفروض أن يتم التركيز على الأمور الأساسية المتعلقة بتوفير المعلومات الأساسية عن الشركات المدرجة في السوق.

٣ - لقد كان هدف السياسة الإستثمارية اجتذاب الإستثمارات الأجنبية واستقطابها ولكنه لم يحصل حتى الآن أن تم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية المطلوبة بالقدر الكافي حيث أن نسبة الإستثمار المحلي مازالت منخفضة مع لما لهذا الإستثمار من مزايا اقتصادية كبيرة.

الفقر والبطالة :

لهذا الموضوع اهمية بالغة جداً، وأريد في هذه الكلمة أن اسال الحكومة ما هي الإستراتيجية التي تعاملت بها مع هذا الموضوع والخطط قصيرة وطويلة الأمد التي وضعتها للحد من تفاقم هذه المشكلة على الأقل، والتي اصبحت تهدد نسبة كبير من أبناء المجتمع وخاصة في مناطق الارياف التي تنخفض أو تنعدم بعض الأحيان فرص العمل

فيها لقلة أو عدم وجود المشاريع الإنتاجية العامة أو الخاصة المدرّة للدخل والمولدة للعمالة هناك.

إن معالجة هذه المشكلة لا تكون إلا بمزيد من التنمية الإقتصادية وخصوصاً بالإنتاج السلعي أو شبه السلعي أو الخدمي الجالب للعملات الأجنبية، أما المعالجة باستحداث وظائف شاغرة في الأجهزة الحكومية يتم توزيعها على الأهل والأصدقاء والمحاسيب ويترك الفقراء والمحتاجين لهذه الوظائف على الدور.

وهنا لا بد من إيراد بعض الأمور التالية والتي قد تساهم إلى حد ما في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وإيجاد الحلول التدريجية لها :

١ - تحقيق التوازن بين الموارد والسكان، وتوجيه الخدمات الإجتماعية والدعم الحكومي للفئات المحتاجة وخاصة من هم دون خط الفقر والعمل على إعادة تاهيلهم وتدريبهم.

٢ - دعم المؤسسات الخيرية الاهلية وتشجيعها نحو إقامة المشاريع الإنتاجية المولدة للدخل وفرص العمل للأسر الفقيرة.

٣ - تطوير سياسة التشغيل بما يكفل التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة وتشجيع قيام مؤسسات الإستخدام الخاص، وتنظيم مخرجات التعليم وتدفق العمالة الوافدة.

٤ - تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي داخل الأردن وتوفير البيئة الإستثمارية المناسبة وذلك من خلال الحد من البيروقراطية والروتين في الإجراءات الخاصة بعمليات الإستثمار الجديدة.

٥ - فتح المجال أمام الخريجين وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على استثمارات شرط توفر الجدوى الإقتصادية لهذه الإستثمارات.

هكذا من الأصل

التوصيات والمطالبات:

في مجال النقد والبنوك:

١ - العمل على تشجيع البنوك على الإندماج حتي تتمكن من القيام بالمهام المصرفية المطلوبة وكذلك حتى تتوفر لديها القدرة على المنافسة، لا سيما بعد التطورات الكبيرة في مجال العمل المصرفي وتنوع هذا العمل.

٢ - تكثيف جهود البنك المركزي لتحسين جهاز الرقابة لديه للتناسب مع حجم الإستثمارات المتوقعة مع ضرورة زيادة عدد موظفي الرقابة البنكية لديه للتلائم نسبة الموظفين مع عدد البنوك والمؤسسات المصرفية.

في مجال الإستثمار والتنمية

١ - المطالبة بالتوزيع العادل لمكاسب التنمية ومعدلات النمو الجيدة أو المتزايدة على مختلف اقاليم المملكة وخاصة المناطق الأقل حظاً ونمواً حتى لا يزداد الفقير فقراً والغني غنى شرط أن يتم إشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات التوزيع هذه.

٢ - العمل على زيادة النفقات الراسمالية والإنمائية التي تعمل على زيادة الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة على حساب النفقات الجارية (غير الإنتاجية).

٣ - دعم المتدربين في التعليم المهني من حيث تقديم الحوافز لهؤلاء المتدربين عن طريق اتاحة الفرص أمام هؤلاء المتدربين لمتابعة تعليمهم الجامعي والمتوسط وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بعد التخرج وكذلك العمل على تاهيل معلمي التدريب المهني.

٤ - الإصلاح القطاعي في مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الإنتاجية منها.

القطاع الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي في الاردن وفي اي دولة من دول العالم من اهم القطاعات الإنتاجية، لا سيما وأنه يساهم في تقديم المنتوج السلعي للمواطنين كما يساهم في دعم حركة التصدير للدول الأخرى مما يساعد في تعزيز ميزان المدفوعات لصالح البلد المصدرة، كما يساهم في رفد البلد بقدر لا بأس به من العملات الصعبة. إضافة إلى مساهمته الرئيسية والهامة في توفير فرص العمل للعديد من المواطنين وخاصة المتواجدين منهم في مناطق الأرياف مما يساعد في الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدينة بل يساعد ايضاً على إحداث الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الأرياف مما يخفف الضغط على المدن والخدمات المحدودة المتوفرة فيها ويساعد في تنمية وتطوير المناطق الريفية والاقل حظاً.

لكن وللأسف الشديد فقد تعرض هذا القطاع الحيوي والهام للعديد من الهزات المتوالية التي اثرت بشكل كبير على العاملين فيه مما حدا بالعديد منهم إلى هجر هذا القطاع وهجر الأرياف إلى المدن للبحث عن أي عمل خدمي أو غير خدمي حتى يستطيع تأمين لقمة العيش له ولأفراد أسرته ويترك الأرض بوراً او يؤجرها بأرخص الأثمان ولو توفرت له فرصة لبيعها لأقدم على ذلك دون تردد مما حرم الوطن من مورد انتاجي هام لذلك فإنه لا بد من إيلاء الأمور التالية كل الرعاية والإهتمام والتي نعتقد بانها تساعد في حل مشاكل هذا القطاع إلى حد ما:

١ - توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة للمزارعين بالسعر والنوعية المناسبين وذلك من خلال خلق اسواق موازية عن طريق دعم اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية مادياً لتوفير هذه المواد بالشكل المطلوب مما يساعد في تخفيض كلفة الإنتاج على الأخوة المزارعين.

٢ - ان تضطلع وزارة الزراعة بدورها المطلوب من خلال تفعيل قانون الزراعة من حيث الإشراف على عمليات الإنتاج والإرشاد والتوجيه والتنسيق مع الجهات المعنية في توفير مستلزمات الإنتاج بالشكل المطلوب.

٣ - إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التسويق الزراعي والتي تعتبر عقبة كبيرة أمام تطور القطاع الزراعي وذلك من خلال تفعيل مؤسسات التسويق القائمة لتأخذ دورها، أو أن تترك المجال لغيرها إن لم تستطع إيجاد قنوات التسويق المناسبة.

٤ - الإستمرار في دعم القطاع الزراعي وخاصة في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية والمشاكل الزراعية الأخرى.

وهنا لابد لي من تسجيل شكر خاص إلى سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر على اهتمامه الشخصي بقضايا المزارعين، حيث بادر سيادته في موسم البندورة الماضي بالإتصال الشخصي معنا للإطمئنان على أوضاع المزارعين ورفع معاناتهم.

وقدم بعض الحلول التي قدمت بعض الشيء للأخوة المزارعين.

نتمنى أن تتكرر هذه الجهود الطيبة لرفع المعاناة عن الأخوة المزارعين الذين يعانون أشد الويلات هذه الأيام وخاصة بعد الإنخفاض الحاد في أسعار المستلزمات الزراعية.

معالي الرئيس، الزملاء النواب المحترمين

إننا جميعاً من موقع المسؤولية الذي نحن فيه، شركاء في الحفاظ على مصلحة الوطن العليا وحقوق المواطنين لأن الوطن للجميع، ومطلوب منا جميعاً أن نحرص كل الحرص على هذه المصلحة الوطنية وانطلاقاً من هذا الحرص جاءت ملاحظاتنا المختلفة التي اوردتها في هذه الكلمة لا للإنتقاص من دور أي شخص بل هي مكملة ومعززة لأدوار الجميع، أما فيما يتعلق بمطالب

دائرتي الإنتخابية والتي أرفقتها ضمن هذا الخطاب ولن أقرأها وسأودعها لدى الأمانة العامة ليتم إن شاء الله - متابعتها من قبل الأخوة المعنيين، ولكن في هذا المقام لا بد لي من توجيه كلمة شكر خاصة لأصحاب المعالي الوزراء والأشغال والبلديات والشباب على اهتمامهم الخاص والمميز في مناطق الأغوار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مطالب دائرتي الإنتخابية

١ - مطالب لواء دير علا.

٢ - مطالب لواء الشونة الجنوبية:

١) تعبيد الطرق الزراعية والطرق الرئيسية والفرعية في مناطق اللواء والتي هي بحاجة ماسة للعناية بها.

٢) استحداث مجالس قروية أو بلدية في كل من الجواسرة والنهضة.

٣) تطوير الخدمة الهاتفية في مناطق اللواء وخاصة في السويمة والجوفة والروضة والكرامة والنهضة.

٤) تطوير وتحسين وضع مستشفى الشونة الجنوبية والمراكز الصحية والعيادات الموجودة هناك ورفدها بالكادر الطبي والتمريضي والأجهزة الطبية والأدوية اللازمة لحاجة المستشفى والمراكز الصحية هنالك الضرورية لهذه المطالب.

٥) إيصال التيار الكهربائي للمناطق المحرومة منه وخاصة منطقة الجواسرة.

٦) إقامة الجدران الإستنادية للأودية والسيول التي تمر من بين مساكن المواطنين وخاصة منطقة السويمة.

٧) دعم الأندية الرياضية والشبابية والجمعيات الخيرية والتطوعية في منطقة اللواء والتي تساهم في إكساب الشباب المهارات والمعارف اللازمة من خلال انخراطهم بالعمل الجماعي من خلالها.

مطالب لواء دير علا

وزارة البلديات:

١ - زيادة الدعم المخصص للمجالس البلدية في مناطق الأغوار وذلك بسبب كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تطوير وتنمية أماكن نفوذها وتوفير الخدمات الكثيرة المطلوبة منها وخاصة البلدية التي تم افتتاحها هذا العام.

٢ - إيجاد مكب عام للنفايات الصلبة والسائلة في منطقة اللواء.

٣ - ترفيع المجالس القروية في كل من أبو الزيغان، الرويحا، إلى مجالس بلدية.

وزارة البريد والإتصالات:

١ - توفير الابنية اللازمة للمكاتب البريدية وتزويدها بالأثاث والكادر الوظيفي الكافي لتسيير أعمالها.

٢ - فتح مديرية مواصلات في اللواء.

٣ - تعزيز وتطوير الخدمة الهاتفية للمواطنين في مناطق الرويحة، الطوال الجنوبي والشمالي وخزمة ومعدي وداميا ومثلث العارضة وأبي عبيدة.

وزارة الأشغال العامة:

١ - شق الطرق الفرعية التي تربطها بين التجمعات السكانية وخاصة في مناطق الطوال الشمالي والطوال الجنوبي والرويحة وضرار ومثلث العارضة وأبي عبيدة.

٢ - وضع طبقة اسفلتية ساخنة على الطريق الرئيسية التي تربط بين مناطق الطوال الجنوبي والشمالي.

٣ - صيانة وتحسين طريق الأغوار الرئيسية أو التي تربط بين الوية الأغوار الثلاث.

وزارة المياه والري:

١ - تعبيد الطرق الزراعية في مناطق اللواء.

٢ - البحث عن مصادر جديدة لمياه الشرب وتحسين شبكة خطوط المياه القائمة لتلافي النقص الحاصل في مياه الشرب المقدمة للمواطنين.

وزارة الصحة:

١ - الإسراع في إخراج مستشفى معدي إلى حيز الوجود، أو أن يتم إنشاء مستشفى مركزي في اللواء يكون موقعه في مركز اللواء يخدم معظم مناطق الأغوار.

٢ - توفير الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تفتقر إليها العديد من المراكز الصحية في اللواء.

٣ - رفد المراكز الصحية القائمة بالكادر الطبي المتخصص والكفؤ من حيث الأطباء والممرضين والإختصاصات الطبية الأخرى.

٤ - فتح مراكز صحية شاملة مع عيادات أسنان في مناطق الطوال الجنوبي وضرار وأبي عبيدة ودامية.

٥ - إقامة مبنى لعيادات الرويحة علماً بأن قطعة الأرض اللازمة لإقامة البناء متوفرة وحرية.

٦ - فتح عيادة صحية في قرية الملاحة.

وزارة التنمية الإجتماعية:

١ - فتح مركز تنمية مجتمع محلي في منطقة اللواء.

٢ - زيادة الدعم المقدم للجمعيات الخيرية في مناطق اللواء لحاجتها الماسة لمثل هذا الدعم الإضافي.

٣ - زيادة المبالغ المخصصة والمقدمة للمواطنين من صندوق المعونة الوطنية وذلك للفقر الشديد والفاقة التي يعاني منها المواطنون في مناطق اللواء.

وزارة الشباب:

١ - استكمال مشروع مجمع ضرار الرياضي وجعله مجمعاً رياضياً متكاملاً وزيادة المخصصات المرصودة له.

٢ - المساهمة في تطوير وتحسين الملاعب الرياضية في اللواء وخاصة ملعب الطوال الجنوبي المسجل باسم وزارة الشباب والذي طرح عطاء التطوير الأولي له هذا العام.

٣ - زيادة الدعم المقدمة للأندية والمراكز الشبابية والمنتديات في اللواء وذلك من أجل مساعدتها في المساهمة الفعالة في تطوير الحركة الرياضية والشبابية في اللواء.

٤ - زيادة عدد المراكز الشبابية وفتح مركز للشابات.

وزارة التعليم العالي:

- إنشاء كلية مجتمع متوسطة مهنية في مركز اللواء.

وزارة التربية والتعليم:

١ - إنشاء مدرسة مهنية ثانوية مستقلة تخدم أبناء اللواء.

٢ - تحسين وتطوير مركز التنمية الريفية في بلدة معدي حتى يتمكن من تحقيق رسالته وتحقيق أهدافه.

٣ - إقامة مباني للمدارس والأبنية المستأجرة في مناطق كل المنطح - أم حماد - الملاحة - المشاهرة.

٤ - تحديث وتحسين المدارس المقامة والتي هي بحاجة إلى ذلك من خلال زيادة عدد الغرف الصفية وإقامة جناح للإدارة والنشاطات المختلفة في هذه المدارس.

٥ - تخصيص المراوح للغرف الصفية والمكيفات إن أمكن لغرفة الإدارة والمعلمين بسبب ارتفاع حرارة الطقس صيفاً.

٦ - إنشاء مدرسة ريادية نموذجية للطلبة المتفوقين من أبناء اللواء.

وزارة الطاقة:

- إتمام إيصال التيار الكهربائي للأحياء التي لم يصلها التيار حتى الآن.

مطالب عامة:

- إقامة مبنى عام (مجمع) للدوائر الحكومية في اللواء، علماً بأن منطقة الأرض اللازمة متوفرة.

- فتح شعبة لترخيص السواقين والمركبات.

- فتح مركز للدفاع المدني في مناطق الطوال الجنوبي/ مركز فرعي.

مع قبول فائق احترامي،،

مطالب بلدية السلط:

اما فيما يتعلق بحاضرة البلقاء ومدينتها العريقة مدينة السلط والتي احتضنت أول مدرسة في هذا البلد خرجت العديد من رجالاته الذي تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابنائه فإن لها بعض المطالب التي نامل بتحقيقها:

١ - إكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعبيد الطرق المؤدية إليها.

٢ - العمل على إخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة إلى حيز الوجود.

٣ - تحويل كلية مجتمع السلط إلى جامعة رسمية تستوعب الأعداد الوفيرة من الطلبة في المحافظة.

مطالب حوض البقعة:

١ - إنشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرضى التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفيات عمان رغم بعدها عنهم.

٢ - فتح مراكز للشباب والشابات ودعم أندية الحوض ومشاريع ابنيتها وملاعبها كون المنطقة تفتقر إلى الملاعب والصالات الرياضية.

٣ - العمل على زيادة حصة الحوض من خطة الأبنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين وعلى الإكتظاظ في الغرف الصفية.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الدكتور عبدالرزاق طبيشات والمتحدث الذي يليه الأستاذ عبدالهادي المجالي.

الدكتور عبدالرزاق طبيشات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

علي ضوء دراستي لمشروع قانون الموازنة العامة للعام ١٩٩٦ وخطاب الحكومة الذي قدمه معالي وزير المالية والمناقشات المستفيضة

التي اجرتها اللجنة المالية مع عدد كبير من الوزراء والمسؤولين من القطاعين العام والخاص، وعلى ضوء الإمكانيات المتوفرة وعلى إعتبار ان هذه الموازنة إمتداد للموازنات التي سبقتها ومكملة لها...

وعلى ضوء معرفتي لجميع الأمور التي تحيط بها اعلن موافقتي من حيث المبدأ على هذه الموازنة..

كما اشكر اللجنة المالية على ما قامت به من جهود متواصلة وما توصلته إليها من توصيات بناءة..

ولا اوافق على التوصية المتعلقة برفع الدعم عن رغيف الخبز لأنني اعتقد ان هذه التوصية غير قابلة للتطبيق العملي، واخشى ان يكون ضحيتها الفقراء الذين ينتظرون من النواب تخفيف الأعباء المادية عليهم لا لزيادتها.

وأرجو أن تسمحوا لي بذكر بعض الملاحظات العامة وبعض المطالب التي تخص دائرتي الإنتخابية آملاً أن تلقى الأذن الصاغية من قبل الحكومة وهي:

١ - البطالة:

أعتقد أ ن أكثر محافظة تعاني من البطالة هي محافظة إربد وذلك لكثرة عدد سكانها وكثرة الخريجين في الوقت الذي لا يوجد في المحافظة مصانع وشركات كبيرة تستوعب الأعداد الضخمة من الخريجين كما هو الحال في عمان والزرقاء.

لذلك أطالب الحكومة أن تولي هذه الملاحظة عناية خاصة وأمل ان تجد الوسائل الناجحة للتخفيف من اعباء هذا الهم الكبير.

٢ - إرتفاع الأسعار:

يشكو المواطنين في جميع انحاء المملكة من الإرتفاع اللامعقول للأسعار وخاصة اسعار المواد التموينية واتفق مع القائلين ان الأرقام الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع لا تمت إلى الحقيقة بصلة وأمل من الحكومة أن تعيد النظر بهذاالموضوع وتضع حداً له، كما

أطالبها بسرعة تقديم قانون منع الإحتكار لما له من أهمية وخاصة في مثل هذه الظروف...

٣ - البلديات:

تعاني معظم البلديات في المملكة من عجز كبير في ميزانياتها وأصبح ما تقدمه من خدمات للمواطنين في حده الأدنى..

أطالب الحكومة بتخصيص مبالغ مالية مناسبة كمساهمة من الحكومة لدعم هذه البلديات..

وارجو أن أبين أن البلدية هي الخلية الأولى لتنمية المجتمع وأنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية متوازنة مع وجود بلديات عاجزة لا تستطيع دفع رواتب موظفيها..

٤ - رغم انني أشيد بنشاط وحسن اداء أصحاب المعالي وزير الإتصالات ووزير الأشغال العامة ولكن المواطنين في منطقتي الإنتخابية يأملون تحقيق ما يلي:

١) تحسين شبكة الهواتف في قرى المغير وفوعرة وتقبل وحور وإسعرة.

٢) فتح المزيد من الطرق الزراعية لأن جميع أراضي هذه المحافظة صالحة للزراعة وبأمس الحاجة للطرق الزراعية...

كما أطلب من معالي وزير الأشغال العامة سرعة إنجاز طريق إربد - الشونة الشمالية وطريق إربد - عجلون.

٥ - أؤيد كل التأييد توصية اللجنة المالية والتي تطالب الحكومة بتوفير المبالغ الضرورية والكافية لإنشاء النوادي في جميع أنحاء المملكة خدمة لشباب المستقبل.

وهنا يسرني أن انقل تحيات وشكر معظم أندية محافظة إربد إلى معالي وزير الشباب الذي برهن أنه وزير للوطن كله وهذا ما سمعته من جمهرة الرياضيين في محافظة إربد.

٦ - أثمن توجه وزارة الثقافة لفتح فرع للمكتبة الوطنية في مدينة إربد.. وأطالب الحكومة بدعم المشاريع الرائدة لهذه الوزارة الهادفة لتطوير المراكز الثقافية التي

تقدم خدمات كبيرة وأساسية لجميع أبناء الوطن.

٧ - أصبحت محطة التنقية في مدينة إربد تشكل مكرهة صحية كبيرة وتسبب الأذى والضرر لنصف سكان المدينة لما ينبعث منها من روائح كريهة..

لذلك أطالب بإيجاد الحلول المناسبة لإنهاء هذه المشكلة الخطيرة.

٨ - مستشفى الأميرة بسمة:

أثمن ما قامت به وزارة الصحة من إيجاد مباني خاصة لقسم الأطفال وآخر لقسم الولادة والأمراض النسائية وآمل أن تقوم الوزارة ببناء أبنية خاصة لقسم الإسعاف والطوارئ وجناح خاص للعمليات الجراحية ولأقسام الجراحة الخاصة كالعيون والأنف والأذن والحنجرة والمسالك البولية ومبنى خاص لمرضى القصور الكلوي.

٩ - أؤيد توصية اللجنة المالية والتي تطالب الحكومة بزيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي، على الرغم من أن وزارة الزراعة قد فشلت فشلاً ذريعاً في حل أي مشكلة من مشاكل هذا القطاع.

وفي الختام وعلى الرغم من أن معظم المواطنين يشكون من الركود الإقتصادي ولكنني على ثقة تامة بان الأمور في طريقها إلى التحسن وهذا عائد لثقتي التامة بكفاءة الفريق الإقتصادي في الحكومة وفي مقدمتهم معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة فهما من خيرة ابناء هذا الوطن إخلاصاً وكفاءةً وحسن اداء وهما الاقدر على معالجة جميع المشاكل الإقتصادية حسب الإمكانيات المتوفرة.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام، المتحدث الزميل عبدالهادي المجالي، المتحدث الذي يليه الأستاذ خليل حدادين، لان الأستاذ خليل حدادين اخبرني أنه تبادل هو والدكتور محمد عضوب الزبن في الأدوار.

السيد عبدالهادي المجالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اتشرف بأن اتكلم باسم جميع أعضاء جبهة العمل الوطني.

الشيخ عبدالباقي جمو، د. هاشم الدباس د. نادر أبو الشعر، د. راتب السعود، طه الهباهبة، مفلح الرحيمي، مفلح اللوزي، خالد عبدالنبي، د. هاني حجازين، منصور بن طريف، حاتم الغزاوي، د. عبدالحافظ الشخانبة د. فرح الربضي، محمد الحنيطي، د. عبدالمجيد العزام، عبدالهادي المجالي.

الموازنة أرقام لها معنى، وتعكس أولويات الوطن في توزيع المغانم والمغارم، وترسم في ظل الديمقراطية العلاقة بين الشعب والقائمين على تدبير شؤونه. وعليه، فإن بحث الموازنة العامة هو أكثر من ندوة فكرية، أو خطابات مطلبية، أو شعارات سياسية. ان هذا البحث فرصة لتقويم إنجاز عام بأكمله، ورسم الخطى لعام يليه. وفي كل مرة نقر رقماً، فإننا نضيف لبنة إلى البناء الإقتصادي الذي نبتغيه لأنفسنا، ولأبنائنا من بعدنا.

وتكتسب هذه الموازنة العامة التي بين أيدينا أهمية خاصة هذا العام، فهي تأتي بعد قرارات وتطورات هامة مرت هنا من خلال مجلس الأمة الذي أقرها. فهي تأتي بعد عام على تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام، وتأتي بعد أشهر معدودة من إقرار الحزمة الاقتصادية لتأذن بقبولنا ودخولنا مرحلة جديدة من العمل الإقتصادي المنفتح على المنطقة والعالم. وقد تم اقرار مجموعة التعديلات على قوانين تشجيع الاستثمار وضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات وقانون المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية قبيل انعقاد موتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا هنا في عمان العاصمة. ومن الطبيعي أن يكون لكل هذه التطورات الكبيرة والقرارات الهامة انعكاسها الواضح والمؤثر على أرقام الموازنة العامة لهذا العام. ولذلك يصبح لزاماً أن يثور السؤال هنا: هل جاءت الموازنة كشفاً أميناً لحالة التطور والتغيير التي يسعى لها الاقتصاد الأردني؟ وهل انعكست القرارات والتحولات الجديدة على فلسفة الموازنة وأرقامها وأهدافها؟

والموازنة ليست حدثاً طارئاً، أو احتفالاً موسمياً له مواعيده وطقوسه قبل ان يطويه الزمن انتظار لتكرار المناسبة في عام قادم. فقد سبق وأن قررنا أن الموازنة يجب أن تكون شاملة لكل المؤسسات العامة، وأن تعكس حالة الديمقراطية التي نعيشها بتكريسها لمبدأ اللامركزية والتقدم نحوه بخطى واثقة عاماً بعد عام. واتفقنا على اننا نبذل قصارى جهدنا لتعزيز الاعتماد الذاتي، عن طريق تمويل نفقاتنا من أموالنا، والسعي نحو تقليص العجز حتى يتلاشى، والسير قدماً في اتجاه تعزيز الاقتصاد الحر والتخاصية دون الإجحاف بحق الاقل حظاً منا، وبدون منح الأقوياء فرصاً غير متكافئة بواسطة الإحتكار او الغش أو التخزين غير المشروع.

ولذلك باتت هناك مبادئ راسخة أقرها هذا المجلس الكريم، ويصر على أن تكون الموازنة وعاءاً أميناً لها في كل عام. وهنالك مستجدات تؤثر على أرقام الموازنة وحجمها. وفي ضوء المبادئ والمستجدات نحكم على الموازنة إذا كانت محققة لأهدافها، متجاوبة مع طموحات الشعب الذي نمثله، وعاكسة لآماله. ومن العدل أن نعترف أن تنوع الأفكار فيما بيننا إنما يصور حالة التعددية الفكرية بين صفوف الشعب حيال الموازنة. ولذلك، فإن اختلاف الراي قد يعكس

تفاوتاً في أساليب تحقيق الأهداف. وهذا التفاوت في الرأي هو الذي ينمي المسيرة، ويعمق الفكر الدافع لها، ويضمن التصويب والتصحيح نحو جادة الصواب.

وفي ضوء هذا الواقع، فلا بد من إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: لقد جاءت التطمينات الاقتصادية في خطاب الموازنة منسجمة مع تطلعات الشعب في أن ما يقدمه من تضحيات يجري ترجمتها إلى إنجازات. ،مع هذا، فإن هنالك تبايناً واضحاً بين ما نقوله للناس من أن الإنجاز كبير، وبين كثرة الشكوى من أن الأوضاع الإقتصادية للأفراد والأسر عامة لم تتحسن، بل وفي كثير من الأحيان زادت سوءاً. أمن المعقول أن الناس في هذا البلد الطيب الشجاع يشكون حباً في الشكوى، ويتعمدون إخفاء الخير الكبير الذي نزل عليهم؟ إذا كانت الأرقام الاقتصادية سواء للأسعار أو البطالة أو الفقر تظهر تحسناً لا يشعر به معظم الناس، فإن الخطأ لا يكون في مشاعر الناس الذين نمثلهم هنا، ولكن في الأرقام التي لا تعكس الحقيقة كما هي. وإذا صدقت الأرقام عن الزيادات في الدخل والصادرات والاستثمار والإنتاج في كل القطاعات، فلماذا لا نرى فوائد هذا التحسن على مختلف فئات الشعب؟ الأصل في أن الناس لا يشكون من فراغ، وأن التحسن في الأرقام إما أن يكون مضللاً، أو أن التحسن كان من نصيب فئة محدودة على حساب باقي فئات الشعب وأفراده. وكنا نود أن نرى معالجة اعمق لهذه القضية في خطاب الموازنة، وفي تقرير اللجنة المالية، لأن الموازنة هي علاقة مالية تعاقدية بين الشعب والحكومة، ونحن مجلس النواب مسؤولون عن مراقبتها، فكيف لا نتوقف عند قضية التفاوت بين الأرقام العامة للإقتصاد التي تقول بأن تحسناً كبيراً قد حصل، وبين ما تقوله أكثرية الناس أن هذا التحسن

لم يدق على أبوابها، ولم يصل إلى عتبات بيوتها؟.

ثانياً: إن الإنسان أغلى ما نملك ليس شعاراً بل واقعاً اقتصادياً ملموساً، ونحن نعلم أن الإنسان العامل في هذا البلد يتحمل أعباءاً كبيرة جداً. فعدد السكان وفق آخر نشرة إحصائية قد وصل (٤,١٤) مليون نسمة بينما يبلغ عدد الأسر حوالي (٧٠٠) الف أسرة، أي أن معدل حجم الأسرة حوالي ستة أفراد. وهذا عبء كبير على رب الأسرة الذي يسعى لتعليم أبنائه وبناته، ويوفر لهم الدواء واللباس والغذاء والسكن والنقل والكتاب والدفء والنور والوقت لتربيتهم. والمسؤولية العامة تكبر بسبب ارتفاع نسبة المعالين (٤٢٪ من السكان) والذين يتطلبون اعداداً وطعاماً وتعليماً قبل أن يصلوا إلى السن الذي يؤهلهم لدخول سوق العمل، والمساهمة في بناء الوطن. والعبء الديمغرافي الأردني كبير بكل المقاييس، والأسرة ذات الستة أفراد بحاجة إلى سكن كبير، وحاجات متنوعة يضطلع بها في أغلب الأحيان معيل واحد. أما آن الأوان أن ننظر إلى دخل الأسرة، وأن نبحث عن الوسائل التي تدعم هذا الدخل؟ إذن الإشكالية الديمغرافية يجب أن تلقى من الدولة كل العناية، ومن الحكومة الإهتمام الأكبر. وأن لنا أن نجعل الفرد الكفؤ المستقر المؤهل المندمج مع وطنه هدفنا الأساسي لمواجهة المستقبل.

وفي ضوء الحديث يبرز لنا التعليم والتدريب كقضية كبرى. وتمويل قطاع التعليم العالي والمدرسي ملفت للنظر، فالجامعات تشكو تراجعاً في موازناتها بينما يزداد الضغط عليها لقبول أعداد أكبر من الخريجين. فماذا هو الهدف من وراء التناقض بين المخصصات والاستيعاب. وهل سيكون الثمن هو التراجع في مستويات التعليم العالي.

وكذلك، فإن نسبة الإنفاق على

التعليم المدرسي تعتبر معقولة بالنسبة لدول العالم الأخرى، ولكن السؤال الذي يثور هنا: هل طورنا المعرفة والقدرة لدى تلاميذنا في المدارس؟ وأرجو الا يكون التضخم في علامات امتحانات الثانوية العامة هو المؤشر على تطور مستوى التعليم المدرسي في الأردن. فلماذا التفاوت في حالة التعليم المدرسي بين كفاية المخصصات وكفاءة المخرجات على عكس الحال في التعليم العالي.

وكذلك، قطاع الصحة بحاجة إلى تطوير لمفهوم الأمن الصحي الشامل، ورفع مستوى الخدمة في المرافق العامة التي تواجه ضغوطاً متزايدة. ولماذا لم تقم الموازنة العامة الجديدة بوضع الخطط لتنفيذ التامين الصحي الشامل الذي طالبنا به في هذا المجلس الكريم، واستقر عليه رأي الناس، حيث أن الإنفاق الصحي يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الشعب.

ثالثاً: إن استقرار سعر الصرف الدينار يبقى علامة أساسية من علامات الاستقرار الشامل لاقتصاد الأردن. وقد استطاعت الإدارة النقدية أن تعيد للدينار قيمته وثباته. وقد ورد في تقرير اللجنة المالية أن برنامج التصحيح الاقتصادي سيستمر في بناء احتياطات المملكة بحيث تصل عام ١٩٩٦ الى (٩٢٠) مليون دولار امريكي. وهذا هدف جيد بحد ذاته، ويضفي عنصراً من عناصر الإطمئنان لاقتصادنا والثقة به. ولكن صافي الاحتياطي لا يزيد في الوقت الحاضر عن (٤٥٠) مليون دولار، فكيف نرفع الرقم الى (٩٢٠) مليون؟ وما هي السياسات التي يقول التقرير انها لازمة لجذب الموجودات المحررة بالدينار مقارنة مع تلك المحررة بعملات اجنبية بما في ذلك اسعار الفوائد. فهل يعني هذا أن اسعار الفوائد على الدينار سوف تشهد ارتفاعاً في العام القادم فوق الارتفاع الذي حصل هذا العام؟ وكيف سنشجع الاستثمار اذا كانت كلفة المال تتجاوز (١٢٪)؟ وما هي نسبة عوائد التشغيل المقبولة لتغطية كلفة الاستثمار وغيره من التكاليف الاخرى. ان هذه النقطة بحاجة ماسة الى توضيح، خاصة وانها تؤثر على معدلات الأسعار التي لن تتجاوز زيادتها حسب خطاب الموازنة نسبة الى ٤٪ خلال هذا العام ١٩٩٦. وهل تنسجم الزيادة في كلفة الاستثمار مع التوجهات نحو تشجيع هذا الاستثمار وزيادته امتصاصاً للبطالة.

رابعاً: ان جبهة العمل الوطني تثمن الجهود التي يبذلها جلالة الملك المعظم من أجل تعظيم فوائد السلام، وكذلك الحصول على التفهم والإستجابة للأوضاع الاقتصادية داخل الأردن وضرورة توفير الموارد الكافية حتى يضطلع الأردن بمهام السلام ويبقى عنصراً قوياً في المنطقة، ولهذا فاننا نؤيد ما جاء في تقرير اللجنة المالية التي تطالب الحكومة بالمزيد من الاتصالات مع الدول والمؤسسات المقرضة لتخفيض المديونية اذ أن عبء المديونية سيبقى هماً عالقاً في الرؤوس، وعنصراً مقيداً لقدرة الأردن على النمو والإنطلاق.

خامساً: يدعو تقرير اللجنة المالية إلى إحداث التوازي والمساواة بين رواتب ومنافع التقاعد بالنسبة لموظفي الحكومة وبين رواتب العجز والشيخوخة المنصوص عنها في قانون الضمان الاجتماعي. وهذه خطوة مباركة ويجب أن تلقى الدعم والتأييد. ولكن الاهم من هذا كله هو أن نوجه جهدنا المتكامل لضمان رواتب وعوائد تقاعدية تكفي الناس حاجاتهم، وتقيهم من عوادي الزمن. والحل الأفضل والأشمل هو أن نوحد الضمان والتقاعد في نظام واحد يخضع له الجميع دون المساس بالحقوق المكتسبة، ونحن نعلم أن العجز السنوي في حساب التقاعد الحكومي يزداد كبراً حتى صار هماً

كبيراً وبشكل نسبة عالية من الإنفاق الجاري. وسوف يكبر هذا الرقم مع الأيام، بسبب الإرتفاع المستمر في إعداد المتقاعدين، والزيادة التي تطرأ بين وقت وآخر على الرواتب التقاعدية، وبسبب ارتفاع معدل الأعمار. وقد جاء الوقت لكي يأخذ موضوع توحيد تشريعات التقاعد حقه، ووضع الأسس الاستثمارية الصحيحة له، بدلاً من الحلول الجزئية المفيدة في المدى القصير فقط.

سادساً: الكل يعلم أن الأردن قد قطع شوطاً بعيداً في إعداد البنية التحتية، وبخاصة الطرق. والتي توسعت في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً فما هي الدراسات التي اعتمدت من أجل تحديد الاستثمارات في الطرق؟ ولماذا لم تزل مخصصات الصيانة دون النسب الدولية المعتمدة في هذا المجال؟. إن أوضاع الطرق، والسلامة عليها، وإبقاءها في حالة جيدة سالكة وآمنة للمواطن أهم من بناء طرق جديدة في الوقت الحاضر، خاصة في ظل التزايد الكبير في حوادث السير وارتفاع اعداد الجرحى والموتى على طرق بحاجة إلى إشارات وعلامات بدلاً من بناء طرق جديدة.

وفي منظور آخر، فإن الحاجة لبناء طرق جديدة كما يظهر من موازنة الأشغال العامة تتضائل إذا تذكرنا بأن المخصصات لبناء السدود في الجنوب واستكمال مشروع الحصاد المائي لم تحظ بالمقادير المطلوبة. إننا نريد أن نرى جدية أكثر في معالجة موضوع المياه وزيادة المتاح منها. ولا بد في هذا المجال أن نبذل جهوداً أكبر وأوسع لتوفير التمويل لبناء سدود الوالة والموجب والتنور حتى نوفر المزيد من المياه الحيوية لمعاشنا ونمونا الإقتصادي، وحتى نستطيع أن نستكمل مشروعات الاستثمار في جنوب وادي الأردن. وأرى في هذا المجال أن نعيد النظر في مشروعات

الطرق والجسور والسدود حتى نحصل على المزيج الأمثل الذي يتفق مع حاجاتنا الحقيقية ويحل مشاكلنا الصعبة والحيوية كالمياه ووفرتها.

سابعاً: قامت الحكومة بإقرار ترتيبات إدارية جديدة، أعيد فيها رسم جغرافيا الوحدات الإدارية للمملكة الأردنية الهاشمية. وبالرغم من كثرة الشكاوي التي سمعناها عن هذه التقسيمات الجديدة، إلا أن الهدف الأساسي منها كان رفع الأداء الحكومي وتمكين العاملين في الميدان من تقديم الخدمات للشعب بسرعة وكفاءة. وبعبارة أخرى، فإن هذه التقسيمات قد عكست التوجه العام نحو اللامركزية، وهذا توجه مبارك. ولكن الموازنة لهذا العام لم تطور ما تم البدء به في قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ بوضع موازنات للمحافظات، والتطوير عليه، حتى تتمكن الدوائر الإدارية من أداء مهماتها. ولا يجوز أن نقبل مثلاً أن التأخير في تحديد التقسيمات الإدارية الجديدة كان المعيق لإنجاز موازنات المحافظات. وأتساءل لماذا لم نطور مفهوم الموازنة للمحافظة حتى نطور مفهوم اللامركزية بشقيه الإداري والمالي في موازنة عام ١٩٩٦؟ إذا كانت التجربة في وضع موازنات المحافظات فاشلة، أو غير سليمة، فليقل لنا المسؤولون ذلك. أما إذا كان الوضع خلاف ذلك، فإننا نتوقع تفسيراً من الحكومة لإغفال هذا التوجه، وعدم الاستمرار به.

ثامناً: لقد فهمنا أن النية تتجه تدريجياً لتعزيز مفهوم الخصخصة، وبتطوير دور القطاع الخاص في الأردن. فهل لدى الحكومة أية نية لخصخصة مؤسسات تديرها أو مشروعات تساهم بها. وما هي هذه المشروعات، وكيف ستؤثر على الموازنة العامة للحكومة؟ أم أن عام ١٩٩٦ لن يشهد أي قرارات باتجاه الخصخصة.

تاسعاً: لقد اشتمل تقرير ديوان المحاسبة على كثير من النقاط

الساخنة التي تبين حجم المخالفات والتجاوزات والتطاول على الأموال العامة. واشتمل التقرير ايضاً على كثير من التوصيات التي تدعو لتحسين الأداء الإداري، ورفع مستوى المتابعة والتدقيق، وتحسين وسائل العطاءات وطرق منحها ومتابعة تنفيذها. فهل خصصت الحكومة مبالغ لإنجاز هذه التوصيات، أو وضعت الترتيبات لتحويلها إلى مهام تنفيذية محدودة. إن مشروع الموازنة الذي بين ايدينا لم يتطرق إلى منهجية التفاعل بين قرارات ديوان المحاسبة ومشروع قانون الموازنة. وهذا التفاعل بين الأمرين يجب أن يكون واضحاً ونفاذاً. ولعلنا نرى في السنوات القادمة ترجمة واضحة له.

إن جبهة العمل الوطني في مجلس النواب، والتي اتشرف بالحديث باسمها تريد أن يصل هذا البلد في ظل قيادته الهاشمية المظفرة، إلى موازنة متطورة تعكس آمال الشعب ورغبته الصادقة في النمو والنماء. إن اعداد موازنة ليس بالأمر الهين، ويجب أن يبقى مثاراً للبحث والتطوير دائماً.

ولا بد من تقديم الشكر لرئيس اللجنة المالية وأعضائها على ما بذلوه من جهد مخلص دؤوب للخروج بتوصيات تدفع الوطن ومسيرته إلى الأمام. ونحن في جبهة العمل الوطني لا نملك إلا ان نقف مع الموازنة وقرار اللجنة في التأكيد على دور قواتنا المسلحة وقوات الأمن من أجل تطوير فعالياتها وقدراتها، وتحديث وسائلها التكنولوجية، حتى تكون دائماً وأبداً الحامي لمكتسبات الوطن ومؤسساته، والمدافعة عن حدوده وحقوق ابنائه في العيش الآمن الحر الكريم. وكذلك، فإننا نؤيد كل التأكيد إعادة النظر في رواتب الموظفين

حتى يتمكنوا من العيش بكرامة، فكرامتهم من كرامة الوطن، ونحن نطالب أن تتوازن الزيادة في مداخيلهم مع الزيادة الفعلية في تكاليف المعيشة.

ولا بد لنا كذلك أن نطالب بإجراء دراسة فعالة لسوق العمل الأردني. فالزيادة في رواتب الموظفين العاملين بكل مبرراتها ودوافعها قد جعلت المردود للداخلين الجدد لسوق العمل اعلى في الحكومة من القطاع الخاص، مما يزيد من الضغط على الوظائف الحكومية المحدودة. ولهذا، فإن الضرورة باتت تقتضي تحسين الرواتب في القطاع الخاص، وزيادة فرص التدريب والتأهيل لتحسين انتاجية العامل وتبرير الزيادة في رواتبه.

إننا إذ نؤيد توصيات اللجنة المالية، فإننا ننتظر رد الحكومة على التساؤلات التي ذكرناها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الدكتور محمد عضوب الزبن، والمتحدث الذي يليه الزميل عبدالكريم الدغمي

الدكتور محمد عضوب الزبن:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

ايها الزملاء الافاضل..

إن الموازنة العامة لعام ١٩٩٦، جاءت صورة إيجابية لطموحات وآمال الكثير من ابناء هذا الوطن ضمن سياسة الإعتماد على الذات، ولعل استمرار الحكومة في هذا التوجه يتطلب منا جميعاً التعاون والنظر الى بناء وتقدم هذا الوطن وازدهاره.

ولقد سرني التقدم في تحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي، وما واكبه من تحسين في الناتج المحلي وميزان المدفوعات.

ولا يفوتني أن أقدم الشكر

الجزيل للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية.

معالي الرئيس - الزملاء النواب..

إنني لا انتقد الحكومة بأشخاصها فجميعهم ابناء هذا الوطن... وليس منا من يزاود على احد بتحمل المسؤولية.. ولكنني انتقدها بأفعالها.

وأبدأ بالبطالة.

ولقد قلت وبالحرف الواحد العام الماضي.

إن البطالة قنبلة موقوتة، لا نعرف متى تنفجر لا قدر الله، وقلت لسيادة الرئيس لقد أوقف نزيف الوطن في حكومتك الأولى وأملي كبير بنزع فتيل قنبلة البطالة في حكومتك هذه.

ولكنه انقضى حول كامل.. ولا يزال الحبل على الغارب.

أيها الزملاء..

وهنا اذكر.. ولا احذر، فالجوع كافر أيها الزملاء فقد زادت البطالة تغولاً بقرارات نائبك الأول وزير التربية والتعليم.

أول قرار اتخذه في العام الماضي، وقف تعيين حملة دبلوم كليات المجتمع.. وغالبيتهم من البوادي والارياف.

علماً بأن جميع أصحاب المعرفة والتجربة في وزارة التربية والتعليم يؤكدون بأن تدريس الصفوف الأربعة الأولى في المرحلة التأسيسية من الأفضل أن يكونوا من حملة الدبلوم.

وثانيهما - القرار الأخير.

هذا الكنز الدفين الذي لم يكتشف من قبل كل من تبوء مسؤولية وزارة التربية والتعليم فلم يكتشف هذا الكنز الدفين من قبل المرحوم عبدالوهاب المجالي والمرحوم حسن الكايد، ومعالي ذوقان الهنداوي، الذي تبوء مسؤولية وزارة التربية والتعليم أكثر من (١٥) مرة والاستاذ الجامعي والمربي الفاضل د. سعيد التل.

الا وهو تحويل حراس المدارس إلى مراسلين.

ولولا رجاء ثماني وأربعين نائباً ومن الوزراء اثنين واعتصامهم أمام مجلس النواب لم تحل مشكلتهم.

ولكنه تكرمت سيادة الرئيس بحل مشكلتهم.

وكم تمنيت أيها الزملاء أن يقوم السيد وزير التربية والتعليم بنقلة نوعية في مدارس البوادي والأرياف والتي اطلق عليها اسم المدارس الأقل حظاً والنقلة النوعية تكون:

بمناهجها، ومبانيها ووسائلها التعليمية، ومعلميها، وبالإشراف المباشر عليها لعل وعسى أن يرفع من سوية تلك المدارس فلم يكن الحراس سبباً في تدني مستواهم التعليمي.

وإنني أيها الزملاء مع توجه اللجنة المالية بتشكيل فريق عمل كامل على المستوى الوطني، لوضع صيغ وحلول مناسبة وقابلة للتنفيذ للتصدي لمشكلة البطالة.

ولقد بلغ عدد المسجلين في ديوان الخدمة المدنية في نهاية الشهر الماضي ١٢١٢٤٩.

ثانياً القطاع الاقتصادي..

أيها الزملاء..

للرجال تذكر مناقبهم. فإنني اقدر الجهد المبذول والكفاءة المميزة، والمعلومة الدقيقة للفريق الاقتصادي الذي شارك بفاعلية مميزة في المؤتمر الاقتصادي وحقيقة القول، إنهم يستحقون قبلة الجبين.

ولكنني الفت النظر لوزيري التخطيط والصناعة بتوزيع مغانم الاستثمار لتشمل جميع أرجاء الوطن.

ولقد قلت في أعوام سابقة.

نعتب على أهل ريفنا لهجرهم قراهم والذهاب إلى المدن ولكنني أرى أن نلوم وزارة الصناعة والتخطيط لعدم توزيع رقعتها الصناعية لتشمل الريف.

لمعرفتي بأن مواطن الريف، إذا وجد كسب العيش والخدمات الضرورية، فإنه من اكثر شعوب امتنا، تمسكاً بأرضه وحباً لوطنه، والتفافاً حول قيادته.

اما العمالة الوافدة أيها الزملاء، فقد اصبحت تؤرق مضاجع الوطن والمواطن.

فنحن أردنيون في نشأتنا، قوميون في عروبيتنا إسلاميون في عقيدتنا.

ولكننا نود أن نكسب قوتنا من عملنا.

ولكن العامل الوافد يعمل في محطة المحروقات والبقالات وفي المخابز وكذلك المصانع وقطاع الإنشاءات والأهم من ذلك قطاع النقل واعني به السواقين، فالشركات الكبرى، وأصحاب الصهاريج لا يوظفون الا العمالة الوافدة.

أملي كبير من معالي وزير العمل إيجاد حل لمشكلة العمالة الوافدة.

اما قطاع التنمية الإجتماعية:

ممثلاً بوزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية. جهود مشكورة لجميع العاملين في هذا القطاع.. ولكنني أتمنى أن يعرف المشلول، والضرير، والأرملة، في إذرح، وخان الزبيب والدفيانة، وأغوار الأردن.

آملاً أن يطول ذراع التنمية في البوادي والأرياف الأردنية.

القطاع الصحي...

معالي الرئيس - الزملاء الافاضل...

إننا نفاخر دوماً بما توصلنا إليه في الطب الوقائي والعلاجي ولقد لاحظت نشاطاً ملموساً لمجلس التعليم العالي والمجلس الاقتصادي.

ولكن مع الأسف أرى أن المجلس الصحي الأعلى الذي لم يجتمع منذ أربع سنوات.

وهذا المجلس أيها الزملاء، هو الذي يرسم السياسة الصحية العامة للمملكة، بمشاركة القطاع الخاص، والخدمات الطبية ووزارة الصحة.. وتفعيل دور كل قطاع.

آملاً أن يفعل دور هذا المجلس لما فيه مصلحة الوطن والمواطن فهناك ثلاث مستشفيات وعلى سبيل المثال، مستشفى البشير، ومستشفى الجامعة، ومستشفى الأميرة بسمة تقدم خدمات جليلة، بكادرها الفني، ومواردها الشحيحة

وهي بحاجة ماسة إلى تحديث، علماً بأن هذه المستشفيات هي مستشفيات تعليمية.

ولقد علمنا بان مستشفى الجامعة لم يتوفر فيه جهاز الرنين المغناطيسيMRJ، وكذلك جهاز تفتيت الحصى.

آملاً من الحكومة توجيه عنايتها لهذا القطاع، ولكنني اتمنى أن العدالة الاجتماعية تشمل لواء الجيزة ولواء الموقر بحيث يخرج المواطن من مدينة معان، مروراً بالحسا والقطرانة والزميلة والجيزة حتى يصل عمان لا يجد مستشفى واحداً وكذلك من حدود المملكة شرقاً مروراً بالأزرق والموقر وسحاب لا يجد مستشفى.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن أكبر شريحة في مجتمعنا الأردني هي شريحة المزارع ومربي الماشية.. وإن هذه الشريحة هي التي ترفد معدة أهل المدينة بالغذاء وهي المعين الذي يزود القوات المسلحة والأمن العام بالرجال الساهرين على أمن الوطن والمواطن.

فإنني أطالب الحكومة بتوفير أعلاف المواشي وتوفير القروض الميسرة للمزارعين مع فترة سماح لا تقل عن خمس سنوات وكذلك العمل على فتح أسواق لتسويق منتجاتهم. علماً بأن الجهود المبذولة من قبل المزارع رجل الريف الأردني من معالي وزير الزراعة يستحق كل الشكر والثناء.

معالي الرئيس..

الزملاء الأفاضل..

تذكرون النقاش المطول مع رؤساء الجامعات الحكومية حول قبول الطلبة في تلك الجامعات.

وكم كانت الشكوى مريرة من قلة عدد الكادر الأكاديمي وعدم قدرة الجامعات لإيفاد طلاب في بعثات دراسية للخارج لرفد الجامعة بالكادر الأكاديمي المميز.

وكانت الشكوى أكثر مرارة، لعدم وجود مبالغ من أجل البحث

العلمي.. والمشاركة في المؤتمرات العلمية.

آملاً من الحكومة دعم الجامعات لرفع سويتها من الناحية الأكاديمية.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن الحلول الجزئية والمؤقتة لقضايا الوطن والمواطن التي دأبت الحكومات المتعاقبة على انتهاجها، بالإضافة إلى الممارسات الإدارية الخاطئة والملحوظة من قبل بعض المتنفذين الذين يعملون بوحي من مصالحهم الفردية، لا تعكس الا دور التضليل للمواطن كجرعة مهدئ ولا يلبث المواطن أن يصحو بعدها ليجد نفسه في متاهة التعصب الإقليمي أو الطائفي.. ممزق الولاء، محبطاً بأمانيه وطموحاته الوطنية العليا، الأمر الذي يهدد وجود الوطن.

لقد أراد الفارس الهاشمي أن يكون الأردن حصناً منيعاً على الأعداء متماسكاً قوياً بأبنائه المؤهلين القادرين المخلصين لإقامة مؤسساته الديمقراطية والإدارية، وتحقيق التكامل والتضامن الاجتماعي والأمن الوطني، وقال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

المتحدث الزميل عبدالكريم الدغمي، المتحدث الذي يليه الزميل بسام حدادين.

السيد عبدالكريم الدغمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء المحترمون..

أحييكم وأحيي كافة الجهود المخلصة المبذولة في هذا الوطن العزيز والتي تهدف إلى بناء الديمقراطية وإدامة التنمية وازدهار هذا الوطن، وأحيي كل مسؤول

صادق يمارس المسؤولية بأمانة ونزاهة، ولا أرغب بالإطالة وساختصر كلمتي على بعض النقاط ومنها:

١ - أؤيد تأييداً تاماً توصيات اللجنة المالية في هذه الموازنة باستثناء رفع أسعار الخبز.

٢ - أطالب بزيادة رواتب الموظفين مدنيين وعسكريين، عاملين ومتقاعدين زيادة مجزية تتناسب مع الوضع المعيشي الصعب في ظل الغلاء.

٣ - آمل تعديل الأسس المتعلقة بمنح المعونة الوطنية للفقراء لجهة توسيع مظلة المشمولين بهذه المعونة، وزيادة الحد الأعلى لمبلغ المعونة المتكررة إلى أن تصل مائة دينار شهرياً.

٤ - وفيما يتعلق بالتطوير الإداري اقترح إلغاء وزارة التنمية الإدارية لأنها لا تملك سوى التنظير، وليس لديها أية سلطة في تعديل الأوضاع الإدارية، بل أن وجودها بحد ذاته يعتبر إعاقة للعملية الإدارية.

٥ - اطالب الحكومة بتعديل قانون التموين بحيث تعطي الوزير صلاحيات لتحديد أسعار المزيد من السلع، حيث أن القانون المعمول به لا يسمح للوزير التدخل بتسعير اكثر من ٢٥ سلعة.

٦ - اطلب من الحكومة الإبقاء على دعم المواد التموينية الأساسية، والإبقاء على دعم الأعلاف وعدم رفع سعرها، وتوفيرها للمزارعين ومربي الماشية باستمرار وخاصة في فصل الشتاء، حيث يعتمد المربون عليها بشكل كامل.

٧ - زيادة ودعم صندوق الإسكان العسكري، وزيادة قيمة القرض وذلك ليشمل أكبر عدد ممكن من أبناء القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين، وتخفيف القيود على منح القرض وجعلها أكثر مرونة ويسر مما هي عليه الآن.

٨ - شمول أبناء معلمي الثقافة

العسكرية بالمكرمة الملكية السامية بخصوص مقاعد أبناءهم في الجامعات الأردنية، أو شمولهم بمكرمة التربية والتعليم، وحيث أن هؤلاء لا تشملهم أياً من هاتين المكرمتين.

٩ ـ زيادة الحد الأدنى لراتب التقاعد والإعتلال، للمستفيدين من الضمان الإجتماعي.

١٠ ـ شمول بقية المواطنين بالتأمين الصحي وإكمال مشروع التأمين الصحي الشامل.

١١ ـ الإستمرار في دعم القوات المسلحة وقوى الأمن وتوفير ما تحتاجه من مبالغ مالية وأسلحة وأجهزة حديثة لتبقى عين الوطن الساهرة على أمنه ومنجزاته ومكتسباته.

مطالب محافظة المفرق

(وهي من ضمن الموازنة وليس من خارج الموازنة)

١ ـ دعم المجالس البلدية والقروية بمزيد من الهبات للقيام بأعبائها وإعفاءها من الفوائد المتراكمة عليها في بنك التنمية، وجدولة ديونها بما يكفل تسهيل أمورها المالية والخدمية.

٢ ـ شق المزيد من الطرق القروية والزراعية في المحافظة، وفي الوقت الذي أشكر فيه معالي وزير الأشغال العامة والإسكان على جهوده، فإنني أمل منه زيادة مخصصات لواء المفرق وقضائي ارحاب وبلعما عند توزيع مخصصات الطرق القروية والزراعية حيث لا زالت بعض الطرق المهمة بدون تعبيد، بينما تم فتح وتعبيد طرقاً أقل أهمية منها (نتيجة اللامركزية)

٣ ـ أمل أن ننتهي من موضوع طريق المفرق ـ المنشية الذي وعدنا به منذ أكثر من ستة سنوات، ومخططاته موجودة لدى الوزارة وهو بطول ٩ كم.

٤ ـ لقد استبشر المواطنون في المحافظة خيراً عندما علموا أنه تم استملاك أرض بالقرب من جامعة ال البيت لبناء مستشفى عسكري، وما زلنا نامل من سيادة الشريف رئيس الوزراء إكمال هذا المشروع الخيري الذي بدأه في حكومته السابقة، حيث يعلق مواطنو المحافظة الأمل على سيادته بذلك في محافظة يعمل معظم أبناءها في القوات المسلحة، منهم العاملون ومنهم المتقاعدون، والمستشفى يخدمهم ويخفف الضغط على مستشفى المفرق الحكومي، الذي أصبح يعمل بأكثر من طاقته مسجلاً لوزير الصحة الحالي الفضل في تطوير هذا المستشفى عندما زوّده بأجهزة الخداج، وأجهزة غسيل الكلى، ووحدة العناية الحثيثة، في فترة سابقة وأملاً منه تزويد هذا المستشفى بما يحتاجه الآن أو مستقبلاً لأن الضغط عليه أصبح أضعاف ما هو عليه قبل ثلاث سنوات.

٥ ـ حل مشكلة الوادي الذي يمّر من مدينة المفرق ـ الحي الغربي والذي يفيض في كل موسم ويسبب الأذى للمواطنين، وذلك باستملاكه من قبل الحكومة وليس من قبل البلدية التي لا تملك المال الكافي لاستملاكه.

٦ ـ رفع سوية المدارس في قرى المحافظة، وبناء المزيد من الغرف الصفية في القرى التي ازداد سكانها وازداد بالتالي عدد طلابها. وسأقدم مذكره بذلك إلى معالي وزير التربية والتعليم تتضمن تفصيلاً عن أسماء هذه القرى وأعداد سكانها.

٧ ـ وفيما يتعلق بسيارات المزارعين التي تحمل لوحات غير أردنية وتصاريح أردنية فإنني أمل من الحكومة إبقاءها على حالها لحاجة المزارعين اليها، وفي حال تسوية أوضاعها فإنني أرجو أن يشمل قرار التسوية سيارات (الدوبل كابين) حيث يحتاجها المزارع في نقل عياله وعماله من وإلى مشروعه الزراعي.

٨ ـ أرجو الإستمرار في دعم الأندية الرياضية والثقافية والشبابية في المحافظة مقدماً شكري لوزيري الشباب والثقافة على دعمها المستمر لهذه الأندية مطالباً بالمزيد من الدعم.

٩ - وبالنسبة لقطاع البريد والاتصالات، فإن أهالي المحافظة يسجلون شكرهم الموصول لمعالي وزير البريد والاتصالات على مشروع المقسم الآلي الذي سيشمل كافة أنحاء المحافظة، مطالباً بشمول كافة التجمعات السكانية التي لم تكن مشمولة بالخطة الأولية للمشروع.

١٠ - باعتبار أن المحافظة تعتبر من المناطق الأقل حظاً، فإنني أرجو توسيع قاعدة القبول في الجامعات الرسمية، وزيادة حصة المحافظة من البعثات والمنح الجامعية.

وأخيراً فإنني أرجو من معالي وزير المالية أن يعيد حساب نسبة الزيادة في النفقات الرأسمالية في هذه الموازنة عن موازنة عام ٩٥ والتي ذكر أنها بلغت ٢٢٪ بينما هي في الواقع ١٣,٢٪ والله أعلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد عبد الباقي جمو النائب الأول لرئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الاستاذ بسام حدادين

السيد بسام حدادين:

أرجو أن أنوه بداية بأن الكلمة التي ألقاها الدكتور مصطفى شنيكات تعبر عن وجهة نظري السياسية بالكامل.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ألقي هذه الكلمة باسم نواب محافظة الزرقاء السادة:

١ - النائب الشيخ عبدالباقي جمو

٢ - النائب الشيخ ذيب أنيس

٣ - النائب فياض جرار

٤ - النائب الدكتور محمد الحاج

٥ - النائب الدكتور بسام العموش

٦ - النائب بسام حدادين

وتتضمن الكلمة مطالب أهلنا في محافظة الزرقاء.

١ - حول تفويض أملاك الدولة للمواطنين: قامت الحكومة في الآونة الأخيرة بالاستجابة للنداءات المتكررة من أهالي المحافظة، بتفويض أراضي من أملاك الدولة إلى المواطنين مقابل بدل مثل.

وقد رحبنا بهذه البادرة الطيبة، لكن تقديرات بدل المثل، جاءت عالية جداً وخاصة أن المواطنين دفعوا أثمان الأرض. ومن ثم فقد قيدت الحكومة الأهلين بمنعهم من البيع أو التصرف بهذه الأراضي إلا بعد عشر سنوات.

نتمنى على الحكومة أن تعيد النظر بالأسعار التي وضعتها كبدل مثل لأراضي الخزينة وإعطاء المواطنين فرصة لتقسيط المبالغ المترتبة عليهم وكذلك اطلاق حقهم بالتصرف بالأرض ما داموا قد سددوا كامل مستحقات الخزينة.

٢ - تلوث البيئة: مع التقدير للجهود التي بذلت وتبذل لمعالجة مكب النفايات في الرصيفة ومحطة التنقية في الخربة السمراء وكذلك بركة البيبسي، إلا أن مصادر عديدة للتلوث البيئي لا زالت بدون معالجة. وندعو الحكومة إلى التدخل المباشر لمعالجتها ونشير هنا إلى التلوث البيئي الصادر من مصفاة البترول ومحطة الحسين الحرارية ومصنع الدباغة ومصنع الخميرة وسيل الزرقاء.

٣ - يعاني وسط مدينة الزرقاء من اكتظاظ سكاني كبير وغياب أي مساحات من الأراضي تصلح كمتنفس لأهالي المدينة، سواء لإقامة الحدائق والمتنزهات أو الملاعب وحدائق الأطفال، مما يدعونا إلى المطالبة بوضع ما يسمى بمنطقة الزيوت من معسكر الجيش لهذه الغاية.

٤ ـ مصنع الملح التابع لجمعية الأزرق التعاونية الزراعية: كما هو معلوم فإن ٩٧٪ أي ما يقارب (١٠١٢ عضو ـ في هذه الجمعية) من سكان الأزرق الشمالي والأزرق الجنوبي، هم مالكو مصنع الملح وتتوزع الأرباح على جميع الأعضاء بالتساوي ويعمل في المصنع حوالي (٢٠٠) رب أسرة وقد قدمت الجمعية دعماً لرغيف الخبز وصل حوالي (٢) مليون دينار كفارق سعر بيع خاص لأصحاب المخابز.

يحتاج المصنع إلى عملية تحديث وتطوير لخطوط الإنتاج. نرجو من الحكومة الموافقة على دعم الجمعية من المنحة السويدية او اي منحة اخرى مشابهة، علماً بأن شركة سويدية مستعدة لأعمال التطوير.

٥ ـ معالجة الحوادث المفجعة التي تقع على اتوستراد عمان ـ الزرقاء وخاصة في المناطق المأهولة مثل المنطقة الواقعة مقابل اسكان المعلمين حيث وصل عدد الضحايا والحوادث على هذه المنطقة من الاتوستراد (٤٦) ضحية آخرها أمس وأول أمس حيث ذهبت سيدة وابنتها ضحية حادث دهس مؤسف لحقه حادث دهس لقريب لهما جاء ليعزي في اليوم التالي. مما دفع بأهالي المنطقة إلى إغلاق الاتوستراد بالحجارة وبأجسادهم وتعطلت حركة السير لساعات.

إن الحاجة ماسة لعمل نفق مشاة او جسر في هذا المكان المأهول بالسكان الذين يسكنون مباشرة على جانب الأتوستراد.

٦ ـ في الجانب الصحي: لقد خفف افتتاح مستشفى ياجوز الضغط عن مستشفى الزرقاء الحكومي، إلا ان الحاجة لا زالت ماسة لتوسيع هذا المستشفى وقسم الطوارئ فيه واستحداث قسم لمرضى القلب وتزويده بجهاز التصوير الطبقي. فأكثر من نصف مليون مواطن يعيشون في مدينة الزرقاء، يستحقون هذه الخدمة الصحية الضرورية.

٧ ـ اسكان طلال ـ التطوير الحضري: تراكم على المستفيدين من إسكان التطوير الحضري هذا، اقساط مستحقة لعدة سنوات ندعو الحكومة إلى النظر بعين الإهتمام للظروف الصعبة التي يعيشها أهلنا والعمل على إعادة جدولة الديون المستحقة وإعفائهم من الفوائد المترتبة على ذلك.

شكراً لاستماعكم

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس:

الأستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السادة الزملاء الأكارم

قبل ان ابدأ حديثي في هذه المناسبة السنوية لقانون الموازنة العامة أود أن اشير الى انني عضو في اللجنة المالية فلا اود ان اناقش ما جاء في توصيات اللجنة اذ انني وافقت عليها واشتركت بفعالية بمناقشتها والوصول الى ما جاء بها من آراء مشتركة في مجملها الا ان ذلك لا يمنع من ابداء بعض الملاحظات العامة التالية:

أولاً: انه من المفروض ان تنطوي الوزارات التي تعنى بالمال والاقتصاد والانتاج والادارة تحت مظلة واحدة وهي خطة شاملة للدولة لها أهداف واضحة لزيادة الناتج المحلي وتوفير العدد اللازم من فرص العمل في القطاعين العام والخاص وبشكل مدروس ومحدد على أن يتابع ويشرف على تلك الخطة جهاز قادر له الصلاحيات الكافية للتدخل وتعديل مسارات الخطة بما يخدم الهدف.

ثانياً: لتحقيق ما ورد أعلاه، تضع الحكومة تصورها للخطة الشاملة و يعقد لهذه الغاية مؤتمراً وطنياً يضم الكفاءات العلمية والاقتصادية و الفعاليات ذات العلاقة وأن يكون الاعتماد على الذات محور الخطة.

ثالثاً : ان معاهدة السلام قد اتضحت مراميها ومعالم تاثيرها الاقتصادي وليس امامنا الا الاعتماد على الذات في تنمية مداخيلنا و الناتج المحلي الاجمالي للوطن.

معالي الرئيس..

الزملاء الاكارم..

امــا انتم يا ابناء دائرتي الانتخابية فان مطالبكم وهمومكم لا تختلف في جوهرها عن مطالب الدوائر الاخرى في هذا الوطن و لا ينفصل عنها، فكل ما اقوله لكم انني اعلم مطالبكم واتبعت اسلوباً أن أقوم ببحث أولوياتكم مع السادة الوزراء المعنيين مباشرة وقد توصلنا في العام الماضي إلى تنفيذ الكثير من مطالبكم العامة وساكون متابعاً للمطالب الاخرى التي لم تتحقق ولا بد لي أن اذكر بعض ما تحقق:

١ - تقوم وزارة التربية والتعليم وعلى رأسها معالي نائب رئيس الوزراء مشكوراً بطرح العطاءات للمدارس الواقعة في منطقة عراق الامير وبدر الجديدة ووادي السير والرباحية حسب برنامج متفق عليه املين الاستمرار بتلبية احتياجات المنطقة.

٢ - قامت وزارة المياه والري بعد تفهم معالي الوزير مشكوراً لاحتياجات المنطقة بتنفيذ مشروع متكامل في وادي البحاث لتنظيم وتبطين قنوات الري الزراعية للمنطقة التي تبلغ مساحتها ٢٥ الف دونم، ونامل ان يكون المشروع حجر الأساس للتنمية الشاملة لذلك الوادي كما نامل ان يمتد ذلك إلى مياه الري في منطقة البصة وعراق الأمير.

٣ - قامت وزارة الأشغال العامة بعد تفهم معالي الوزير مشكوراً بشق الطرق في المناطق الشفاغورية مثل منطقة غرب بدر الجديدة وعراق الأمير وكذلك طرق وادي الشتاء والبحاث وغيرها من الطرق الزراعية مع وضع خلطات اسفلتية على بعضها، املين استكمال تلك الطرق وتعبيدها وربطها بمنطقة الأغوار.

٤ - قامت وزارة الصحة بعد

تفهم معالي الوزير مشكوراً بإقامة وتجهيز وتحديث عدة مرافق صحية في المنطقة املين ايصال الخدمات الصحية لباقي التجمعات السكنية.

٥ - قامت وزارة الطاقة بعد تفهم معالي الوزير مشكوراً بإيصال التيار الكهربائي مشروع كهربة الريف لعدد من التجمعات السكانية املين العمل على إيصال التيار الكهربائي للتجمعات الأخرى.

أما عن المطالب في الشؤون المختلفة فإنني سأستمر بشرحها لدى معالي الوزراء والمسؤولين في الدوائر المختصة ملحاً لتلبيتها.

معالي الرئيس

الزملاء الاكارم

إن الرائد لا يجوز أن يكذب أهله:

إن هناك تذمر شعبي عام من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ومصادفة انحباس الأمطار والبطالة القاتلة، لذا فإنني أنصح الحكومة وعلى رأسها سيادة الشريف أن تأخذ هذا التذمر بجدية اكثر وأن تكف عن الحديث أو الخطوات لرفع الدعم عن المواد الغذائية والأعلاف ولا تمس سعر الخبز مهما كانت الحجج، فالناس عندهم شعور بانفلات الاسعار وعدم الرقابة عليها وطغيان المنفعة الخاصة.

وحفظ الله الأردن موئلاً للحرية والوحدة والتقدم بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الأمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس:

الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد:

لقد اوردت رأيي في الموازنة

من الناحية الفنية في المخالفة التي تقدمت بها مع الزملاء كما أوردت الكثير منها من خلال بعض توصيات اللجنة المالية وفي كلمتي هذه أريد أن أتناول بعض مطالب منطقتي الإنتخابية:

١ ـ لقد جاءت التقسيمات الإدارية الجديدة غير موضوعية لا تراعي الأساس السكاني ولا الأساس الجغرافي ولا البعد عن مركز المحافظة هذه الأسس التي أجاب بها معالي وزير الداخلية عندما سئل عن ذلك إن اللواء الذي أنشئ في منطقة حوض البقعة يضم قرابة نصف سكان المحافظة على حين جعلت مناطق لا تساوي نصف عدد سكان الوية إنني أرى أن هذا التقسيم إنما يراد به الإنتخابات البرلمانية بحيث تحاصر إرادة هذه الأغلبية السكانية وأصواتها الإنتخابية بعدد محدود من النواب بحجة أنها لواء تساوي عدد نواب الألوية الأخرى.

٢ ـ تعاني منطقة حوض البقعة وعين الباشا ذات الكثافة البشرية من عدم وجود مستشفى فيها وكانت الحكومة السابقة قد استملكت قطعة أرض لهذه الغاية لكننا لم نلمس أي خطوة بعد ذلك.

٣ـ إن مشكلة المواصلات أزمة تؤرق منطقة البقعة وعين الباشا وصافوط والكمالية حيث قلة الباصات بالنسبة لكثافة السكان في منطقة البقعة وحيث يعاني أهالي المناطق الأخرى من وقوعهم بين البقعة وعمان ولا يوجد خطوط باصات عامة لهذه المناطق.

٤ ـ يعاني سكان مناطق سلحوب وأبو نصير وموبص والحي السياحي في أم الدنانير من محطة التنقية الواقعة في منطقة حوض البقعة ومما ينبعث عنها من روائح كريهة وقد تكلمت عنها في مناسبات سابقة لكن الحكومة لم تحرك ساكناً في هذا الصدد علماً بأن دراسات سابقة كانت قد اقترحت نقلها إلى منطقة غربية بعيداً عن المناطق السكنية.

٥ ـ إن القوارض في حوض البقعة تسرح وتمرح كالقطعان بما تحمله من أمراض وأضرار على الإنسان والزراعة والبيئة عموماً وتحتاج إلى معالجة تتسم بالتنسيق بين كل البلديات الواقعة في الحوض مع دعم من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٦ ـ لقد أصبحت منطقة حوض البقعة لواء حسب التقسيمات الإدارية الجديدة وإن المواطنين يتطلعون إلى إكتمال المؤسسات الحكومية التي هم بأمس الحاجة إليها والتي ينبغي أن تتوفر في كل لواء، ولا سيما في مجال الصحة والتنمية والتموين.

٧ ـ إن منطقة حوض البقعة منطقة عمالية ترفد العاصمة والمناطق الصناعية الأخرى بآلاف العمال والفنيين مما يجعلها بحاجة ماسة إلى مؤسسات للتدريب المهني في مختلف التخصصات والمجالات لتخريج عمالاً وفنيين مؤهلين وإن مؤسسة التدريب المهني الموجودة في عين الباشا غير كافية لتلبية هذه الحاجات على ما تقوم به من دور مشكور.

٨ ـ إن غورنا الجميل الأخضر يعاني من تلوث البيئة بالمياه العادمة القادمة من مخلفات المصانع وبالذباب والبعوض والقوارض التي تتسرب للمنطقة من طرف العدو هذه الملوثات والأخطار التي تحتاج إلى تضافر الجهود والمكافحة الجماعية.

٩ ـ إن منطقة الأغوار الوسطى هي منطقة زراعية رائدة إلا أن مزارعينا يعانون من نقص المياه وتلوث ما يأتي منها من سد الملك طلال مما يفتك بالمزروعات ويعانون من غلاء أسعار المياه الخاصة بالري ويعانون من كساد منتوجاتهم الزراعية وسوء تسويقها كما يعانون من تضاعف كاهل الديون، وإن هذه

المنطقة بما تقدم من الخير تحتاج إلى كل العناية والدعم والتسهيلات.

١٠ - إن المناطق الفقيرة في محافظة البلقاء وما أكثرها سواء في الأغوار أو حوض البقعة أو العديد من قرى المحافظة تعاني من الإجراءات المعقدة التي يشترطها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق التنمية الوطنية مما يجعل المواطن عاجزاً عن الإفادة من هذين الصندوقين.

١١ - إن مدينة السلط العريقة ذات الطبيعة الجبلية الصعبة تحتاج إلى الدعم من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة في تطوير طرقها وتحتاج إلى تطوير كلية المجتمع فيها وتأمين المواصلات الكافية لحركة أهاليها إلى العاصمة والجامعات كما تحتاج إلى المؤسسات الثقافية والشبابية التي تليق بعراقتها وكثافة سكانها هي وسائر مناطق المحافظة وخاصة حوض البقعة.

١٢ - إن واقع المساجد في المحافظة ولا سيما في حوض البقعة يثير الأسى ويبعث الحزن حيث تخلو من الخدم والمؤذنين ويخطب فيها كثير من غير المؤهلين ويقوم المصلين فيها كثير ممن لا يتقن كتاب الله ولا يفقه في دين الله في الوقت نفسه الذي يمنع المؤهلون والعلماء ويطاردون ويضيق عليهم.

لقد أضافت وزارة الأوقاف مهمة جديدة للعاملين فيها أتدرون ما هي إنها تطلب من كل منهم أن يكون مخبراً صادقاً، يقدم تقريراً اسبوعياً إلى مدير الأوقاف بكل من يلقي موعظة في المسجد أو يجلس في دور القرآن الكريم ليقوم مدير الأوقاف بدوره بتقديم التقرير إلى الأجهزة المعنية.

١٣ - إن محافظة البلقاء بكثافتها السكانية النسبية بين محافظات المملكة تعاني من نقص في الوظائف ومن زيادة كبيرة في حجم البطالة مما يجعلنا نطالب بضرورة توزيع الوظائف بين المحافظات بالعدل واعتماد أسس موضوعية عادلة تساوي بين المواطنين عند اختيار الموظفين.

١٤ - يعاني العاملون في وكالة الغوث ومنهم الكثير في محافظة البلقاء من تآكل في أجورهم ولقد قامت وكالة الغوث برفع رواتب العاملين فيها في الأقطار المجاورة لكنها لم ترفع رواتبهم في الأردن ومضى عليهم أيام مضربين وإن الواجب يقتضي أن تقوم الحكومة الموقرة بالوقوف معهم في مطالبهم والضغط على وكالة الغوث لانصافهم أسوة بزملائهم في الأقطار العربية الأخرى.

١٥ - إن الموظفين المؤهلين العاملين في وزارة التموين على حساب الاتجار ومن أصحاب الخدمات الطويلة ما زالوا ينتظرون تنفيذ توصيات اللجنة المتخصصة التي شكلها سيادة رئيس الوزراء بتصنيفهم أو إيجاد نظام خاص لهم وأن محاولة إرغامهم على التوقيع على عقود جديدة والتي قوبلت بالرفض القاطع منهم لا يحقق هذه التوصيات وإنني بانتظار سماع التزام حكومي بتنفيذ التوصيات التي تنصف (٥٠٠) موظف أفنوا شبابهم في خدمة الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله.

الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة :

بسم الله

معالي الرئيس..

السادة النواب الكرام..

بداية اتوجه بالشكر إلى الزملاء رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية على الجهد المثمر الذي بذلوه في تقريرهم، واؤيد توصياتهم باستثناء التوصية المتعلقة برفع الدعم عن الخبز.

لقد تعودنا على النقاش العام في الموازنة، وعلى تقديم طلبات مناطقنا، مع يقيننا التام بان ما هو مقرر من الصعب الاقتراب منه، وكنا في سنوات مضت نطالب وبصوت عالٍ مغذيّ الموازنة وراسمي اطارها العام، بان يتشاوروا معنا حول المخصصات العامة للمناطق والمحافظات، فنحن وبحكم تماسنا مع أهلنا في ريفنا وباديتنا، اغوارنا ومخيماتنا، اكثر معرفة واطلاعاً بالحاجات والأولويات ولكن مطلبنا هذا لم يجد من يعيره اهتماماً وينقله إلى حيز التطبيق.

كذلك طالبنا على مدى المجالس النيابية المتعاقبة بإدخال المؤسسات العامة ضمن الموازنة العامة للدولة، وقد حصل المجلس الحالي على التزام من الحكومة بتنفيذ ذلك. لكن هذا الإلتزام لا يزال يراوح مكانه ولم يتخذ اي إجراء بشأنه. على الرغم من اتفاقنا الجميع على ضرورة القيام بهذه الخطوة واهمية بسط رقابة مجلس النواب على أوضاع هذه المؤسسات المالية.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب الكرام..

نحن نعيش عصر المعلومات، والتقنية الحديثة، وعالم التخطيط المستقبلي ونواجه كشعب أردني وكامة عربية تكتلات اقتصادية كبيرة، ونوقع على اتفاقات للتجارة الحرة، ونعيش مفردات ومفاهيم اقتصادية وسياسية جديدة، وبالتاكيد فإن هذه المصطلحات مبنية على فكر اقتصادي جديد يعتمد مبادئ السوق وحرية التجارة وانتقال رؤوس

الأموال واستقطاب الاستثمارات، ولا مكان في عالمنا القادم إلا للمنتجين القادرين على مواجهة الأحداث والتطورات الاقتصادية بعلم ومعرفة ودراية، وباستعداد لاستراتيجية تنقل المجتمع من حالة الاستهلاك التي غرقنا في جزئياتها إلى حالة الإنتاج.

والانتقال من مجتمع الخدمات الى مجتمع الانتاج. واتسائل هل حجم النفقات الراسمالية في موازنة ١٩٩٦ يقترب من هذه الدعوة الصادقة ام لا؟ وهل نسبة الإنفاق الراسمالي في موازنة عام ١٩٩٥ تعكس اقترابنا من هذه الدعوة او هذا الهدف؟ وهل نحن نقترب من مفهوم التنمية المستديمة والتخطيط الشمولي الإنمائي؟

معالي الرئيس..

الزملاء النواب الكرام..

نقرأ من هنا وهناك أنباء عن البطالة وعن الفقر وعن عجز المداخيل على تلبية الأساسيات، ونعترف أن تباين الأرقام والإحصاءات والدراسات يجعلنا في حيرة من أمرنا، بل ويضع المخطط والمشرع والمنفذ في حالة ارتباك. وكأننا في عزلة عن العالم، الذي أوجد في هرمه الإداري بنك للمعلومات ومصدراً رئيسياً لها. يكون في متناول الجميع، ويساهم في توفير المعلومة الدقيقة.

إن كلفة الحياة والمعيشة للعاملين في الجهاز الإداري الراهن قاصرة عن الوفاء بابسط الإلتزامات. وهذا الجهاز هو عصب الدولة، وهو العامل في التنمية، وتفرد بياناتنا الوزارية المتعاقبة باباً خاصاً لتطويره وتحديثه وبه سندخل القرن الواحد والعشرين، لكن دون إعطائه حقه في مواجهة متطلبات العيش، ونتساءل هنا على أي أسس تحدد الزيادات وكيف تقاس كلف العيش، والتي تؤكد الدراسات أن الغالبية العظمى من الجهاز الإداري أصبح يعاني من سلبياتها بل اكثر من ذلك تعتبر هذه المعضلة الإقتصادية والاجتماعية أهم خطر يواجه أمننا الاجتماعي، ويصيب طبقتنا الوسطى بالضمور والانكماش.

معالي الرئيس..

لقد شرفني الإخوة الزملاء الدكتور عبدالله النسور والدكتور هاشم الدباس والدكتور مصطفى شنيكات بأن أتحدث بالنيابة عنهم فيما يتعلق بحاجات محافظة البلقاء والتي أوجزها بالحاجات الرئيسية التالية:

١ - إن الأوضاع الصحية في محافظة البلقاء بحاجة إلى عناية واهتمام فمستشفى السلط لا زال بحاجة إلى زيادة في الإستيعاب والتجهيز والتطوير بحيث يحتوي على بعض الفحوصات المتقدمة مثل التصوير الطبقي المحوري كما أنه بحاجة إلى التوسعة لكي يواكب التطور السكاني. ومشروع مستشفى معدي عين الباشا لم يطرأ عليها شيء وما زالت قضية التلوث بجميع أبعادها في الفحيص وماحص تحتاج إلى أقصى درجات العناية والاهتمام.

٢ - ما زالت المحافظة بحاجة إلى مشاريع إسكان جديدة، وإلى تصنيع زراعي حديث، وإلى إيلاء الأسر الفقيرة رعاية ليس في الدعم المالي، بل بالانتقال إلى حالة من الإنتاج وبخاصة في قطاع المرأة.

٣ - إن جامعة السلط أمل يراود أبناء المحافظة ويأملون بإخراجه إلى حيز الوجود. كما نأمل بسرعة تشغيل المدينة الصناعية لتساهم في حل بعضاً من أزمة البطالة التي يعاني منها أبناء المحافظة.

٤ - إن طريق السلط / الأغوار والطريق البديل في الفحيص هي مشاريع طرق ذات كلف عالية لكن المرصود لها من مخصصات هي بنسب متواضعة جداً. أتمنى على الحكومة رصد مخصصات كافية في الموازنة القادمة وذلك لأهميتها من الناحية التنموية والبيئية.

٥ - الاهتمام بمنطقة زي ووادي شعيب كمناطق ذات طبيعة مناخية متميزة، وعليه يمكن أن تكون مناطق جذب سياحي داخلي وخارجي.

معالي الرئيس..

السادة النواب الكرام..

إننا نأمل أن تساهم موازنة عام ١٩٩٦ في تخفيف أزماتنا الاقتصادية والاجتماعي، وأن تعمل على إدخال عناصر تنموية عديدة، لوطن نريده لنا ولأجيالنا، عزيزاً بأبنائه قوياً بعطائهم، معتزاً بكفاءاتهم وقدراتهم.

حفظ الله الأردن، ورعى قائده جلالة الملك الحسين المفدى.

والسلام عليكم.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس:

شكراً النائب السيد محمد الحنيطي.

السيد محمد الحنيطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية أؤيد ما ورد في كلمة جبهة العمل الوطني التي ألقاها سعادة النائب عبدالهادي المجالي.

معالي الرئيس..

الزملاء الكرام..

أقف اليوم أمامكم لمواصلة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام (١٩٩٦)، وقد استمعنا الى كلمات العديد من الزملاء حول هذا المشروع والتي جاءت لتعبر عن آرائهم حول مشروع الموازنة من الناحية المالية الفنية والناحية الخدمية كل حسب وجهة نظره، وكيف قرأ هذا المشروع وترجم أرقامه ومعطياته، وتعلمون أن الأرقام المالية الواردة في مشروع قانون الموازنة غير قابلة للزيادة من مجلسكم الكريم وأن التعديلات الرقمية التي يمكن أن تدخل تكون بتقليص حجم الإنفاق وليس زيادته، ومن هنا فإن المطالبة بتخصيص مبالغ معينة لشق الطرق، أو فتح مدارس، أو عيادات صحية، أو أي خدمة تتطلب إنفاقاً غير الذي ورد في الموازنة لا تعتبر في مكانها الطبيعي، ولا ينظر لها سوى أنها نوع من الخطابة البرلمانية الموجهة عملياً لجمهور الناخبين وليس للحكومة، لأن النائب يستطيع مراجعة ومطالبة كل

وزارة أو دائرة لتخصيص مبالغ معينة للخدمات التي تحتاجها منطقته قبل رفع مشروع الموازنة إلى مجلسكم الكريم.

معالي الرئيس..

الزملاء الأفاضل..

إنني لا أنظر للحكومة على أنها طرف والمجلس طرف آخر ولكننا جميعاً طرف واحد إن أحسنا أثر عملنا إيجابياً على المجتمع كله، وإن حصل عكس ذلك - لا قدر الله - دفعنا ودفع المجتمع ثمن ذلك. ومن هذا المنطلق أرى لزاماً علي تبيان بعض الأمور الأساسية التي أعتقد أن من واجب الحكومة أن تعطيها الأهمية القصوى خاصة وأن مشروع قانون الموازنة الذي بين أيدينا هو برنامج عملي وترجمة واقعية لرؤيا الحكومة واستراتيجيتها في التعامل مع الوطن لعام قادم كامل في مرحلة ما بعد السلام التي فرضت علينا تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها ببناء دولة عصرية حديثة تقوم على أساس من القوة والكفاءة والاقتدار.

معالي الرئيس..

حضرات الزملاء..

لقد قرأت مشروع قانون الموازنة العامة في ضوء هذه المعطيات، وفي الوقت نفسه رجعت إلى مناقشات الموازنات السابقة فوجدت أن الكثير من الكلمات والوعود تتكرر في كل عام دون أن نرى مؤشر الأداء العام قد اتجه نحو معالجة جادة للقضايا والأمور التي نوقشت سابقاً، ولذلك فإنني أؤكد على الحكومة بضرورة أخذ هذه الأمور بما تستحقه من جدية واهتمام بحيث يلمس كل المواطنين تحسناً في الأداء العام للحكومة ينعكس إيجابياً على مجريات حياتهم اليومية.

أما هذه الأمور فهي:

أولاً: إن بناء الأردن كدولة عصرية حديثة يتطلب بناء مؤسساته على أساس من الكفاءة والتميز في أداء المؤسسات وسلوك أفرادها. وهذا يعني وضع حد لظواهر الشللية والمحسوبية والجهوية التي فتكت

بأجهزة الدولة في الآونة الأخيرة وخلقت شعوراً من الظلم والغبن والأذى عند المواطنين الذين كفل لهم الدستور المساواة في الحقوق والواجبات ومما يؤسف له أن البعض أصبح ينظر إلى مؤسسات الدولة وأجهزتها كمزارع وإقطاعيات خاصة به وبمحاسبيه ينعم على من يشاء ويمنع عمن يشاء، مما جعلنا نبتعد كثيراً عن شعار دولة القانون والمؤسسات الذي طالما نادينا به قولاً وقتلناه ممارسة وفعلاً.

ثانياً:

الجهاز الإداري.

لقد نادى جلالة الملك حفظه الله منذ أن تولى سلطاته الدستورية بضرورة إصلاح الجهاز الاداري وتحديثه وتطويره باعتباره المخطط والمنفذ لسياسات الدولة.

فهل تم ذلك؟ إن نظرة منصفة وتقييما دقيقاً لوضع الجهاز الإداري تقول لنا أن الأمر يزداد سوءاً، وأصبحت الشكوى والتذمر من تردي أداء هذا الجهاز ظاهرة عامة وموضوع حديث الناس وتندرهم في مجالسهم المختلفة، وما أخشاه أن يعكس هذا الجهاز صورة سلبية لهذا البلد الطيب ومكانته عربياً ودولياً، وقدرات أبنائه الحقيقية.

وما الفساد الذي انتشر حديث عنه بشكل واسع إلا نتاج التسيب والترهل وغياب الرقابة الفاعلة واختفاء المعايير والأسس التي تحكم حركة الإدارة وإيقاعها اليومي. إن الفساد ذهنية وسلوك نماها غياب المساءلة، ومكافأة المسيء ومعاقبة المجد.

ثالثاً:

الفقر والبطالة وغلاء الأسعار.

تشير الدراسات التي أجرتها الجهات الرسمية ودور البحث إلى أن نسبة من هم دون خط الفقر في تزايد مستمر نتيجة لتآكل دخول شرائح الموظفين والعمال وأصحاب الدخل المحدود بشكل عام التي لم تستطع الصمود أمام حمى الأسعار

المتزايدة والتي فاقت كل التوقعات والتي إن لم يتم كبح جماحها وتوجيهها ستبتلع كل زيادة ممكنة في دخول هذه الفئة مهما كانت، وإذا لم يتم ربطها بنسب الإرتفاع الحقيقي لأسعار السلع الاساسية والخدمات. أما الفئة الأخرى من المواطنين الذين لا يعملون ولا دخل لهم سوى ما تقدمه صناديق الزكاة والمعونة الوطنية وما شابهها من جهات البر والاحسان، فلا يجوز تركها فئة متلقية للإعانات وهبات لا تسمن ولا تغني من جوع، بل أنه يتوجب على الحكومة العمل الجاد لوضع خطة وطنية شاملة تكفل لهذه الفئة الحد الأدنى من العيش الكريم، وتقلص من الفوارق في مستوى المعيشة بين فئات المجتمع الواحد.

وأما البطالة فإنها اصبحت ظاهرة معاشة في مجتمعنا تتنامى يوماً بعد يوم دون أن نرى توجهاً حقيقياً فاعلاً من الحكومة للحد منها سواء ما كان منها مقنعة او مطلقة.

ولم تقم الحكومة بربط مخرجات التعليم مع سوق العمل، بل تركت لمؤسسات التعليم العالي حرية القرار في تدريس تخصصات لا حاجة لنا بها أردنياً وعربياً، مما زاد من نسبة البطالة في أوساط المتعلمين من خريجي الجامعات، وكليات المجتمع.

وتعلمون جيداً بان البطالة في هذه الفئة لها انعكاسات سلبية على الأمن الاجتماعي وعلى مستقبل الاجيال. فهل لدى الحكومة خطة مستقبلية للحد من آثار هذه المشكلة؟ أم أن كل حكومة تتركها الحكومة بعدها! وترك المواطن يشكو البطالة والفقر والحاجة في حلقة مفرغة لا نهاية منظورة لها في الأمد القريب.

رابعاً:

السياسة التعليمية.

إن التعليم المتميز الذي يعتمد على المستوى والنوعية وليس على الكم فحسب هو بلا شك أحد أهم

وسائلنا لدخول القرن الحادي والعشرين، وبدون ذلك يبقى كلامنا عن التقدم مفرغاً من كل محتوى ومضمون. فالأجيال القادمة هي الأمل والرجاء، وعلينا أن نعدها لزمان غير زماننا، لزمان لا يرحم الضعفاء والمتواكلين. ولهذا فإنه لا بد من إيلاء العملية التربوية على المستوى العام والعالي ما تستحق من اهتمام اذ لا بد من مراجعة دورية منتظمة لها تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الحديثة والمستجدات على المستوى المحلي والعالمي، وبخاصة في المناهج ومفرداتها والإمتحانات وأسس التقويم ومعايير القبول وغير ذلك من الأمور.

فلا يزال التعليم عندنا مع الأسف، وعلى الرغم من المؤتمرات والندوات الكثيرة يعتمد على الحفظ وخزن المعلومات في ذاكرة الطلبة، ولم نستطع بعد الانتقال من التلقين الي التفكير والتحليل. ولا تزال الامتحانات تعتمد على اختبار مقدرة الطلبة على حفظ المعلومات، وليس على قدرتهم على الاستنباط والاستنتاج. أما المعلم وهو حجر الزاوية في البناء التعليمي، فهو بحاجة إلى إعداد مستمر ورعاية شاملة لمتطلبات حياته. فالمعلم المطمئن هو الضمانة الأكيدة لنجاح الخطط والبرامج. وأرى أنه قد حان الوقت لتطبيق مبدأ لامركزية التعين في مديريات التربية بحيث يتفرغ مركز الوزارة للتخطيط. ولا بد من إعطاء المدارس الأقل حظاً كل الرعاية من خلال خطة توضع لرفع مستواها بحيث تتساوى مع غيرها من المدارس في المملكة.

أما الجامعات الرسمية فإنها تعاني من مشاكل حقيقية في القبول والتمويل، اذ لا يعقل ان يطلب منها استيعاب اعداد اكبر كل عام دون ان تتلقى الدعم المالي الذي يمكنها من المحافظة على مستوى التعليم ونوعيته. وقد حان الوقت لتقنيم التعليم الجامعي في الأردن والوقوف

على مواطن الضعف فيه، ووضع الحلول لمعالجتها، خاصة وأن الأردن قد شهد في السنوات الأخيرة ظاهرة انتشار الجامعات الخاصة الربحية بشكل ملفت للنظر، وهو الأمر الذي إن لم يراقب بدقة قد يسيء إلى مستوى خريجي الجامعات الخاصة وسمعة الشهادة التي تمنحها.

خامساً:

السياسة الزراعية.

لقد أولت الحكومة اهتماماً بالغاً لقطاع الصناعة من خلال التشريعات المختلفة الخاصة بتشجيع هذا القطاع. وهو أمر محمود لها. لكن قطاع الزراعة لم يحظى بنفس الدرجة من الاهمية رغم أن الزراعة ومشتقاتها هي الركن الأساسي للأمن الغذائي للبلاد ويعمل بها ما يقارب ٤٥٪ من القوى العاملة في الأردن. ومع ذلك فإن نتاجها السنوي في تراجع وتعترضه الكثير من العقبات مما ادى إلى نزوح جزء من المزارعين عن أراضيهم طلباً للوظيفة او للرزق في قطاع آخر. وأصبحت الأراضي إما مهجورة أو مستخدمة لأغراض البناء والمتجارة. وانتشرت ظاهرة المضاربات العقارية على الأراضي الزراعية بشكل عام. فلماذا لا تضع الحكومة تشريعاً لتشجيع الزراعة كما هو الحال في قطاع الصناعة ولماذا لا يعطى خريجو الكليات الزراعية أراض من الدولة لاستغلالها وفق شروط خاصة تلزمهم ذلك مما يزيد من انتاجنا، ويحد من البطالة بشكل عام.

معالي الرئيس..

حضرات الزملاء الكرام..

لقد خطى بلدنا خطوات ثابتة على درب الديمقراطية وحققت نتائج نعتز بها، وقد اكد جلالة القائد أن الديمقراطية خيار لا رجعة عنه ولهذا فلا بد من تظافر الجهود من جميع المخلصين للمحافظة على هذه التجربة الرائدة وتعزيزها لتكون نهج حياة تتربى عليه الأجيال ونتمكن من

خلالها بناء دولة عصرية حديثة تكون نموذجاً في منطقتنا العربية التي عانت الكثير من اشكال القهر والتسلط.

فالعيون متجهة نحو تجربتنا رصداً وتقييماً لها مما يلقي علينا حكومة، ونواباً، وتجمعات مهنية وحزبية عبئاً ثقيلاً ومسؤولية تاريخية لانجاح هذه التجربة وترسيخ قواعدها لتعطي أكلها الطيب ويلمس اثرها الحقيقي كل من عاش تحت مظلتها أو تعامل معها.

وختاماً فإن الخدمات التي قامت بها وزارات الأشغال العامة والمياه والبلديات والزراعة والاتصالات وأمانة عمان الكبرى في منطقة جنوب وشرق عمان تستحق التقدير والثناء. الا أن المنطقة لا زالت تعاني من نقص كبير في خدمات الصرف الصحي والمياه والطرق والهاتف والمدارس والمراكز الصحية ووسائط النقل والكهرباء وهل يعقل أن تكون هذه المنطقة جزءاً من أمانة عمان الكبرى وترفدها باليد العاملة الحرفية وتفتقر إلى مثل هذه الخدمات الضرورية التي تنعم بها معظم مناطق أمانة عمان الكبرى ومعظم مدن وقرى المملكة.

لذلك فانني اطالب الحكومة باعطاء هذه المنطقة الأهمية التي تستحقها وتوصيل هذه الخدمات لسكانها أسوة بباقي المناطق الأخرى.

حفظ الله الأردن وأمد في عمر القائد الهاشمي وولي عهده الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس : السيد محمود الهويمل.

السيد محمود الهويمل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي وعلى اله وصحبه أجمعين.

معالي الرئيس ..

السادة النواب المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية لما بذلوه من جهد ملموس في مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٦ حيث تقدمت اللجنة بتقريرها للمجلس الكريم ليتسنى لنا بدورنا مناقشة مشروع قانون الموازنة والذي يعكس الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة. وانني سيدي الرئيس اخالف اللجنة الكريمة بتوصيتين اثنتين.

الأولى: ما جاء في البند الخامس فيما يخص رغيف الخبز حيث أن رفع الدعم عن هذه المادة يتسبب بإيذاء شريحة كبيرة من أبناء اسرتنا الواحدة خاصة في هذه الظروف العصيبة التي يعاني منها المواطن الأردني لذلك فإنني أرى أن لا يخطر على بال أحد من الحكومة الموقرة مثل هذا الأمر لحساسيته ولأنه يتضرر من ذلك شريحة واسعة من الشعب الأردني.

وأما التوصية الثانية التي اعارض بها اللجنة الكريمة فهي ما ورد في التوصية ٣٣ فيما يخص سلطة وادي الأردن والتي توصي بأن تتخلى السلطة عن بعض مهامها لبعض الوزارات وهنا أقول هل يعلم المجلس الكريم أن سلطة وادي الأردن سلمت معظم إنجازاتها في وادي الأردن إلى الوزارات المختصة كالتربية والصحة. ولم يبقى سوى مياه الري والوحدات الزراعية ولا ادري هل ترى اللجنة أن هناك جهة مؤهلة أكثر من سلطة وادي الأردن لتسليمها مياه الري والوحدات الزراعية. لذلك فإنني أقترح على المجلس الكريم شطب هذه التوصية.

أما باقي التوصيات - معالي الرئيس السادة النواب فانني أويدها وأؤكد على الآتي:

١ - البطالة والفقر: هذان

الموضوعان أخذا نقاشاً مطولاً وما زال الأمر كما هو مع علمي بأن البطالة لا تحل بقرار وإنما تحتاج إلى جهد جماعي وإنني اقترح الآتي للمساهمة في حل جزئي للبطالة وهي:

أ - يقع على وزارة العمل العبء الأكبر في المساهمة بحل هذه المشكلة ويتأتى ذلك من خلال مراقبة صارمة لأرباب العمل من حيث ساعات العمل ومن حيث الأجر اليومي للعامل. ومن خلال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

ب - تصنيف العاطلين عن العمل من حيث المؤهل العلمي، والموقع الجغرافي طبيعة العمل، أو المهنة التي يتقنها العامل.

ج - العمل على أن تنفذ المشاريع الوطنية من خلال مقاول محلي وأن تقدم له التسهيلات مقابل استيعاب العاطلين عن العمل بأجور وساعات محددة.

د - إيجاد مشاريع انتاجية ويتأتى ذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص وأن توزع هذه المشاريع على جميع أنحاء الوطن.

هـ - العمل على تغيير الأسس المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية واعتبار سنة التخرج هي الأساس الأول، فليس من المعقول أن يتم تعيين خريج عام ١٩٩٥ وكثير من الخريجين السابقين ينتظرون دورهم.

و - توسيع قاعدة المستفيدين من قروض الدولة سواء أكان من صندوق المعونة الوطنية أو مؤسسة الإقراض الزراعية، أو صندوق التنمية والتشغيل ويتأتى ذلك من خلال دعم هذه المؤسسات.

٢ - الزراعة: هذا القطاع الكبير دائما يكون محط نقاش بين فئات المجتمع الأردني سواء أكانوا صناع قرار أم لم يكونوا إلا أنه ومع الأسف الشديد ما زال وضع المزارع كما

هو لا بل يزداد سوءاً حتى أصبح عبئاً على الإقتصاد الوطني بدلاً من أن يكون رافداً له. هل تعلم سيدي الرئيس أن المزارع الأردني منذ أكثر من ٥ سنوات وهو يطعم المستهلك الأردني مجاناً أو شبه مجاني؟ إلى متى يتحمل هذا الوضع وإذا بقي وضعه هكذا فإنني أؤكد أنه لن يستمر وسينسحب من عمله رغم انفه. لذلك أقترح على الحكومة الآتي:

١) إيجاد أسواق شعبية يستطيع المزارع أن يبيع بها مباشرة دون الدخول إلى السوق المركزي.

٢) تشجيع القطاع الخاص ووضع التسهيلات له بإنشاء مصانع مختلفة وموزعة على مناطق المملكة.

٣) تشجيع المصدرين وتقديم التسهيلات لهم ومساعدتهم في إيجاد أسواق خارجية.

٤) حماية المزارع من العابثين بهذا القطاع الزراعي بتشديد الرقابة عليهم ومحاسبتهم وإيقاع العقوبة عليهم.

أما المزارع فمطلوب منه إيجاد تنظيم خاص به ينظم هذا القطاع وأن يزرع بقدر الحاجة وأن يعرف متى يزرع ولمن يزرع.

٣ - أطالب الحكومة الموقرة بشمول العاملين على حساب المياومة في دوائر الدولة بالتأمين الصحي. أليسوا من الذين يقدمون خدمات جليلة للدولة وهل مكافأتهم أن يبقوا هم وأسرهم دون تأمين صحي.

٤ - أطالب وزارة الصحة بإعادة النظر بقرارها المتضمن الحصول على تأمين من المريض قبل دخوله المستشفى هل تعلم. يا معالي الوزير أن هناك مرضى لا يستطيعون دفع التأمين ما لا يعملون هل يبقوا مرضى أم ماذا؟ أم ينتظرون حتى يراجعوا الجهات المختصة والحصول على إعفاء؟ إن المرض لا يحتمل التأجيل لذا أؤكد على معالي الوزير الأكرم إعادة النظر بقراره.

٥ - زيادة رواتب الموظفين

زيادة مجزية ومن بداية العام وإذا أصرت الحكومة على عشرة دنانير فإنني أطالب أن تكون على الراتب الأساسي وليس غلاء معيشة لأنكم تعرفون أن الأسعار في ارتفاع مستمر ولا بد من موازنة بين هذا الارتفاع ودخل الموظف.

٦ - إنشاء السدود في منطقة الجنوب حيث إننا نشكو دائماً شح المياه ومع هذا لا يوجد سد في الجنوب يعمل على حفظ المياه الذي تذهب هدراً.

٧ - زيادة رواتب الأمناء العامين في الدولة أسوةً بزيادة الوزراء والنواب والأعيان حيث يقع العبء الأكبر من العمل على كاهل هذه الفئة. ورواتبهم متدنية بالنسبة لمراكزهم الوظيفية لذلك أطالب سيادة رئيس الوزراء الأكرم انصاف هذه الفئة.

إنني أشكر الحكومة الموقرة على شمول الأغوار الجنوبية بالترفيعات الأخيرة، أما مطالب دائرتي الانتخابية فسأسلمها للأمانة العامة مكتوبة حفاظاً على وقت المجلس واعتبرها جزء من كلمتي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مطالب محافظة الكرك

١) الإسراع في فتح طريق الكرك القطرانة.

٢) العمل على إزالة الحجارة والرمال التي تقع على جانب طريق الزارة الحديثة والتي تتسبب بإيذاء السيارات وإغلاق الطريق حين نزول الأمطار.

٣) بناء مدرسة كبيرة تزيد على ٣٠ غرفة صفية في غور المزرعة نظراً لازدياد عدد الطلبة.

٤) بناء عيادة صحية في غور الحديثة.

٥) بناء مركز صحي شامل في غور المزرعة.

٦) بناء مركز صحي في التقع.

٧) إنشاء السدود الترابية في الأغوار الجنوبية.

٨) الإسراع في المرحلة الثانية بالنسبة للوحدات الزراعية.

٩) إيجاد مناطق تنظيم سكنية في الأغوار الجنوبية.

١٠) فتح مكتب كهرباء في الأغوار الجنوبية.

١١) العمل على فتح مديرية تربية في الأغوار الجنوبية.

١٢) شراء مولد كهرباء كبير لمستشفى غور الصافي.

١٣) إعادة النظر والعمل على تغيير المبرد في مستشفى الصافي

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس

وعليكم السلام، الدكتور عبدالمجيد الاقطش

الدكتور عبدالمجيد الاقطش

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الاخوة الزملاء..

أسعد الله مساءكم بكل خير اقول بمناسبة الموازنة - لسان الحال يغني عن المقال.

والمتحدث يعلم والحكومة أعلم، ولا يعني اغفالها وعدم التحدث عنها جهلاً بخفاياها او عدم الإهتمام بها.

معالي الرئيس..

الاخوة النواب..

ما زلت اذكر ذلك اليوم المناسب ذلك اليوم المبارك الذي التقت فيه الجماهير بمحافظة مادبا بسيادة رئيس الوزراء وبعدد من الوزراء وقاموا بعرض تلك المطالب على الحكومة وقد وعدنا خيراً وأعود اليوم إلى التذكير بها فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

أولاً: اطالب الحكومة بالإسراع في تنفيذ الطريق البديل الذي ينطلق من مدينة مادبا إلى حنينه إلى المامونية مروراً بالسامك انتهاءً باليادودة، حيث أن الطريق الأساسي تحت الإنشاء باربعة مسارب وقد حدثت عدة حوادث نتيجة لضيق الطريق نامل من وزارة الأشغال الإسراع في هذا الطريق البديل فهي حديث الساعة في مدينة مادبا.

ثانياً: تطالب الحكومة ما وعدت به من تنفيذ بناء مستشفى مادبا النديم الدور الثاني لأن ذلك يضيق إلى المستشفى إلى ما يزيد عن (٥٠) سرير وهذا يعني أن مطالب المحافظة من الجانب الصحي ستكون إن شاء الله مكتمل في أعوام قادمة.

ثالثاً: تطالب الحكومة بتمليك قطعة الأرض التي وعدت بها وأن يتخلى معالي وزير المالية عن معارضته الشديدة بأن تصبح هذه الأرض ملك للمحافظة من أجل بناء مدينة رياضية عليها إن شاء الله.

رابعاً: إنشاء فروع للجامعات في المحافظة واقترح أن تبدأ بجامعة بفرع كلية زراعية وأخرى تربوية.

خامساً: الأبنية المدرسية حيث أن مادبا يزداد فيها نظام الفترتين والسبب في ذلك يعود إلى قلة الأبنية المدرسية.

سادساً: تسجيل الأراضي بأسماء المواطنين الذين قاموا بإعمارها أو بالبناء عليها، وهذا أصبح حق شرعي لهم لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له وليس لمحتجر حق فوق ثلاث»

سابعاً: إنشاء مكتبة عامة في المحافظة.

ثامناً: مسجد مادبا القديم الذي أصبح أمنية الناس في مادبا ونطالب به في بداية كل دورة وفي كل ميزانية، وقد وعدنا وزير الأوقاف في زيارته الأخيرة ان يظهر مسجد مادبا إلى حيز الوجود إن شاء الله.

تاسعاً: إيجاد مشاريع اقتصادية تنموية في المحافظة لتشغيل الأيدي العاملة - كالبداية في سد وادي الواله والهيدان وغيرها - ودعم صندوق التنمية الوطنية.

عاشراً: دعم القوات المسلحة ومشاركتها بدور فعال واخص هنا سلاح الهندسة الملكي الذي قدم بعض المساعدات لبعض البلديات الفقيرة من فتح لطرق زراعية وأخرى شوارع في المنطقة.

وختاماً وانا لا اريد ان اطيل

اقول.

يا معالي الرئيس ويا حضرات الاخوة الزملاء

ومن وحي الموازنة.. والموازنة

حديث السياسة والاقتصاد..

يا رب زدها ملايينا كثيرات

ونزل الغيث يا رب السموات

وينبت الزرع واخضرت مرابعنا

ويسعد الحال بعد الحال مرات

فإن جودك لا حدٌ يحدده

وبحر غيثك ياتي بالقنوطات

فالجود حقاً لا ياتي بمعصية

ولا الرواتب من جيب الوزارات

فالظلم ظلمٌ وإن تشرق جوانبه

اين العدالة يا اهل المهمات

شتى المنابت من بدو ومن حضر

شرق وغرب جنوب أو شمال

فالكل شعبٌ وتحت العرش منزلنا

ولا تعالي علينا في الولاءات

يدعون يا رب احفظ قيادتنا

وهب لها الرشد يا رب السموات

والسلام عليكم

سماحة النائب الاول لرئيس المجلس

شكراً، بعد كلمته الرائعة السيد فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

قال تعالى: «ربي ادخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً» صدق الله العظيم.

سيدي الرئيس،

الزملاء النواب المحترمين،

نناقش اليوم موازنة الدولة لعام ١٩٩٦، وهي المرة الثالثة التي نناقش بها موازنات الدولة في عمر هذا المجلس الكريم، ونتحدث من خلالها عن التوجهات النقدية والسياسات المتبعة، وما يتبعها من نفقات وإيرادات وقروض، وقد اجادت وزارة المالية بإيجاد توازن حسابي في معادلة الإيرادات والنفقات من

خلال القروض والمنح المتوقعة والدخول المنوي تحقيقها من الضرائب المختلفة.

ولا اجد نفسي محتاجاً إلى مزيد من المعاناة إذا تحدثت عن موازنة هذا العام من خلال قراءة موازنة العام المنصرم، مع فارق الأرقام لأني وجدت أن الموازنة قد اعدت بشكل يبين الإيجابيات اكثر من السلبيات والاستشهاد بالإطراء الدولي بصحة النهج المالي النقدي المتبع في الأردن، ووجدت أن الخطاب المالي الذي قدمه معالي وزير المالية في هذا المجلس هو استكمال لخطاب العرش لأنه لم يرد على ذكر الموازنة إلا في القليل القليل لأنه يعبر عن سياسة الحكومة المالية وتوجهاتها، ولا أريد هنا أن أتعرض إلى الأرقام لقناعتي بأن الحكومة قد افلحت في إخراج موازنة حسابية مدروسة بعناية ودقة.

سيدي الرئيس،

زملائي النواب،

إن السياسة المالية يجب أن تعكس توجهات الدولة في دعم الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى العيش للمواطن وتمكينه من مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة، فكثير هو الذي نحتاجه من المواطن، وكثير هو المطلوب من المواطن، ولكن هل فكرنا بجد ماذا يحتاج المواطن، حتى نمكنه من تقديم ما نحتاجه منه؟! وهل فكرنا بوضع المواطن الذي يعاني من الفقر والبطالة، وارتفاع مستوى المعيشة، واستمرار مسلسل ارتفاع الأسعار؟! وتوجه الدولة إلى تقليص الدعم عن السلع الرئيسية؟! وهل فكرنا بأوضاع وأحوال المواطن الذي يعاني من الإحباط جراء الوعود المبالغ بها؟! وهل خرجنا إلى خارج برج عمان العاجي، ورأينا أوضاع المواطنين في القرى والأرياف والبادية؟! وتعايشنا مع أوضاعهم وعرفنا

معاناتهم؟! وهل نزلنا للمواطنين بدل أن يصعد المواطنون لنا مثقلون بالالام؟!

إن المواطن أيها السادة، مثقل بالالام والمعاناة، وعدم القدرة على تامين قوت ابنائه، وحتى أصحاب الدخول الثابتة أصبحوا يعانون من تاكل دخولهم، وعدم قدرتهم حتى على تامين ابسط الاحتياجات اليومية، وهذا أمر ليس مبالغاً به.

فالذي يعيش مع المواطن عن كثب يجد أن الوصف اقل بكثير من الحالة الحقيقية، فالجوع أصبح كابوس يطارد الكثيرين، ولا اقبل من أحد أن يقول بأن مواطننا متكبر، ولا يريد أن يعمل، لأن هذه النظرية اصبحت نظرية قديمة عفى عليها الزمن، لأن مواطننا أصبح يبحث عن اي عمل يقتات من خلاله، وهو يجد العمالة الوافدة تملأ الأزقة والطرقات، وتبنخس اجر العامل المحلي للمستوى الأسوأ، والذين يستفيدون من القسم الأكبر من دعم الحكومة للسلع والحاجات الأساسية.

سيدي الرئيس،،

السادةالزملاء،،

كيف نريد أن ندعم اقتصادنا الوطني، ونحن بإجراءاتنا وسوء تعاملنا مع قطاع الزراعة مثلاً، نشجع المزارع على هجران مزارعه وبيع أرضه؟! لأن إنتاج أرضه مهدد دائماً بالخسارة، وعدم التسويق وتضخم مديونيته، دون تدخل المؤسسات المعنية برسم السياسة الزراعية، والبحث عن أسواق للتسويق، وبناء الزراعة التكاملية التي سمعنا عنها الكثير، دون أن نشهد تطبيقها! كيف نريد أن نطور اقتصادنا الوطني، ونحن لا نحقق العدالة في دعم قطاع الماشية، وتربية استغلال منتوجاته بطريقة سليمة لا تخضع للأهواء؟! كيف نسمو باقتصادنا الوطني، ونحن لم نحدد بعد ما هي اولويات الاقتصاد الوطني صناعياً، وزراعياً، أو خدماتي، أو التركيز عليها واستعراض مقوماتها المتوفرة في

هذا الوطن؟! كيف ننهض باقتصادنا الوطني من خلال الصناعة، ونحن لم نقم حتى بمجرد وضع آلية متكاملة، وشروط أساسية لتطوير صناعة تنافسية قادرة على المجاراة، وتوفير البنية التحتية لها، وتفعيل برامج الاستثمار وتسهيل مهمتها؟! كيف نقوم باقتصادنا الوطني ونحن لم نتخذ القرار الأصوب في دعم الاستثمار السياحي واستغلال الثروات السياحية الطبيعية في الأردن أسوة ببقية الدول المجاورة؟!

هنا أتساءل بغرابة عن حجم الإنجاز الذي تم في مجال مسؤولية بعض مؤسساتنا وأجهزتنا التابعة لها، فما هي إنجازات مؤسسة تشجيع الصادرات؟! وما هي خطة مؤسسة تشجيع الاستثمار؟! وكيف تعالج مؤسسة المدن الصناعية مشاكلها الحالية على الأقل قبل شروعها في افتتاح مدن صناعية أخرى؟! كيف نعالج قضية التامين وكسر طوق الإحتكار، وأن نبتعد عن ما يسمى بالخوف من السوق التاميني؟!

في حين وبكل سهولة يسمح بإعطاء رخص لفتح البنوك للبعض من عباد الله المدعومين؟! كيف أصبحت بعض شركات الاستثمار القابضة المتخصصة، بقدرة قادر بنوك تجارية؟! وما هي الأسس التي تم الاعتماد عليها بذلك؟! لماذا لم يتم فتح المجال لانشاء بنوك اسلامية أخرى لفتح المجال أمام المستثمرين لمزيد من النشاط الوطني؟! لماذا يبقى بعض رؤساء مجالس إدارة البنوك في الأردن، هم أنفسهم المدراء العامون، والذي ينطبق أيضاً على الشركات الخاصة الكبرى التي يكون لأفراد العائلة الواحدة رغم عدم توافر الشروط؟! إن هذا أمر في غاية الخطورة على اعتبار أنها مؤسسات ذات تأثير على الاقتصاد الوطني كونها مشاريع استثمارية منحت التسهيلات اللازمة.

لماذا لا يتم مناقشة السياسة

النقدية الأردنية بين الفينة والأخرى، وعرضها على النواب ليبقوا بصورة ما يتم في سياستنا النقدية؟! كيف نرتقي باقتصادنا الوطني بمنع المفسدين والمحتكرين والحيتان، من التلاعب بقوت، وغذاء، ودواء المواطن؟!

فيما يتعلق بالسياسة التموينية فإنني أدعو إلى استمرار الحكومة في توفير المواد الغذائية الأساسية بالأسعار المدعومة بالرغم من معرفتي الأكيدة بأن هذه الأسعار أقل بكثير من الكلفة التي تتحملها خزينة الدولة وتوفير المخصصات المالية اللازمة لإبقاء هذا الدعم على أن يتم توجيه هذا الدعم لمستحقيه وهم ذوي الدخل المحدود.

أما فيما يتلعق برغيف الخبز المدعوم فإنني أؤيد ما ذهبت إليه اللجنة المالية الموقرة من حيث رفع أسعار هذه المادة بنسبة معقولة وأقل من الكلفة، وترشيد استهلاك هذه المادة بشكل يضمن وصول هذه المادة بالسعر المدعوم إلى مستحقيها فقط حيث أننا ندعم السياح والعمالة الوافدة والطبقة المقتدرة وبعض الدول المجاورة والمطاعم والفنادق على أن يتم تعويض الأسر الفقيرة المحدودة الدخل بدعم نقدي مباشر يعوض الفروقات في الأسعار لأن (٦٠٪) من قيمة هذا الدعم يذهب لمن دخلهم عالي جداً، وهذا وإنني أطالب بتشديد الرقابة على الأسعار وتكثيفها وتوفير الحماية لمراقبي الأسعار بتعديل قانون التموين وذلك بإعطاء صلاحيات أكبر وتضمينه بعقوبات تسهم في ردع ذوي النفوس المريضة، وإنني على ثقة أن معالي وزير التموين قادر على ذلك إذا تم دعمه بقانون جديد.

هل أتحدث سيدي الرئيس، الزملاء النواب عن ارتفاع الأسعار الذي أصبح شعاراً للمعاناة، والذي من خلاله أصبح المواطن غير قادر على تأمين حاجياته، في الوقت الذي

نطالبه بالعطاء عن ما تحملته خزينة الدولة، جراء افتعال قضية بنك البتراء، ونحن نتثاقل حتى في زيادة رواتب الموظفين والعسكريين والمتقاعدين، الذين يصرخون كل لحظة: هل من مجيب؟!.. هل من مجيب؟!

ولقد زاد الطين بله القيام البنك المركزي بإقراض بنك الأردن والخليج مبلغ (٤٤) مليون دينار لمدة (٢٥) عاماً و (٣) سنوات مدة سماح وتعدلت في النهاية إلى سنة واحدة ولو قامت الحكومة أو البنك المركزي بإيداع المبالغ التي اقرضتها إلى هذين البنكين لدى أي بنك بفائدة ١٠٪ سنوياً في بنوكنا العزيزة، لجلبت إيراداً سنوياً كافياً لخلق مشاريع تخفف البطالة المتفشية عندنا، أو لكانت بديلاً لرفع الضرائب على الشعب المثقل بالهموم والأعباء، أو لساهمت في شق الطرق الزراعية في كل المملكة، أو لساهمت في إنشاء السدود لتجميع المياه، أو لتحسين أوضاع التعليم المهني، أو لتحسين مواد التموين وتخفيض أسعارها! وزيادة الموظفين ما مقداره عشرون ديناراً لكل شخص دون أن نعاني من ارتفاع المال.

ولكن الحكومة، ومن خلال الحكمة التي تجلت في قضية دمج هذين البنكين بهدف تصويب أوضاعهما التي لم يتم تصويبها، حيث أفلس البتراء وأعسر الخليج، وذلك لا لشيء إلا لتصفية حسابات شخصية معلقة منذ زمن، على حساب الوطن والمواطن، وبدون أي رقيب أو حسيب، مما شجع المسؤولين الماليين بالحكومة على الاستثمار في شركات مساهمة محلية بمبلغ (٦٦٠) مليون دينار، حسب أسعار سوق عمان المالي بعائد قدره (١٣) مليون دينار، أي بمعدل أقل من ٢٪ سنوياً، والذي لا يكفي للنفقات المصروفة على هذه الشركات، علماً بأن الدخل العادل لهذه الاستثمارات يجب أن لا يقل عن

خمسة اضعاف الدخل الذي تحصل عليه الحكومة حالياً منها.

سيدي الرئيس،،

زملائي النواب،،

إن استمرار الدولة في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وخاصة التي برزت مع أزمة عام ١٩٨٩، وما تبعه من إعادة بناء الاحتياط النقدي، وتقليص حجم المديونية، واستمرار نمو الاقتصاد الوطني، أمر يجب التركيز عليه لأن تخفيض سعر الدينار يحمل في احشائه شروراً، ومآسي كثيرة نحن غير قادرين على تحملها، ونحن ندعو دائماً إلى تبني سياسات تزيد من الاحتياط النقدي الاجنبي في الاردن، لأن وجود ما يقرب من ٤٦٥ مليون دولار كاحتياط نقدي في البنك المركزي غير كافية لتغطية مستوردات الاردن لمدة شهر ونصف، فكيف سنواجه التقلبات الموسمية التي تحتاج الى ما يزيد عن ١٠٠٠ مليون دولار لتغطية مستوردات ثلاثة أشهر فقط.

سيدي الرئيس،،

زملائي النواب،،

إن الطريقة المثلى لمعالجة الوضع الاقتصادي في المرحلة القادمة، هو تنشيط حركة الصادرات، وذلك بعد تأهيل الأردن وتمكّين انتاجه الزراعي والصناعي والخدماتي من المنافسة، من خلال تطوير اليات العمل في جميع القطاعات وتحسين الادارة واستخدام التكنولوجيا، والتركيز على الخصائص والمزايا التي يتمتع بها الأردن، وتطبيق إجراءات صرفه من خلال تقديم الجهاز المصرفي الأردني لأسعار فائدة متميزة لتمويل النشاط التصديري والاستثماري، ودراسة اقامة مناطق حرة بين الأردن ودول الجوار.

ومن هنا فاني انظر الى أهمية اجراء مسح شامل للصناعات، بل الانتاج الاردني، وتقييمها وفقاً للمعايير الاقتصادية سواء من كان لها امكانية التصدير، أو الصادرات الخدماتية، أو الصادرات السلعية، بحيث تساهم البنوك في استراتيجية التسويق، والتي تتمثل بتخصيص جزء من الأرباح لتسويق السلع في الخارج، وتطوير ونقل التكنولوجيا والمساهمة في الابحاث لدعم المنتجات الوطنية، علماً بأن هذه التجربة بدأ تطبيقها في دول عربية، ومن هنا فلا بد من تحريك مكاتب التمثيل التجاري في عواصم العالم، بالعمل على الكشف عن الأسواق الجديدة، سواء لاستيراد المواد الخام الملائمة أو للتصدير، جنباً إلى جنب قيام كل من غرف الصناعة واتحاد الغرف التجارية والمؤسسات التجارية بالترويج للناتج الوطني.

سيدي الرئيس،،

زملائي النواب،،

إن بناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات كما نتمنى له جميعاً، بل يجب أن نطبقه، لا يمكن أن يتحقق ونحن بعيدين عن العمل المؤسسي والخطط الشاملة المدروسة والمبرمجة لقطاعاتنا الاقتصادية، والتي ما زالت اجتهادات فردية، وفزعات لحظية تؤدي إلى الكثير الكثير من الأخطاء والتي تعرقل مسيرة وتقدم الاقتصاد، ودليلنا المشاريع الكثيرة المتعثرة التي ما زالت الدولة تتحمل دعمها مقابل إرضاء شخص، وكأنها أوجدت من أجل هذا الشخص، ولا يجوز تقييمها إلا من خلال هذا المنظور، حتى مؤسساتنا الكبرى التي اصبحت ملكاً لدوائر انتخابية، وكأن مؤسساتنا ملك لمن يتولاها، وحق له أن يشرع ما يشاء وأن يعطي من يشاء ويحرم من يشاء ويقول له اذهب أنت ونائبك فقاتل.

نعم سيدي الرئيس، زملائي النواب، هكذا أصبحت بعض مؤسساتنا تسلب حتى حق المواطن بأن يكون له فرصة عادلة متساوية، وإني لأجد في ذلك خطراً كبيراً، خاصة إذا فقد طالب العمل أو الباحث عن وظيفة فرصة التفاؤل

والأمل بأن يجد فرصة، بحيث يتحول إلى شخص مكبوت، حاقد، كله انتقام، من السهل جره إلى كل الأعمال التي ننبذها جميعاً، ولم نعتد عليها في هذا الوطن، فالعدالة، والمساواة، والمؤسسية، مطلوبة من مواطننا لأن مواطننا يعي ويقدر ظروف وطنه، لكنه إذا ما شعر بغير العدالة، فسرعان ما يتفجر لا سمح الله! ونصبح على ما فعلنا نادمين، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قطاع الموظفين العسكريين والمتقاعدين، قطاع يرتكز عليه الوطن في تقدمه وبنائه، ولا بد من استمرار دعمهم وتمكينهم من اداء واجبهم الوطني لأن الجيش العربي هو الذي يعمل بجدية وبإخلاص لعمله ووطنه.

سيدي الرئيس،

زملائي النواب،

إن الاردن ليس عمان فقط، ولا يجوز ان تعالج الخدمات في بقية المملكة حسبما يتوفر أو ما يتبقى من احتياجات عمان، وإذ نقف لعاصمتنا الحبيبة وقفة احترام وتقدير الأولوية، إلا أن دعوانا أن تؤخذ بقية المناطق بعين الإعتبار، لأنه لا يعقل أن تبقى تجمعات سكانية كبيرة كلواء الرمثا الذي يضم قرى الطرة والشجرة وعمراوة والبويضة والذنيبة، بدون مركز صحي شامل، أو حتى مركز للدفاع المدني، أو مركز للأحوال المدنية، أو التنمية الاجتماعية، أو مركز للشباب.. أو.. أو.. ولا يعقل أن تبقى هذه القرى ومجالسها المحلية، وهي المعنية بتنمية وتطوير قراها بدون دعم أو زيادة مخصصات محروقاتها أو تسهيل الحصول على القروض من اجل التغلب على المصاعب وتقديم الخدمات اللازمة، إذا ما أردنا فعلاً تمكين المواطن القيام بدوره على اكمل وجه في تلك المجالس التي ما زالت تنتظر حتى الآن وصول قروض رئاسة الوزراء التي اقرت سابقاً.

كيف نريد أن نشجع القرى وسكانها على العمل في مجال

التنمية الزراعية، خاصة أن الأراضي الزراعية في مناطق الطرة والشجرة وعمراوة والذنيبة والبويضة خصبة جداً، ونحن لم نقم بفتح الكثير من الطرق الزراعية فيها خاصة تلك المؤدية إلى الوادي، والتي من شأنها تطوير ما مساحته ٤٠٠٠ دونم، والذي يتطور بشكل أفضل إذا ما تم دراسة إنشاء سد الجهة الشمالية من منطقة وادي رداح والشومر والشلالة، والذي يخدم قرى اللواء.

نعم سيدي الرئيس، زملائي النواب، إننا نتحدث عن تنمية شاملة وتطور اقتصادي مرتقب، وما زالت قرانا تفتقر لأبسط الخدمات من بناء المدارس للذكور والإناث، ووجود شبكات للصرف الصحي، رغم أن كل من الطرة والرمثا تعانيان من سوء إدارة وعمل محطة تنقية الرمثا التي تتسرب مياهها العادمة إلى الوادي، وبالتالي تشكل مكاره صحية، وتلوث بيئي واضح، لذلك لا بد من استمرار دعم المجالس المحلية لأن مفهوم التنمية الحقيقي يجب أن ينبع من خلالها حتى تتمكن الفعاليات الاقتصادية من تنمية وتوزيع عمليات الاستثمار واستغلال كافة مناطق المملكة.

سيدي الرئيس،

زملائي النواب،

لقد ذكرت سابقاً في كلمات الموازنة السابقة بالذات، بعض المطالب وإني لم اذكر الحكومة بها لأقول بأن هذه المطالب لم تأتي لمجرد الإستعراض أو الخطابة، ولم نقصد بها مجرد إرضاء الخواطر، أو من باب الروتين، بل جاءت من باب الشعور بالمسؤولية.

ووقوفاً عند واجبنا الوطني في أن نخدم هذه الأمة، وأن نسعى وبقدر الإمكان لمساعدة المواطنين والتخفيف عنهم حجم المعاناة، إذا أردنا لهم فعلاً أن يحملوا راية العمل والعطاء المستقبلي فلا بد من أن نستجيب لهم، ولقد ذكرت الحكومة سابقاً بأن لواء الرمثا وبعد قرار نقل

الحدود إلى جابر، وسلخ عشرة قرى منه وضمها إلى محافظة المفرق، وبالتالي حرمان مئات الأسر وعشرات المشاريع الاستثمارية من مصدر رزقهم، طالبنا أن تعوض الحكومة في لواء الرمثا عن هذه الخسارة الفادحة، واستعرضنا بعض البدائل المتمثلة في جعل المركز منطقة حرة، أو منطقة تخليص للبضائع، في الوقت الذي وقع فيه ما يزيد عن ٦٢ نائباً من نواب الأمة بتحويل الرمثا إلى محافظة رغم توفر كل الشروط.

إلا أن كل مطالبنا قد ذهبت أدراج الرياح، ولا أعرف سبب هذا الإغفال والإهمال لمطالبنا، إلا إذا كنا في اللواء نعيش خارج دائرة المسؤولية التي قسمها بعض أعضاء الحكومة تركات على دوائرهم الانتخابية، ولا نستطيع أن نقبل تبريراً يرفضه المواطنون اللذين نذروا أنفسهم أن يبقوا وعلى مدى الدهر جنود هذا الوطن الكبير، معاهدين الله والحسين أن يستمروا في الجهد والعمل لبناء وطن أكثر نهضة وتقدماً وازدهاراً.

وهنا أجد نفسي مضطراً للحديث عن حق هذا اللواء بإجراءات التوظيف الذي ضم إلى إربد، وأصبحت تعيينات اللواء كلها من إربد وقراها، وحرم أبناء اللواء الفرصة العادلة وحقهم في ذلك.

لقد تعودنا سيدي الرئيس، الزملاء النواب، أن يكون هذا المنبر منبر التعبير الصادق ونبض المواطن، وإني هنا لأذكر أن لواء الرمثا محروم حتى من الوظائف العليا أو التعيينات في بعض المؤسسات كالخارجية والداخلية.

إنني لا أستطيع ذكر ما حملني إياه المواطنون في اللواء، من تساؤلات ومعاناة، إلا أنني أردت اختصار ذلك لعلي أجد مصغي ومجيب، وفي هذا المقام، أكون جاحداً إذا ما ذكرنا بالشكر والعرفان الجهود الصادقة التي بذلتها وزارة الأشغال والذي تم تعبيد

من المخيبة التجتة إلى المفرق فقط لو كانت هناك دراسات لهذه الطرق لذهبت الدراسات ولا تتمكن وزارة الأشغال بالقيام بهذه الطرق.

وأكرر شكري له وأكرر شكري لمعالي وزير الشباب الذي دائماً يراعي الشباب ويدعم الشباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة النائب الأول لرئيس المجلس

وعليكم السلام، نرفع الجلسة ونعود إليها إن شاء الله الساعة الثانية والنصف وتكون الكلمة الأولى للدكتور نزيه عمارين

وهنا تم رفع الجلسة للإستراحة

*** استئناف الجلسة**

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نستأنف الجلسة.

الدكتور نزيه عمارين، والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل.

الدكتور نزيه عمارين:

معالي الرئيس..

حضرات الزملاء الكرام..

بداية نتوجه بالتقدير إلى جهود وزارة المالية وكذلك الجهد المميز والموصول للجنة المالية الموقرة والتي نؤيد غالبية توصياتها وخاصة تلك التي تخص الحفاظ على دعم المواد الأساسية والأعلاف.

أيها الأخوة

لقد وصلنا بفضل حنكة ودراية وتوجيه باني نهضة هذا الوطن وتضحيات قواته المسلحة الباسلة وجهود المخلصين من أبنائه إلى ما نحن عليه من تقدم وازدهار وعمران وأمن واستقرار تتوج هذا كله بالديمقراطية والتعددية التي نعيش الآن ظلالها.

ونؤمن بأن الولاء الحقيقي والإنتماء الحقيقي للوطن والنظام لا يتأتى من قصيدة أو مقال بقصد

إخفاء الحقيقة والوصول بل إن الولاء الحقيقي الصادق النزيه هو تلكم المترجم بالعمل الصادق الدؤوب والصامت هذا هو الإنتماء وإننا عندما نظهر أو نسلط الأضواء على بعض السلبيات فهذا لا يعني هذا بأي حال من الأحوال الإنتقاص من انجازات الوطن العظيمة في جميع المجالات بل على العكس.. فإن هذا من منطلق الحرص الأكيد والصادق للحفاظ عليها وصونها من كل عابث ومفسد حقود وأن صديقك من صدقك..

ولقد تعودنا في الماضي تضليل القيادة بمعلومات خاطئة ومغايرة للواقع في محاولة للتهرب من المسؤولية أو التستر على بعض المشكلات وتركها لتنمو وتتفشى إلى أن يصبح أمر مواجهتها أو القضاء عليها ضرباً من المستحيل والخيال وباعتقادنا بأن هذا السلوك هو الانتقاص بحق الوطن ومنجزاته..

أيها الأخوة الزملاء

إن ما نريده من الحكومة أن تكون حكومة مستقلة نشاركها الشعور الذي نكنه لجلالة الملك المفدى حفظه الله فهو ملك الجميع وملاذ الجميع وهذا ما نريده لحكومة جلالة المليك بأن تكون حكومة الجميع وملاذ الجميع..

أيها السادة الزملاء أرى من واجبي أن أنقل بكل أمانة وإخلاص نبض وأحاسيس الشارع الوطني وأرجو أن يتسع صدر الحكومة لسماعها حيث أن غالبيتها يمكن معالجتها بسهولة والسيطرة عليها لأنها تنال حتماً من عظمة انجازات الوطن

١ - إن أداء عدد من السادة الوزراء النواب لم يكن وطنياً متوازناً بل كان محكوماً بتسديد فواتير انتخابية قديمة وقادمة وأحياناً باتباع أسلوب (المداقشة) وخاصة فيما يخص بتعيينات الفئة الرابعة، وفي محافظة الكرك (ولا أعتقد أن الحال

أحسن في باقي المحافظات) أن ٩٠٪ من تعيينات في الفئة الرابعة كان مقصوراً على أقارب ومحاسيب السادة الوزراء وبعض النواب المتنفذين إن هذا التجاوز والتطاول على حقوق الآخرين تم خلال السنتين الماضيتين.

إن هذا التصرف أيها الأخوة الزملاء غير المتزن وغير المسؤول وضعنا في جو من المنافسة غير المتكافئة في جميع دوائرنا الإنتخابية وهو أمر لا يمكن لنا أن نقره أو نسكت عليه.

٢ - إن هناك عتباً بأن الحكومة لا تعطي المواطن وهمومه وحاجاته الأهمية من حيث المتابعة والمعالجة والتواصل بين المواطن والمسؤول ولقد تم إثارة العديد من المواضيع الهامة والقضايا الملحة ولكن دون متابعتها للوصول إلى معالجة ليعرف المواطن إلى أين وصل الأمر في هذه القضايا ويبقى الجمهور حائراً ويائساً في حين نرى أن هناك تغطية ومتابعة للشؤون الخارجية تاركين القضايا المحلية الساخنة (وهنا لا بد لنا من أن نسجل الجهد الكبير والصادق والنجاح المميز للسياسة الخارجية ونخص هنا وزيرها الهادئ النشيط).

٣ - إن المواطن يصاب بالذهول من كثرة ما يشاهد ويسمع عن التجاوز والأخطاء التي باتت عنواناً لبعض المسؤولين في دوائرنا ومؤسساتنا رغم تكرار التعليمات الرسمية من رئاسة الوزراء بهذا الخصوص غير آبهين بها وكأن الأمر لا يعنيهم بدءً باستعمال السيارات الحكومية لأعمالهم الخاصة من قبل بعض السادة الوزراء والأمناء العاملين ومدراء الدوائر.

٤ - إن المواطن يصاب بالذهول أمام مسلسل توالي اختفاء وإخفاء المواد الأساسية ثم إعادة ظهورها ولكن بأسعار جنونية رغم أنها معفاة من الجمارك والرسوم في غياب دور وزارة التموين الفعلي وإنني مع

المواطن أستغرب الحملة الوطنية الواسعة والناجحة في موضوع القهوة رغم أنها ليست مادة أساسية وهامة تاركين الغذاء وقبل كل شيء الدواء والذي وصل هامش الربح فيه ١٠٠٠٪ ويزيد عن ذلك في حين يصرّ معالي الوزير أن هامش الربح محكوم بنظام ولا يتجاوز ٤٥٪، أذكركم أيها السادة الزملاء قبل أسبوع من الآن عندما تحدثنا عن موضوع العلاجات وأسعارها وظاهرة اختفائها ويومها ذكرت مثالاً على ذلك إبرة Anti D-immuno globolin وهي إبرة هامة جداً تعطى للنساء الحوامل، هذه الإبرة أيها السادة كان ثمنها في بداية عام ١٩٩٥ (١٨) دينار وتسلسل ثمنها بالارتفاع إلى (٢٠) إلى (٢٣) واستقر في شهر آب إلى (٢٦) دينار وبعدها فقدت من الأسواق أو أخفيت ولا بديل لها وقد لمحنا إلى هذه الظاهرة إلى أكثر من مرة وبدأ مخزونها في الصيدليات يستنفذ والبارحة بيعت هذه الحقنة بـ (٤١,٧٧) دينار الآن في الأسواق ظهرت ثانية، من (٢٠) إلى (٤١,٧٧) دينار للعبوة الواحدة.

الدينار لم يتأثر والحمد لله وأيضاً عملة هذا البلد المصنع لهذه المادة أيضاً لم ترتفع قيمتها ونترك الأمر للأخوة المسؤولين وتحكيم ضميرهم.

هذا مثال بسيط الأمس (٤١,٧٧) أضيف أن هذه الإبرة إن أعطيت في المستشفى يضاف إليها خدمات (٢٠٪) يعني تصل للمواطن بحدود (٢٠) ديناراً ولكن أن تحكموا وأتمني على معالي وزير الصحة لو كان موجوداً ليسمع.

وفي مجال التأمين الصحي والذي بات ضرورة وطنية ملحة ولا بد من إخراجه إلى النور رغم أنه كان هناك دراسة وافية كلفت الوزارة السابقة ١٠٤٧ ساعة عمل وكان على وشك أن يطرح للنقاش والإقرار بناء على الرغبة الملكية السامية.

ولكنه منذ ذلك الحين يقبع في إدراج المسؤولين في وزارة الصحة لا ندري السبب في هذا وأما الحديث في الصحف بأن المواطنين مؤمنون صحياً وخاصة الفقراء فنعتقد أن أرض الواقع تقول لنا غير ذلك فكلنا يعلم أن أصحاب الصوت العالي وأصحاب الواسطة والنفوذ هم الفئة الأقدر على الوصول إلى أرقى المستشفيات وعلاجهم على نفقة التأمين الصحي وحتى إيفادهم إلى الخارج في بعض الأحيان وكلنا يعلم أن قرارات اللجان الطبية العليا في هذا الخصوص ليست دوماً محايدة والسؤال هنا لماذا المحسوبية حتى في القضايا الإنسانية.. فماذا عن معاناة الفقراء والطبقة المتوسطة والتي لا حول لها ولا قوة! من ينصفها.

إن بعض أصحاب الصوت العالي والواسطة والنفوذ من علة القوم لا يمكن لهم أن يشعروا بنبض الشارع ومعاناته، وتراهم أمام حاجة الفقراء المعدمين يتشددون ويبدون كل الحرص والأمانة على أموال الخزينة ويبررون موقفهم بضعف إمكانات الدولة ومحدوديتها، وأنا لا نستطيع توفير الخدمات الصحية لكل مواطن.. لأن ذلك مكلف جداً والدولة عاجزة عن توفير مثل هذا المبلغ..

ولكن عندما يكون الأمر يخصه أو أحد محاسبيه فسرعان ما تتغير نبرة كلامه وتبدو عليه ملامح الإنسانية والعطف.. وينسى عندها موضوع عجز الموازنة والدولة!! حقيقة أننا نشعر بالحزن والأسى ونصبح في وضع لا نحسد عليه ونقول كان الله في عون الوطن من أمثال هؤلاء.

حضرات الزملاء..

إن الذي شدني للحديث في هذا الموضوع أيها السادة هو قصة عائلة فقيرة مستورة جاءتني متظلمة ولقناعتي الأكيدة لما يلحق بها من ظلم ولأن مثلها العديد من الحالات وعلى مستوى الوطن رأيت طرحها تحت القبة بعد أن حاولت عبثاً مساعدتها مع وزارة الصحة مباشرة

إنها قصة الحاجة سعدية محمد حرزالله رحمها الله مواطنة منتفعة بموجب بطاقة التامين الصحي رقم ٦٤/٤/١٨١٨ وهي صالحة حتى العام ١٩٩٨ هذه السيدة أصيبت بانسداد الشرايين للطرف السفلي الأيمن المفاجئ Acute Complete Arterict Obstruction وهذه الحالة في علم الطب من أقصى درجات الخطورة وفي نفس الوقت الطوارئ وهي تتطلب المداخلة الجراحية الفورية خلال ست ساعات بعدها نفقد الطرف إن لم يتم المداخلة وإزالة هذه الجلطة، وهنا أتحدث أيضاً أيها الأخوة كمستشار في الجراحة العامة.

هذه السيدة المنتفعة بموجب البطاقة تم تشخيصها في مستشفى الكرك الحكومي ولا يوجد في مستشفيات الحكومة بما فيها مستشفى البشير إمكانية معالجة هذه الحالة، لا يوجد جراح أوردة دموية هذه نقطة أيضاً نسجلها على وزارة الصحة.

فلم يكن لهم مجال إلا الذهاب إلى مستشفى خاص وتمت معالجتها فعلاً فوراً وأجريت لها عملية مستعجلة وانقذ الطرف الأيمن.

وفي اليوم الثاني أصيبت بجلطة حادة في الطرف الأيسر وأجريت لها عملية وأيضاً مستعجلة وفي اليوم الثالث اصيبت هذه السيدة بهبوط في الكلى ناتج عن جلطات متكررة في كلا الكليتين وبعدها توفاها الله.

والغريب أيها الأخوة رغم أن هذه الحالة لمريضة منتفعة بموجب البطاقة الصحية وانها طارئة جداً ولا يمكن معالجتها في مستشفيات الحكومة رفضت وزارة الصحة والتأمين الصحي اعتماد تكاليف هذه المعالجة لا ندري لماذا ربما لأنها فقيرة الحال وأترك الأمر لكم لتحكموا وسوف أحول أوراق هذه السيدة إلى رئاسة الحكومة لسيادة رئيس الوزراء للنظر بها وارجو أيضاً اللجنة الصحية في المجلس أن تقوم بواجبها.

لا أود هنا أن نتطرق إلى العديد من الحالات أيها الأخوة ليست طارئة والتي تمت معالجتها سواءً في الداخل أو بالخارج وقام التامين الصحي بتحمل كافة المصاريف.

معالي رئيس المجلس:

دكتور أنا أنصحك حسن استغلال الوقت لأن الوقت بدأ ينفذ.

الدكتور نزيه عمارين:

أما بخصوص وزارة التعليم العالي ورؤساء جامعاتنا الحكومية بالمتفوقين المبدعين من الطلبة الفقراء والذين هم فعلاً ثروة الوطن الأكثر عطاءً وانتماءً وإخلاصاً وتضحية لتراب الوطن، هذا الطالب أيها الأخوة حصل على معدل تراكمي (٩٥,٤) الأول في كلية العلوم في الجامعة الأردنية وعندما حدثت شخصياً معالي وزير التعليم العالي تحت هذه القبة قال هذا لا يمكن أن يكون هناك طالب يحصل على هذا المعدل بوجود معالي وزير الخارجية وطلب مصدقة وهذه هي مصدقته تثبت معدله من الجامعة الأردنية (الأول في الجامعة الأردنية) وعندما تحدثت إلى الطالب تبين لي أنه راجع وزارة التعليم العالي وجميع الوزارات وسدت الأبواب بوجهه وهذا هو الاستدعاء المقدم.

بسم الله الرحمن الرحيم

استدعاء مقدم لسيادة رئيس الوزراء..

بواسطة النائب الدكتور نزيه العمارين..

دولة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر،،

أنا السيد كمال عطاالله البنوي، تخرجت من الجامعة الأردنية في النصف الثاني لعام ١٩٩٥ وقد أنهيت درجة البكالوريوس من قسم الرياضيات بمرتبة الأول في كلية العلوم والجامعة الأردنية وبمعدل (٩٥,٤٪) إلا أنني وبكل أسف لم أحصل على أي منحة دراسية لمتابعة دراستي الجامعية أو بشأن تعييني معيداً في أي من جامعاتنا الحكومية، مؤتة والأردنية واليرموك.

السؤال أيها الأخوة أين تصريحاتنا أو المسؤولين في هذه الجامعات بأننا نتبنى المبدعين من أبناء الوطن سؤال أطرحه من خلالكم على وزارة التعليم العالي وجميع رؤساء الجامعات عندما سألناهم عن أسباب سفراتهم إلى الخارج قامت الدنيا ولم تقعد، والآن أيها الأخوة الزملاء اسمحوا لي أن أعرض مطالب محافظة الكرك والتي يشرفني تمثيلها.

١ ـ ضرورة الإسراع بافتتاح مستشفى الكرك الحكومي الجديد نظراً للحاجة الماسة إلى خدماته سيما وإن المستشفى الحالي لم يعد يكفي لاحتياجات المحافظة الملحة والمتزايدة على الإطلاق، وان حجة معالي وزير الصحة غير مقبولة بأن السبب في التأخير يأتي من الاطاليين وقد أعادت إلينا هذه الحجة مثلاً قديماً في التهرب من المسؤولية كنا دوماً نسمعه ونحن صغاراً إن الحق على الطليان وكذلك الحاجة القاضية بعدم تزويد المستشفى بوحدة تصوير شعاعية متعددة متقدمة متكاملة بما فيها إمكانية التصوير الطبقي والتي باتت من الضروريات الملحة في الخدمات الطبية في يومنا هذا، وكانت الحجة يقول أن الطليان أيضاً حجة على الطليان لم يبني لنا مبنى لوضع هذا الجهاز في المستشفى المقترح.

اتساءل أيها الأخوة هل عجزت وزارة الصحة والحكومة عن تخصيص بناء ما يقارب (١٠٠) متر مربع هذا الجهاز.

٢ ـ الإسراع في بناء وتأسيس المدينة الصناعية لتكون عامل جذب للمشاريع الصناعية الانتاجية وهذا هو الحل الوحيد والأمثل لمعالجة مشكلة البطالة في المحافظة.

ولعلكم تعلمون أيضاً أن نسبة الفقر المدقع في محافظة الكرك هي من أعلى النسب في المملكة.

ولم يعد لدينا ما يسمى بجيوب الفقر بل أصبحنا نتحدث في الكرك

عن مناطق الفقر قرى الخريشا والحمايدة والعمر ووادي الكرك العراق وغيرها والأغوار الجنوبية.

حيث المعاناة والحرمان والجوع.

٣ ـ أن تساهم الشركات والمؤسسات العامة العاملة في الجنوب في تفعيل الحياة الاقتصادية وأن تعطى أولوية التعيين إلى أبناء الجنوب المقيمين وليس بالضرورة أن يكونوا من أصل الجنوب، إنما نريد أن نفعّل التفاعل الاجتماعي والتداخل الاجتماعي، ونطالب أيضاً بنقل إدارات هذه الشركات جميعها إلى مواقع العمل، فلا يعقل أيها الأخوة أن تكون هذه المؤسسات والشركات والتي كلفت الدولة والخزينة مئات الملايين لا يعقل أن تبقى إداراتها بعيدة مئات الكيلو مترات عن مواقع العمل.

ولعل هذا من أهم أسباب تعطل معظمهم هذه الشركات في الجنوب.

٤ ـ ضرورة الإسراع في حل مشكلة طريق القطرانة الكرك مدخل محافظة الكرك الرئيسي وهذا الطريق الذي تم في الخمسينات بمواصفات تفتقر إلى أسس السلامة العامة وهو خطير جداً وضيق جداً وغير صالح وفي كل عام ومنذ العام ١٩٨٤ ونحن نسمع الوعود ولكنها بعيدة عن التطبيق.

يخصص له في هذه الموازنة فقط مليون دينار بينما الكلفة التقديرية لهذا المشروع (٢٦) مليون.

لا ندري إن كان هناك فعلاً فائدة من تكرار الطلب لهذا الموضوع في حين نرى في الموازنة أن هناك طرق لن يطالب بها أحد في المحافظة ولا تخدم أحد يتم تنفيذها والإشراف عليها، ربما لإرضاء بعض الناس لا أدري.

هذا الطريق هو الطريق الرئيسي الذي يخدم المحافظة ويخدم جميع قرى ومدن المحافظة ولا بد من إعادة إنشائه وتحويله إلى اربعة مسارب، في محافظات أخرى نرى أن القرى موصولة بخطوط رئيسية بمسارب أربعة، وشكراً.

الجامعة الأردنية

كلية العلوم

مصدقة

إستناداً إلى قرار مجلس العمداء رقم (٩٥/١١٩) تاريخ ١٩٩٥/٠٦/١١.

منح السيد كمال عطاالله صالح البنوي المولود في الغوير عام ١٩٧١ والمتمتع بالجنسية الأردنية درجة البكالوريوس في الرياضيات بمعدل (٩٥,٤٪) خمسة وتسعين وأربعة أعشار وذلك بنتيجة إمتحانات العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤ (الفصل الثاني).

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، المتحدثة توجان فيصل والمتحدث الذي يليها الاستاذ خليل حدادين.

السيدة توجان فيصل:

أبدأ بتسجيل استغرابي إن لم اقل استنكاري، إننا اليوم نناقش موازنة الدولة ومع ذلك نجد أن سيادة رئيس الحكومة ونائبه يغيبان عن جزء من هذه الجلسة.

معالي الرئيس.. زملائي الكرام..

إن إعطاء الثقة لموازنة أية حكومة يوازي إعطاء الثقة للحكومة ذاتها فهو يمثل إطلاق يد الحكومة في المال العام انفاقاً بل واقتراضاً باسم الشعب. وهذا لا يمس فقط معيشة الشعب وخدماته الأساسية، بل يدخل ايضاً في مجال تحديد الوضع الاقتصادي للبلد والذي يحدد بالتالي وضعه السياسي وقوته السياسية.

ومن هنا فإن أهم مستلزمات إعطاء مثل هذه الثقة لقانون الموازنة هو البحث في مدى كفاءة ونزاهة الجهاز الذي سيتولى هذا الأمر ويمارس هذه الصلاحية. ولأن وقت المجلس لا يسمح بأن يطرح موضوع الموازنة من اكثر من جانب فإنني سأحاول القفز عن العديد من النقائص الظاهرة فيه والتي أشار، وسيشير حتماً العديد من زملائي كما اشار لبعضها تقرير اللجنة المالية.. وسأكتفي بالمرور على بعض المعالم الرئيسية والتي تدخل ضمن السياسات العامة اكثر من التفاصيل.

فالخوض في التفاصيل والوقوف عندها يعني الرضى عن الكل والمجمل ويجعل بعض هذه التفاصيل تبدو وكأنها العيوب الوحيدة في جسم كامل ومثالي.

زملائي الكرام...

تعرفون أننا نمر في مرحلة صعبة وخطيرة اقتصادياً بعد أن فتحت ابوابنا وحدودنا امام عدو شرس لا تقل قوته الاقتصادية عن قوته العسكرية بل تفوقها بمراحل وحكومتنا بإدعائها تحاشي الخطر الأصغر اوقعتنا في الخطر الاكبر دون خيار وموافقة منا - نحن المعارضة على الأقل والذين لا زلنا نصر على أننا الأغلبية في الشارع الأردني.. وفي مثل هذا الظرف وهذا التحدي لا أقل عند بحث موازنة الدولة والتي تمثل نهجها وخططها الإقتصادية من أن نتيقن من أن الحكومة التي اختارت لنا هذا الظرف الصعب ونحن في أدنى حالات الإستعداد له، جادة في توجهها اصلاً للتصدي لمسؤولية ما اختارته. وأول معالم هذه الجدية هو انتهاج نهج جديد يختلف عن النهج السابق في سياسات وموازنات الحكومات التي أورثتنا كل مشاكلنا الاقتصادية البحتة والمشاكل الاقتصادية - السياسية وفي مقدمتها المديونية. وفي هذا المجال لا تبرأ

الحكومة الحالية من ميراث سابقاتها.

فهي قد ساهمت بالعديد من افرادها وحتى براسها في تلك الحكومات السابقة وفي أهم مواقع صنع القرار.

كما لا يغفر للحكومة الحالية قولها أن مديونيتنا قد انخفضت ولا يحسب هذا إنجازاً لها كونه بعيد كل البعد عن الانجاز الإقتصادي الحقيقي الذي يتأتى من إصلاح البنية الإقتصادية وزيادة الإنتاج والدخل القومي.

فهذا الخفض أو الاعفاء الجزئي من المديونية جاء ثمناً لصفقة سياسية خاسرة دفعنا فيها ثمناً لا يقاس بالمال، وإن كان الأثر الاقتصادي البحت الناتج عن دفع هذا الثمن السياسي لا يستهان بخطورته فهو يتجاوز الحاضر ويدخل في عمق المستقبل ليضر فرص ومصالح الأجيال القادمة وثروات للوطن وبعضه رديء وبعضها لا نعرفه بعد وقد سبقني زملائي في بيان أن هذه الموازنة لا تختلف في نهجها عن سابقاتها وانها تقصر عن مستلزمات المرحلة وأنها تسقط في السيناريو المكرر الذي يعرض علينا كل عام دون تغيير يذكر فترفقه لجنتنا المالية بتوصيات مشابها لتوصيات الاعوام السابقة إن لم تكن مكررة لها واخذ هنا على لجنتنا المالية عمومية توصياتها وتخصيصها في التوصية التي لا يمكن أن أوافقها عليها وهي رفع سعر الخبز القوت الرئيسي للفقراء - وينتهي سيناريو الموازنة إلى النتيجة المحسومة سلفاً وهي إقرارها مهما كانت ثم يتم تناسي التوصيات، فلا المطلوب من الحكومة التقدم بموازنة مجددة قادرة على التعامل مع الظرف المستجد ولا المتوقع من المجلس أن يرد الموازنة بل أن يقف عند رقم هنا ورقم هناك دون أن يؤثر على واقع الإيرادات أو النفقات بما يقارب الواحد بالمئة من حجم الموازنة

ناهيك عن دخوله في السياسات الاقتصادية.. ومن هنا فإن هذه الموازنة كما في سابقتها تعتمد الجباية وتضع لها رقماً مسبقاً وتطالب الهيئات التنفيذية المعنية بالوفاء بها وهو أسوأ أنواع التخطيط الذي يبدأ بقمة الهرم لا بقاعدته، وبالنتيجة دون اعتبار حقيقة الأسباب...

وحتى في مبدأ الجباية هذا يتم اغفال المصلحة الوطنية وحقوق الأفراد كما يبدو واضحاً من باب الواردات المتعلق بالرسوم الجمركية. ففي حين ارتفعت واردات ضريبة المبيعات وحدها من ٢٨٠ مليون في العام الماضي إلى ٣٤٧ مليون للعام ٩٦، أي بزيادة ٦٧ مليوناً مقدرة وليست نهائية وبالتالي فهي قابلة للزيادة مع توجه الحكومة الذي ثبت أخيراً نحو التوسع في فرض هذه الضريبة المرتفعة جداً في نسبتها (١٠٪) على سلع جديدة وخدمات جديدة.. في حين ترتفع واردات ضريبة المبيعات بهذا الشكل فإن واردات الرسوم الجمركية تنخفض من ٢١٢ مليون إلى ٢٠٥ ملايين، ولا ضرورة للخوض فيما سبقني إليه زملائي من ارتباط هذا بقرار الحكومة الإنضمام للجات ولا لأثر مثل هذا الخفض على أسواقنا وإنتاجنا المحلي في هذه المرحلة البدائية بمقاييس العالم الذي لن نقدر على منافسته قبل أن نجري ليس اصلاحات اقتصادية فحسب بل عمليات جراحية اصلاحية.. لن أتوقف عند هذا، فقد أوفاه زملائي بحثاً ولكنني سأتوقف عند البند المتعلق بهذا الشأن من بنود برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تعتمده الدولة والذي باركته - دون التنقيح اللازم - لجنتنا المالية. وهو البند الثامن الذي ينص على خفض الحد الأدنى للرسوم الجمركية من ٧٠٪ إلى ٥٠٪ عام ٩٦ وإلى ٤٠٪ عام ٩٧، والإضافة إلى ما لمسناه من قرارات الحكومة سابقاً فيما يشمله هذا

التخفيض والذي تركز على السلع الكمالية والباهظة الثمن بحيث وازى خفض جمارك سلعة كمالية واحدة الجمارك المتحققة من عدة سلع أخرى ضرورية.. بالإضافة إلى أن هذا العيب الواضح في التخطيط والذي يضر بالفئات الأفقر من مجتمعنا ويحابي الفئات المترفة فإن إعتماد رقم محدد كسقف للتعرفة الجمركية يعكس الإنصياع التام لسياسات خارجية تهدف إلى فتح اسواقنا بلا قيود أمام الآخرين وتحرمنا من حرية الخيار في كل حالة جمركية بما يخدم اقتصادنا وما يحمي انتاجنا ويطوره وما يصب في خزينتنا مباشرة.. وكان الأجدى في أي إصلاح داخلي - وليس ما نستورده من وصفات باسم الإصلاح - أن نحتفظ بسقف أعلى مفتوح ولا يضرنا بل سيضعفنا كثيراً ان نملك فرض مئات بالمئة على بعض السلع الكمالية والتي تفتح أبواب الإنفاق واستهلاك واستيراد غير محدود لاحقاً لصيانة تلك السلعة أو خدمتها.. وهذا ما فعلته دول مجاورة أصبح اقتصادها الآن منافساً على مستوى المنطقة وحتى على المستوى العالمي.

ومن ضمن الحديث عن نهج الحكومة لا بد من التوقف عند مصداقية الموازنة وجديتها بالنظر في مصداقية الأرقام والإحصاءات الأساسية التي بنيت عليها أو التي استنتجتها وابدأ بنسبة ارتفاع الأسعار والذي تقول الحكومة أنه في حدود ٢,٢٪ هذا رغم أن المواد المدعومة وحدها ارتفعت بأعلى من هذا بكثير والمواد المباعة في المؤسسات الإستهلاكية وحتى تلك ذات المنشأ الداخلي - كي لا تتعذر الحكومة بإدعاء ارتفاع سعر المنشأ - ارتفعت أيضاً بنسب أعلى في الأشهر القليلة الماضية وحدها. وبعض السلع الأساسية مثل الدواء ارتفعت في بعض الحالات لما يزيد على مئة بالمئة وقد أورد زميلي الدكتور نزيه عمارين في إحدى مساءلاته للحكومة معلومات بهذا الشأن، وأوردها أيضاً في كلمته.

والمعلومة الإحصائية الثانية التي تعتمد عليها الحكومة إعلانها أن نسبة البطالة هي ١٥٪، وأنها انخفضت عن العام الماضي حيث كانت (١٥,٥٪) وأقول أن هذه المعلومة تفتقر عمداً وبسبق الإصرار لكل صفات المعلومة الإحصائية وأذكر هنا أن الحكومة في الإحصاء الأخير الذي شمل كل سكان المملكة والذي لم يسأل سوى عن المنابت والأصول ومن تملك في هذا البلد ومن لا يزال مستأجراً بكل ما نعرفه من الأبعاد السياسية لهذه الأسئلة فإنه تحاشى السؤال عن العمل والدخل، مع أن هذا السؤال كان سيوفر غلالة من الموضوعية لهدف الإحصاء الحقيقي، ولكن رفض الحكومة الإعتراف بما تعرفه من حجم البطالة وحجم الفقر جعلها تدير ظهرها لفرصة احصائية لم تكن لتكلفها فلساً واحداً إضافياً، فالجهد كان قائماً لغرض آخر ولن يضير إضافة سؤال أو سؤالين:

أن قول الحكومة أن نسبة البطالة هي ١٥٪ يعني أن ٨٥٪ ممن هم في سن العمل وقادرون عليه وراغبون فيه عاملون وهذا غير صحيح وأنا أدعو من على هذا المنبر كل الراغبين في العمل والقادرين عليه والعاطلين عنه أن يقدموا طلبات بوصولات إلى ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل لكي نتمكن نحن كنواب أمة من مواجهة الحكومة بالحقائق التي تنكرها والتي لا مجال أمامنا للوصول إليها وحدنا كوننا لا نملك صلاحيات تنفيذية لتحريك موظفين وأجهزة إحصاء.

زملائي الكرام..

هذا باختصار عن التوجه العام للموازنة وآتي الآن لموضوع الكفاءة والنزاهة اللذين يجب أن يتوفرا في من تطلق يده للتصرف بأموال الأمة. ولاقل أن الكفاءة والنزاهة مترابطتان ويصعب الفصل بينهما أحياناً إذ يختلط الحد الفاصل بين الخطأ الناتج عن قلة الكفاءة والفساد الناتج

عن قلة النزاهة، وأبدأ بكفاءة الجهاز التنفيذي وطواقمه ومما نراه من تجاوز كل المبادئ العلمية والموضوعية للتعيين والترقية في الجهاز الحكومي. وعدم الإلتزام بوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وتغليب مبدأ الواسطة والمصالح الفئوية وما يتوقع من قلة المحاسبة الصحيحة إن لم نقل غيابها لطواقم عينت بهذه الطريقة ومن قبل من عينها بهذه الطريقة فإننا نتساءل عن مستوى الجهاز الذي سوف يدير المال العام بدءاً بأكبر وزارة وحتى أصغر قسم فيها. وعند الحديث عن «الوزارات» لا بد من التوقف هنا عند نهج التوزير بلا وزارات وبلا مهام وأحياناً بلا كفاءات والذي قامت به هذه الحكومة في محاولة لتسهيل مرور قراراتها عبر هذا المجلس وهو ما يطلق عليه الشارع تندرا «الحمولة الزائدة» وهو في سياق حديثنا اليوم حمولة انفاقية زائدة سيظل هذا الشعب يدفع تبعاتها من موازناته القادمة مباشرة على شكل رواتب تقاعدية وامتيازات وبشكل غير مباشر، وأكبر عن طريق دفع ثمن أخطاء تتم بسبب وضع القرار على أعلى مستوى في يد من اختير من معايير غير معايير الكفاءة وإذا كان هذا تساؤلاً عن القدرة على منع الترهل والفساد أو كشفه فإن السؤال التالي هو عن جدية الحكومة في علاج الفساد الذي تم كشفه ومتابعة تحصيل المال العام ومعاقبة من أساء في إدارته. وأشير هنا إلى التقرير المرفق بجدول أعمال هذه الجلسة لديوان المحاسبة الذي يبين في أكثر من بند مجالات القصور والتقصير الحكومي الواضحة في تحصيل المال العام حتى في القضايا التي تم الحكم فيها لصالح الحكومة ومثل هذا تكرر في تقرير العام الذي سبقه وهو عام ٩٣، حيث تثبت عملية حسابية بسيطة أن نسبة قيمة القضايا التي لم تحصل لصالح

الدولة إهمالاً بعد الحكم فيها إلى قيمة القضايا التي تم تحصيلها هو (١٤ - ١) أي أن قضايا التجاوز على المال العام ذات الحجم الكبير تم إغفال تحصيلها والمختلسون أو المخطئون أو المقصرين الصغار فقط تمت ملاحقتهم.. وهذان التقريران وقريباً جداً تقرير عام ٩٥ كلها متوفرة لهذه الحكومة.. فلو أرادت محاربة الفساد لوجب عليها على الأقل إصلاح ما جاء في هذه التقارير الآتية من دائرة تابعة لها وموقعة بحيث لا تقبل مبدأ التهرب الذي تلجأ إليه الحكومة حين نطالبها نحن الذين لا نملك مدخلاً إلى وثائقها أن تأتينا بالبينة الدامغة على الفساد بينما هي تجد في إخفاء كافة المعلومات عنا حتى تلك التي نطلبها حسب حقنا الدستوري في مساءلاتنا واستجواباتنا وإصلاح ما جاء في هذه التقارير أولى من عقد ندوة عن الفساد «تتحدث» عن الفساد وتدعو «لتثقيف» الناس عن الفساد بعد أن أكلوه وشربوه وتسمموا به إن عقد الندوات ليس وسيلة السلطة التنفيذية للإصلاح فهذه السلطة تملك كل وسائل التنفيذ كما ينص اسمها، والندوات هي وسيلة الأندية والجمعيات والاتحادات.

فهذه على الأقل عندما تعقد ندوات عن الفساد لن تقع في مظاهر المغالطة في وضح النهار والإستهتار بالشارع الأردني وبعقله إلى حد الإستفزاز الذي اتسمت به هذه الندوة الحكومية التي نعرف أنها عقدت بعد مؤتمر عمان الاقتصادي حيث تعرض ضيوف الأردن لمظاهر الفساد عندنا ومنهم مساعدة وزير الخارجية الأمريكي التي قالت أن حكومة الولايات المتحدة قد تعلمت درساً من الستينات والسبعينات والثمانينات حينما تسربت البلايين لأرصدة في الخارج وفي الولايات المتحدة بالذات توازي مجمل المساعدات الدولية، وبالتالي فإن حكومتها لن تدفع نقداً بعد الآن.

فكانت أن عقدت حكومتنا ندوة عن مكافحة الفساد دعت إليها مندوب البنك الدولي في محاولة إقناع الغرب بالعودة إلى ضخ المساعدات النقدية، فالخطاب كان للخارج، والداخل يعلم الحقيقة بشكل أفضل...

وفي باب واحد من التزامات الدولة تجاه مؤسسات، قيل الكثير عن الفساد وسوء الإدارة فيها هو ما ورد في الموازنة بشأن البقايا المدورة للملكية الأردنية والتي تبلغ عشرات الملايين ناهيك عن مديونية المؤسسة في حين أن شركات الطيران في العالم تعمل بربحية جيدة. وما كان يقال لنا عن أن الملكية الأردنية تؤدي دوراً دعائياً سياحياً للمملكة هو قول مردود على قائله بنتائج وضعنا السياحي المتدهور دون أوضاع بقية جيراننا..

وأشير هنا إلى تقرير اللجنة الخاصة بدراسة أوضاع الملكية الأردنية والذي أعطى الحكومة مالكة معظم الأسهم حسب توصياته الحق بأن تحتفظ ببعض المحطات التي لا تجدي اقتصادياً إذا ارتأت لذلك أسباباً أخرى فأية أسباب تبرر استمرار الخسارة المدعومة من مال الشعب والا يجعلنا هذا نتساءل عن الأسباب السياحية والتجارية لبعض كبار المتنفدين اللذين يسافرون على نفقة الدولة، بطريقة أو بأخرى.. وأشير هنا إلى خدمات عديدة أخرى تقدمها الملكية الأردنية لفئات بعينها حيث تعمل أحياناً وكأنها شركة شحن خاصة، وعلى سبيل المثال لا الحصر شحن سيارة مجاناً لمواطن عادي معفاة من الرسوم الجمركية. وقد تم تأخير الرحلة ساعتين كاملتين لصعوبة تحريك السيارة كونها متطورة جداً أو صعبة القيادة على من يجهل أسرارها التكنولوجية (مما يدل على حجم الرسوم الجمركية المعفاة) وفي النهاية تم شحن السيارة برفعها إلى الطائرة ولا يخفى عليكم إضافة إلى أجور

الشحن المعفاة ما تتكبده الملكية من التزامات أخرى نتيجة تأخير رحلتها.

إن ما يتم تحصيله بالقرش من المواطن الفقير يتم انفاقه هكذا بالألوف والملايين بقرار واحد لصالح شخص واحد وهذا ما لا يتناسب مع أحد الشرطين الكفاءة أو النزاهة.

زملائي الكرام..

أتحدث إليكم كربة أسرة تعرف معنى الموازنة وكلكم أرباب أسرة وغالبيتكم من محدودي الدخل مثلي ومثل هذا الوطن. وأقول لكم صراحة انني لا يمكن أن أوكل لهذه الحكومة إدارة ميزانية منزلي أو أن استشيرها بهذا الشأن أو اتبع نهجها، فهل أئتمنها على إدارة مال أسرتي الأردنية الصغيرة أيضاً عدداً والمحدودة دخلاً والتي اغلب أفرادها تحت خط الفقر بحيث يعتبر حالي وحالكم نحن الذين نقرر لهم اليوم حلماً مستحيل التحقيق بالنسبة للمواطن المؤهل بأعلى الشهادات فكيف بذلك غير المؤهل؟؟

زملائي الكرام...

إن حرصي على المال العام كحرصي على مالي الخاص، واعتباري أبناء هذا البلد كأبناء أسرتي فإنني أجدني مضطرة لرد مشروع موازنة الحكومة وعدم إعطائها الثقة في صرف المال العام كما لم أعطها الثقة سابقاً للتصرف بالشأن العام، وللأسباب ذاتها في الحالتين. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

المتحدث الزميل خليل حدادين، المتحدث الذي يليه الدكتور فرح الريضي

السيد خليل حدادين:

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

وكل عام وانتم بخير، وأشكر الحكومة على قرارها بالتعطيل يوم عيد رأس السنة، واسمح لي معالي الرئيس أن أعتب على الزميل الشيخ أحمد الكوفحي عندما اعتبر أمس في

هذا من المؤهل

كلمتـه أن هذا القرار هو جزء من التطبيع وهو يعلم أن (٤١) نائب وقعوا هذه الرغبة وكنت منهم وهو يعلم أنني من أشد الناس مقاومة للتطبيع بكل أشكاله.

حضرات الزملاء:

إن أية حكومة تعكس برامجها وسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية في مشروع قانون الموازنة، فما الذي ستنجزه هذه الحكومة او اي حكومة قادمة أخرى من خلال ميزانية عام ١٩٩٦ لتحقق بناء اردن قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات ومعالجة الاختلالات الهيكلية والمشكلات المحلية الملحة وما الذي يعني المواطن العادي عندما يقرأ أن النفقات الاجمالي بلغت ١٧٤٥ مليون دينار لعام ١٩٩٦ وبزيادة ١٣٢ مليون دينار عن عام ١٩٩٥ وهو يعاني الأمرين من ارتفاع تكاليف المعيشة وتناقص قوة دخله الشرائية.

ما الذي يتوقعه المواطن العادي وهو يقرأ ان الإيرادات المحلية لعام ٩٥ بلغت ١٤٤٠ مليون دينار وأن المقدر لعام ٩٦ هو ١٥٥٢ مليون دينار وإذا اضفنا إلى هذا الرقم ١٦٠ مليون دينار إيراد مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي لم تظهر في موازنة هذا العام تصبح الإيرادات لعام ٩٦ مبلغ ١٧١٢ مليون دينار اي بزيادة تصل إلى ١٦٪ عن عام ٩٥ وهذه زيادة كبيرة جداً يدفعها المواطنون ولا يقابلها تطور مناسب في المتغيرات الاقتصادية وقد جاءت هذه الزيادة في الإيرادات من الإيرادات الضريبية والتي بلغت لعام ٩٦ مبلغ ٨٦٥ مليون دينار واهمها ضريبة المبيعات والتي كانت سابقاً ضريبة الاستهلاك والمكوس وكان إيرادها لعام ٩٣ مبلغ ١٧٤ مليون دينار وارتفعت الى ٢٢٣ مليون دينار عام ٩٤ ثم ارتفعت الى ٢٨٠ مليون دينار عام ٩٥ وقد قدر لها لعام ١٩٩٦ مبلغ ٣٤٧ مليون دينار وهي ضريبة غير مباشرة

ستنعكس بشكل مباشر على زيادة الأسعار وتكاليف الإنتاج المحلي كما أنها تؤدي إلى جو عشوائي لزيادة الأسعار والتكاليف بشكل عام.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ومع تقديري للزملاء في اللجنة المالية للجهد الذي بذلوه في إعداد التقرير فلا بد من إيراد الملاحظات التالية:

١ - ففي برنامج التصحيح الاقتصادي فقرة (٨) والتي تهدف الى تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية بما في ذلك الرسوم والضرائب الأخرى من ٧٠٪ الى ٥٠٪ لعام ٩٦ والى ٤٠٪ لعام ٩٧، الم تسأل اللجنة الموقرة الحكومة عن إثر ذلك على زيادة الإستيراد وبالتالي الضغط على ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الصعبة وعلى انتاج صناعاتنا المحلية وقدرتها على المنافسة مع الصناعات الاجنبية.

٢ - المديونية الخارجية: لم تلاحظ اللجنة الموقرة ان المرصود في الموازنة لسداد القروض لعام ١٩٩٦ هو ٢٥٤ مليون دينار وأن المخطط للإقتراض لنفس العام هو ٣٨٣ مليون دينار مما يعني أن الحكومة تتجه إلى زيادة القروض الخارجية بدلاً من التخلص من هذا الكابوس تدريجياً حتى لا نحمل أولادنا ما لا قدرة لهم عليه وبنفس الوقت تقول الحكومة بان الدين الخارجي قد خفض وأن بعض هذه الديون قد شطب فكيف تفسر الحكومة بان مخصص فوائد القروض الخاجية لعام ٩٥ بلغ ١٢١ مليون دينار وقد خصصت موازنة عام ٩٦ مبلغ ١٤٠ مليون دينار أي بزيادة ١٩ مليون دينار.

٣ - المستوى العام للأسعار

فإنني أتفق مع اللجنة الموقرة بأن زيادة الأسعار لعام ٩٥ لا يمكن أن تكون ٢،٢٪ كما جاء في خطاب الموازنة والذي لا يمكن أن يقنع

المواطن الذي اكتوى بارتفاع الأسعار وأن الزيادة ٢,٢٪ قد نتجت عن خطأ ثقل وأن نقاط تكاليف المعيشة وخطأ معلومات دائرة الإحصاء عند دراسة أسعار السوق وأن زيادة عشرة دنانير لموظفي الدولة والقوات المسلحة والتي لا تفي بالحاجة يجب أن تكون بمقدار غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار الحقيقية واعتباراً من ١٩٩٦/١/١ لأن أطفالهم لا يعرفون التواريخ وإنما يعرفون توفير لقمة عيشهم وتوفير الدواء لهم.

٤ - البطالة والفقر والمواد التموينية:

ان نسب البطالة والفقر هي بازدياد وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وتآكل الرواتب والأجور وقلة فرص العمل الجديدة مما جعل الشعب الأردني ينقسم الى شريحتين، شريحة قليلة من الأغنياء وشريحة عريضة من الفقراء وتلاشت الطبقة الوسطى فأي استقرار ننشد بعد أن تعمق الخلل الاجتماعي وتدنت الاخلاقيات بصفة عامة وزادت نسبة الجريمة وعليه فانني أوصي الحكومة بما يلي:

١ - إعادة النظر بمخرجات التعليم مع التركيز على التدريب وإعادة التأهيل.

٢ - أن تبقي الحكومة على دعم المواد التموينية الأساسية ومواد الأعلاف على أن يصل الدعم فقط لمستحقيه.

٣ - تشجيع استثمار المدخرات المحلية لخلق فرص عمل جديدة والعمل على تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستثمار يفوق معدل النمو السكاني.

٤ - العمل على تنظيم النسل وتوعية المجتمع بكل الوسائل المتاحة.

٥ - تشجيع وفتح مجالات أوسع لعمل المرأة لزيادة الانتاج ورفع مستوى دخل الأسرة.

٦ - تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة للعاطلين عن العمل والفقراء وخاصة في الريف والبادية.

كما اتمنى على البنك المركزي وعلى معالي وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة أن لا يسمحوا للمستثمرين الأجانب بالاقتراض من البنوك المحلية وعليهم أن يأتوا بالعملة الصعبة بكامل القيمة لمشاريعهم وبنفس الوقت كما ادعو الى أن يقوم البنك المركزي بدوره حتى المستثمرين المحليين لأن بعض الشركات القابضة التي راسمالها (٢٠) مليون دينار ستقوم بمشاريع تفوق (١٠٠) مليون دينار ومعنى ذلك أنها ستستدين هذه الأموال من المبنوك، فعلينا أن لا نعطيهم سقف إقراض أكثر من قيمة راسمال حتى يضطروا لجلب رؤوس اموالهم من الخارج إلى البلد.

وللوصول إلى العدالة الاجتماعية المنشودة لا بد للأغنياء ان يعلموا ويؤمنوا بأن للفقراء حقاً في مالهم.

معالي الرئيس..

حضرات النواب المحترمين

إنني لن أصوت لصالح مشروع هذه الموازنة إلا إذا تعهدت الحكومة بتنفيذ التوصيات التالية:

١ - عدم الاقتراض الخارجي بما يزيد عن السداد لعام ٩٦.

٢ - زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين زيادة مجزية اعتباراً من ١٩٩٦/١/١.

٣ - أن يعرض قانون الضمان الاجتماعي المؤقت منذ ١٥ عاماً على مجلس النواب لسد الثغرات الكثيرة والتي برزت أثناء التطبيق ولرفع عائدات التقاعد وخاصة لصغار الموظفين.

٤ - أن تعرض موازنات المؤسسات المستقلة على مجلس النواب ليقوم بدوره الدستوري بالرقابة.

٥ - دعم السلك القضائي مادياً ومعنوياً ورفده بالكفاءات لأنه الضمانة الأهم لتفعيل مبدأ سيادة

القانون وحماية الديمقراطية التي تراجعت في الآونة الأخيرة.

٦ - الإبقاء على دعم المواد التموينية الأساسية وإيصالها لمستحقيها فقط.

٧ - عدم فرض أي ضريبة جديدة وبأي مسمى حيث المواطن لم يعد قادراً على دفع المزيد.

٨ - الإبقاء على المؤسسات العامة والتي تقدم الخدمة المباشرة للجمهور وعدم التمادي فيما يسمى بالخصخصة.

٩ - عدم التعرض لرغيف الخبز وهذا هو الغذاء الوحيد لجزء كبير من شعبنا.

حضرات النواب

كل الحلول المقترحة هي حلول آنية ولن يتحقق الأمل الا باقتصاد أردني متفاعل مع عمقه القومي وان على كل مواطن اردني ان يفجر طاقاته الكامنة وابداعاته لزيادة الانتاج، وبالانتاج فقط يا سادة تتقدم الشعوب وتصون كرامتها ويتحقق استقلالها السياسي والاقتصادي.

والله يحفظكم

معالي رئيس المجلس:

الدكتور فرح الربضي المتحدث، والذي يليه ضيف الله المومني

الدكتور فرح الربضي:

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

بداية أؤيد ما جاء في الكلمة التي القاها سعادة الزميل عبدالهادي المجالي باسم جبهة العمل الوطني التي يشرفني أن أكون أحد أعضائها، وأرجو أن أضيف، وباختصار، ما يلي لكلمة جبهة العمل الوطني وأنا في إضافتي هذه لا أبحث عن سلبيات الموازنة لـ ١٩٩٦ بقدر ما ابحث عن جهد مشترك بين الحكومة ومجلسنا لإيجاد الحلول لمشكلاتنا الأساسية.

١- البطالة: تخفيفاً لحجم البطالة في بلدنا الحبيب فإن على الحكومة أن تعمل على تحقيق الأمرين التاليين:

أ - التأمين الصحي الشامل الذي يطال كل مواطن اردني.

ب - الضمان الإجتماعي العادل والكافي لكل مواطن.

بحيث يكون الضمان الاجتماعي معادلاً لتقاعد موظفي القطاع العام. هذان الأمران حق طبيعي لكل مواطن في بلد يحترم ذاته ويدعي أنه بلد متحضر ومتطور، وكلنا يعلم أن التهالك على الوظيفة الحكومية سببه الطمع بالتقاعد والتأمين الصحي. فإذا ما تحقق هذان الأمران فإن نسبة عالية من ابنائنا سوف تتجه الى القطاع الخاص، وبذلك نخفف من حجم البطالة الى حد كبير.

٢ - التعيينات: وترتبط بالبطالة مشكلة التعيينات للوظائف الحكومية.

وفي هذا المجال فإنني أدعو إلى وضع أسس جديدة للتعيينات تتصف بالعدالة والموضوعية وأن تقر هذه الأسس من قبل مجلسنا، على أن تناط صلاحيات التعيين كاملة بديوان الخدمة المدنية لأن الديوان أكثر التزاماً من الوزراء بالموضوعية ومراعاة الدور والترتيب لطالبي التوظيف، وخاصة إذا كان الوزير نائباً أو يخطط لخوض معركة الإنتخابات النيابية، فهؤلاء وزراء محافظات لا وزراء وطن، وبالتالي تأتي تعييناتهم محصورة في أبناء مناطقهم كما حصل في الآونة الأخيرة عن طريق ما اسموه «بالإعلان المفتوح» الذي جاء التفافاً على صلاحيات ديوان الخدمة المدنية.

٣ - ويوازي مشكلة البطالة مشكلة ارتفاع الأسعار التي يصطلي المواطن بنارها وفي هذا المجال اقترح قيام هيئة عسكرية أو دائرة المخابرات العامة بتولي صلاحيات مراقبة الأسعار ومعاقبة المتلاعبين بقوت الشعب ودوائه. كما أدعو الحكومة الموقرة لتفعيل دور المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية بحيث تستورد هاتان المؤسستان ما يحتكره التجار ويتلاعبون بأسعاره، وأن تطرحا ما

تستوردانه بأسعار الكلفة فيضطر الجشعون إلى العودة لمخافة الله.

٤ - وأما دعم الحكومة للمواد التموينية الأساسية فهو واجبها الحكومة الأول. ومن هنا فإنني لست مع رفع الدعم عن أية مادة من هذه المواد. كما أنني لست مع زيادة رغيف الخبز فلساً واحداً. وإذا تعللت الحكومة بأن الدعم يكلفها ملايين الدنانير فإنني أدلها على وسيلة تؤمن لها هذا العجز. فالتأمينات التي ندفعها لاشتراكات الكهرباء تقدر بعشرات الملايين من الدنانير. وهذه المبالغ تستثمرها شركة الكهرباء لصالحها دونما وجه حق. ويتأتى للشركة من فوائد هذه التأمينات سنوياً ما يزيد بمجمله عن مجموع قيمة الدعم للمواد التموينية الأساسية.

فلماذا لا تتولى الحكومة استلام هذه التأمينات واستثمارها للمصلحة العامة بدلاً من الشركة؟

إن في بلدنا أبناء لنا وأخوة لا يجدون حتى رغيف الخبز. وأين من العدل أن نزيد من شقاء هؤلاء.. بعض العائلات في عمان العاصمة يفطر أبناؤها بالتناوب من شدة الفقر.. أعني أن قسماً من الأبناء يفطر اليوم وفي اليوم الثاني يفطر القسم الثاني.

وفي هذا المجال تحضرني أقوال بعض الأنبياء والمصلحين:

* فها هو سيدنا المسيح يخاطب الذين تحجرت قلوبهم وعملوا على تجويع الشعب واحتكار قوته بقوله «إذهبوا عني يا ملاعين إلى النار الأبدية المعدة لإبليس. لأني جعت فلم تطعموني وعطشت فلم تسقوني» وكان يعني أن ما يفعلونه بغيره من الناس يفعلونه به.

* ومن أحاديث رسولنا العربي عليه السلام أن رجلاً دخل الجنة لأنه أغاث كلباً يلهث من العطش.

* ومن أقوال سيدنا علي بن أبي طالب «ما جاع فقير إلا بما متع به غني»

* وأما أبو ذر الغفاري فيقول: «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه».

٥ - وأما الزيادة في رواتب الموظفين التي تقترحها موازنة هذا العام فهي لا تغني ولا تسمن. فالأصل أن تكون العلاوة معادلة لارتفاع تكاليف المعيشة، ومن هنا فإنني أطالب بأن تكون هذه الزيادة بحدود عشرين ديناراً واعتباراً من ١٩٩٦/١/١ ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تخفيض النفقات الجارية بمقدار (١٪).

وفيما يخص مطالب محافظة عجلون فإنني لا أريد أن أثقل على زملائي بسردها لأنني أتطلع إلى بحثها مع الحكومة الموقرة على أرض الواقع. ومن هنا فإنني أجدد دعوتي لاستضافة سيادة رئيس الوزراء وحكومته الرشيدة في عجلون في الوقت الذي يجدونه مناسباً. وعندها يمكن استخراج التوصيات التي اتخذها مؤتمر تطوير منطقة عجلون والذي رعاه سمو الأمير الحسن قبل حوالي ست سنوات لوضع ما يمكن تنفيذه منها موضع التنفيذ وخاصة في مجال السياسة والطرق وفي الختام أرجو أن أبين بأن الأردن على مر السنين قد ضرب مثلاً رائعاً في وحدته الوطنية والمحبة التي تجمع بين مسلميه ومسيحيه. ومن شأن القرار الذي اتخذته الحكومة الموقرة بالتعطيل في رأس السنة أن يقوي مشاعر المحبة والأخوة والإحترام بين شرائح مجتمعنا. وهذا ما هدف إليه إثنان وأربعون زميلاً من هذا المجلس حين طالبوا الحكومة الموقرة بهذا الإجراء.

وأود أن أذكر أيضاً بأن عيد رأس السنة لا يخص ديناً بعينه أو شعباً دون الشعوب الأخرى. فهو عيد لكل الإنسانية ولكل شعوب الأرض مثله مثل عيد العمال.

وأود هنا أن أذكر بتوجيهات سيدنا الملك الحسين المعظم قبل حوالي أربعين عاماً عندما طلب من الحكومة بأن تعطل في عيد رأس السنة وعيد ميلاد سيدنا المسيح في

تلك الأيام أي قبل أربعين سنة كنا في خضم المعارك العسكرية مع إسرائيل ولم يكن ذلك نوعاً من التطبيع وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

المتحدث الزميل ضيف الله المومني، المتحدث الذي يليه الاستاذ حماد أبو جاموس.

السيد ضيف الله المومني:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

معالي الرئيس الإخوة الزملاء..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشاركني في هذه الكلمة سعادة النائب المعتمر سليمان السعد من دراسة متأنية لخطاب وقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ يتضح الجهد الكبير الذي قامت به وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بالتعاون مع الوحدات الإدارية المختلفة لوضع هذه الخطة السنوية المتكررة. كما يتضح الجهد الذي قامت به اللجنة المالية من خلال قراءة تقريرها المفصل حول مجموع بنود الموازنة مما يجعل هذه الجهود تستحق الثناء على كل من كان له دور في الإعداد حتى وصلت مجلسنا.

معالي الرئيس الأخوة الزملاء المحترمين..

مع كل الصعوبات التي واجهت الأردن سابقاً وحالياً فإننا نلاحظ أرقام الموازنة الواردة في خطاب معالي وزير المالية وقد تحقق فيها معدلات نمو جيدة لعام ١٩٩٥ مع خفض عجز الموازنة وتحسن محدود في وضع ميزان المدفوعات مع المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني حتى الآن. ومع هذا لا بد من عرض بعض الملاحظات.

الأولى من كتاب الله. حيث يقول:

«وكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة، فهي خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد»

إنها صورة صامتة ولكنها بليغة إل درجة أنها تحرك المشاعر وتؤثر في القلوب أي تصوير للظلم والطغيان أبلغ من أن ترى بئراً معطلة لا يستطيع الناس الإنتفاع بها ويجانب البئر قصر مشيد رائع يسكنه رجل يعب من ملذات الدنيا عبناً إنها مشكلة من مشاكل الإنسانية معقدة إلى ما شاء الله ولن تزيدها الحلول البشرية إلا تعقيداً. تلك هي مشكلة الفقر والفقراء الذين لا يستطيعون أن ينتفعوا بالأموال المجمدة والأراضي المحتكرة.

إن مشكلة الفقراء لا يحلها تحكم بالأسعار أو تسعير في الأسواق إن تطبيق مشروع الزكاة وتوزيعها على الفقراء هو الحل العملي السليم لمشكلة الفقر وانتعاش الفقير فهو العلاج الذي رسمه رب العالمين «صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون».

إن الزكاة تنمي الأموال ولا تنقصها وما مشاكلنا المتراكمة إلا بتعطيلها فأيات رب العالمين قوانين نافذة وليست للترغيب والترهيب فحسب فهناك إشارة إلى العلاج الذي رآه نوح عليه السلام حيث يقول لقومه: «فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهاراً».

ثم إن مشكلتنا الإقتصادية في الأردن لن نجد لها حلاً نهائياً لان اقتصادنا قائم على القطرية الضيقة وعلى الدعم الخارجي الذي أصبح شحيحاً فالوحدة العربية التي تحمل في طياتها التكامل الاقتصادي أصبح من يتحدث عنها تثار حوله إشارات استفهام فكيف فيمن ينادي بالوحدة الإسلامية فالتفاهم العربي الذي يجب أن نجد بالسعي إليه يؤدي إلى التكامل الاقتصادي.

إن مئات الآلاف من الأجانب يعيشون في الدول العربية البترولية المجاورة بينما أعداد كبيرة من مواطنينا ومواطني بعض الدول العربية الأخرى عاطلون عن العمل.

والثانية: إذا كان خطاب الموازنة قد بين أن الأسعار لم ترتفع إلا بنسبة ٢,١٪ فلماذا إذن شعر المواطن الأردني بثقلها حيث ذهبت بدخول معظم فئات المواطنين وخاصة الموظفين مدنيين وعسكريين بشكل لم يسبق له مثيل حولتهم إلى قطاع عريض من الفقراء امتد بهم الفقر افقياً. وأين هذه النسبة من حصيلة دراسة جمعية حماية المستهلك التي أشارت إلى أضعاف ما ورد في الخطاب. يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة البطالة والإعالة داخل الأسرة الواحدة، وأن ما اشير إليه من تحسن معدلات نمو جيدة للاقتصاد الأردني لم يستفد منه المواطن الأردني أو العامل الأردني فمعظم المصانع والفعاليات الاقتصادية تعتمد بطريقة أو أخرى على العمالة الوافدة وإذا كان هناك عمالة أردنية فيها فهي برواتب متدنية لا تسد الرمق وما يسمى بتحسن اقتصادي إنما يصيب أصحاب المؤسسات الاقتصادية ليزيدهم ثراء بسبب رخص العمالة المستخدمة.

وفي هذا المجال فإنني أؤكد على توجيه فوائد التنمية عندما تتحصل إلى جميع محافظات المملكة بعدالة حيث إننا سمعنا ومن خلال هذا المنبر وقبل سنوات عن التوجه بتوزيع المشاريع الاقتصادية المستقبلية ليستفيد منها الجميع إلاّ أن ذلك لم يتم.

والثالثة عندما تتحدث عن الإستثمار وتشجيعه ولو عن طريق مستثمرين أجانب يتألم المرء وهو يتحدث عن ذلك لأن هناك عدة مليارات لأردنيين مودعة أو مستثمرة في الخارج وحين طلبت الأردن بمزيد من الاستثمارات رد الكونغرس الأمريكي ليطالب ويذكر ابناء الأردن بهذه الأموال التي يفترض أن تكون في الداخل وليس في الخارج للاستثمار فهو من الأولى أن تستثمر في البلد لتشغيل أبنائه وربحها يعود على أصحابها وهنا يضاف دليل آخر على صدق المواطنة. وهل نستطيع أن نسائل أو نحاسب أنفسنا على ملايين الدولارات المهربة في الخارج بينما يشكو ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار مشاكل متراكمة تجبر الدولة إلى الإستدانة من الخارج للمحافظة على سعر صرف الدينار متناسين أن ذلك يسبب الشر للبلد بزجه في متاهة الدين وبين أنياب الدائنين.

والرابعة تظهر الموازنة أن مساهمة قطاع الزراعة في الأردن هو بحدود (٥ - ٦٪) هذا الرقم يشير إلى قلة الاستثمار في هذا المجال وخاصة زراعة الحبوب إن شراء الأردن لأكثر من ٩٠٪ من احتياجاته من الحبوب ينذر بالخطر ويرتب على الأردن أوضاعاً صعبة في ظل ظروف خارجية متغيرة عالمياً فلنا أن نتصور ما الذي سيحدث لهذا الشعب في حال انقطاع الحبوب المستوردة أو ارتفاع أسعارها ماذا لو لم نستطع استيراد الحبوب بسبب ظروف طارئة وانتهى المخزون. الإستراتيجي لوزارة التموين فلا بد من دراسة جادة للأمر ليؤدي إلى المزيد من الإعتماد على الذات.

* والخامسة فإنني أدعو إلى أن تكون زيادة الموظفين مدنيين وعسكريين ٢٠ ديناراً ابتداء من ٩٦/١/١ جنباً إلى جنب مع سياسة حاسمة لضبط الأسعار والضرب بيد من حديد على يد أولئك المتلاعبين بقوت الشعب. كما أدعو إلى زيادة رواتب المتقاعدين مدنيين وعسكريين زيادة غير التي حسبت عليهم في العام الماضي نتيجة تعديل النظام حيث أنها لم تطل كزيادة فعلية إلا عدداً قليلاً والأكثرية كانت زيادتها بين الدينار والدينارين.

* والسادسة تتعلق بالأسس

المعتمدة في التوظيف حيث أطالب الحكومة أن تعتمد الأولوية في التعيين حسب أقدمية التخرج وليست الأساليب المعتمدة حالياً التي لا تحقق العدالة وأخص منها تلك التي تعتمد على المقابلات فيؤخذ نتيجتها خريج حديث ويترك زميله القديم.

وكما أدعو إلى إعادة النظر في الأسس التي بناء عليها تصرف المعونة الوطنية للأسر الفقيرة مع دعم هذا الصندوق ليستطيع زيادة مخصصات هذه الأسر من جهة وليواكب مساحة الفقر التي حلت بالمجتمع حديثاً.

أما بالنسبة لتوصية اللجنة المالية فيما يخص رغيف الخبز فاعتقد أنها جانبت الصواب حيث اننا إذا استثنينا معالي الوزراء وسعادة الأعيان والنواب والسادة كبار التجار فإن الباقي ليس بحاجة فقط إلى دعم رغيف الخبز وإنما ليطال الدعم إلى غيره من الحاجات الأخرى لتحافظ الأسرة والفرد على المستوى الحياتي الذي وصل إليه.

وقبل التحدث عن طلبات محافظتي جرش وعجلون فإنني ارغب بإبداء هذه الملاحظة التي صادفتني هذا الصباح.

حيث ركب معي أحد المواطنين وهو موظف في السيارة لمسافة ٣ كم وفوراً بدأ بالحديث عن جدوى مناقشاتنا للموازنة العامة حيث أنه وحسب مفهومه لا فائدة من تلك المناقشات الا ضياع الوقت حيث أن الاستجابة للطلبات التي يسمعونها على شاشة التلفزيون ويقراونها في الجرائد اليومية لا تجد أذناً صاغية ولا تنفيذاً في واقع الحال، ولكنني خالفته قائلاً له قصة مقابلة لأحد المسؤولين أبث له هموم بعض الأسر التي تكاد أن تصل إلى مأساة وبعد أن سمعها لاحظت التأثر والألم على قسمات وجه ذلك المسؤول وشاهدت دمعة تمزج بين جنبيه فقلت في نفسي لقد بدأنا والحمدلله نتلمس الدرب الصحيح الذي فيه تحقق

مصلحة الوطن والمواطن ومثل هذا لاحظت عند آخرين.

أما بالنسبة لمطالب محافظتي جرش وعجلون فإنني أثني على ما ورد في خطابات الزملاء مفلح الرحيمي وأحمد القضاة وفرح الريضي وإكتفي بتضمين بعضها ضمن الأوراق للأمانة العامة.

والسلام عليكم

أ - توسيع وصيانة مستشفى الإيمان وتزويده بالأجهزة الحديثة والكوادر الفنية المتخصصة مع زيادة عدد الأسرة.

- وتحويل مركز صحي كفرنجة وصخرة إلى مركزين شاملين.
- تزويد بلدة حلاوة والوهادنة بكرسي أسنان لكل مركز صحي في البلدتين.
- فتح مركز صحي في بلدة الخشيبة.
- إنشاء مستشفى عسكري يخفف الضغط عن مستشفى الإيمان.

ب - ترفيع قضاء كفرنجة إلى لواء حيث المقومات موجودة.

- استحداث قضاء في منطقة حيط اللبن وآخر في صخرا.

جـ - توسيع وصيانة الطرق الرئيسية التي تربط المحافظة بجيرانها ومنها طريق عجلون - إربد، عجلون جرش، كفرنجة غور الوهادنه الغور - الهاشميه - الغور - حلاوه الغور - راجب - الغور مع زيادة مخصصات الطرق الزراعية التي تشجع استصلاح الأراضي الزراعية.

د - إنارة التجمعات السكنية التي تزيد على عشر بيوت في مناطق عرجان الجديدة وأبو هلال ومنطقة الصوان.

هـ - تحويل كلية بنات عجلون إلى كلية زراعية جامعية تابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا.

و - الإسراع في تنفيذ برامج الصرف الصحي في كل من عبين عبلين، صخرا، راس منيف، الهاشمية، الوهادنة، عرجان، باعون، راسون.

ز - فتح محكمة استئناف شرعية في إربد وأخرى في الكرك للتخفيف على المواطنين.

أما بالنسبة لمحافظة جرش فإنني أثني على ما جاء في خطاب الزميل مفلح الرحيمي. مع إضافة الملاحظات التالية.

١ - الإسراع في بناء مستشفى يخدم قرى جرش الغربية.

٢ - تجهيز مستشفى جرش الحالي بالأجهزة الحديثة وبغرفة للعناية المركزة.

٣ - فتح مكاتب أحوال مدنية في المصطبة وبليلا وكفرخل وبرما.

٤ - فتح آبار جديدة في ريمون وكفرخل وساكب وجرش.

٥ - تنفيذ الشبكة الآلية في ريمون وساكب والكتة ونحلة ودبين وتزويد قرية برما بخطوط إضافية تخدم همتا وعيلمون.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث حماد ابو جاموس، والمتحدث الذي يليه الزميل عبدالمنعم أبو زنط.

السيد حماد ابو جاموس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين. وبعد

سيدي الرئيس

إخواني النواب

بداية فيسرنا أن نقدم الشكر للحكومة ممثلة بوزارة المالية على تقديم هذه الموازنة المتوازنة في ظل ظروف مالية واقتصادية صعبة، ومما يبعث في النفس الأمل والتفاؤل هو نجاح برنامج التصحيح الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرسومة له تحقيقاً مثالياً شهدت له المؤسسات العالمية المتخصصة، خاصة وأن هذه الأهداف وأهمها الإعتماد على الذات كانت مطلباً وطنياً وشعبياً، يغنينا عن طرق الأبواب طلباً للمعونة والمساعدة التي كانت في بعض الأوقات مجالاً للتندر المهيمن من قبل البعض!! وأن نمواً حقيقياً على مدى أربعة أعوام بنسبة تزيد عن ٦٪ وتخفيضاً إجمالياً في نسبة المديونية للناتج المحلي الإجمالي بواقع ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩١٪ عام ١٩٩٥ لهي أمثلة حية في هذا الاتجاه في عالم معظم دوله الصناعية وغير الصناعية

مديونة والشكر كل الشكر للجنة المالية وهي الممثلة لجميع الأطياف السياسية لهذا المجلس الكريم على جهودها المضنية والمثمرة لتقدم لنا، ونيابة عنا، هذه الدراسة المعمقة والتي تغنينا عن كثرة القول والبحث عن الحقائق، فلها من التأييد لعملها وتقديرها الذي جاء شاملاً وكاملاً لما نراه الصواب. وبالإضافة لتبنينا لتوصيات اللجنة المالية فلدينا الملاحظات التالية.

سيدي الرئيس

إخواني النواب

من دراسة هذه الموازنة ودراسة تقرير اللجنة المالية، فإنه إذا ما قيض لها أن تجد طريقها للتنفيذ العمل على أرض الواقع وإذا ما التزمت الحكومة بتوصيات اللجنة المالية، فإنني لعلى ثقة تامة بإن مثل هذا التنفيذ إذا ما كان أميناً وملتزماً فستظهر نتائجه الخيرة على ساحة الوطن إنتعاشاً وازدهاراً يوصلنا إلى البدء في التخفيض من مشاكلنا الرئيسية الحادة والمتمثلة في البطالة والفقر وإرتفاع الأسعار وانخفاض الرواتب والأجور، ثم النظر إلى فئة كريمة من أبناء الوطن وهي فئة المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين أكرمتهم الحكومة الرشيدة في العام الماضي بزيادة رواتبهم إلا أن فئة كبيرة منهم لم تستفد من هذه الزيادة نظراً لوضع سقوف مالية وزمنية حرمتهم من هذه الزيادة ونأمل تصويب أوضاعهم، وشمول القدماء منهم بمشاريع الإسكان. تفاءلوا بالخير تجدوه وهو آت بإذن الله.

سيدي الرئيس

إخواني النواب

إننا عندما نناقش الموازنة العامة وتأثيرها على مستوى الوطن الغالي فلا بد من التطرق لبعض المواضيع الهامة ذات العلاقة على مستوى المحافظة ومستوى الدائرة:

١)والموضوع الأول يتعلق بأمانة عمان والتي نشكرها على

جهودها الكبيرة في خدمة المدينة بمناطقها العشرين ومحاولاتها الجادة للارتقاء بخدماتها المختلفة لمستويات تليق بعاصمة الحسين تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً إدارياً آملين أن تجد الحكومة الرشيدة التشريع الملائم لتنفيذ خطة أمانة عمان الكبرى الشاملة المستويين الإداريين بحيث تصبح مناطق أمانة عمان الكبرى العشرين بلديات كاملة الصلاحية ما عدا التخطيط والتنظيم المركزي تمشياً مع التطوير الإداري المطلوب وبعيداً عن المركزية الإدارية.

ويشاركني بتبني هذا الموضوع النواب السادة ممثلو دوائر العاصمة وهم:

النائب منير صوبر، النائب محمد الحنيطي، النائب الشيخ مفلح اللوزي، النائب محمد الذويب، النائب خالد عبدالنبي العجارمة، النائب خليل حدادين، الدكتور النائب همام سعيد.

٢) أما الموضوع الثاني فهو تأكيدنا على الحكومة الرشيدة بضرورة معالجة بعض الخدمات والمطالب الهامة وأهمها:

أ - مباشرة بناء مستشفى الأمير حمزة لتخفيف الضغط عن مستشفى البشير. وهذا المستشفى مخططاته جاهزة وأرضه جاهزة كما تعلمون.

ب - إعادة تأهيل مستشفى عمان العسكري كما وعدتنا الحكومة بذلك.

جـ - إعادة تقدير أثمان أراضي ضاحية الأمير هاشم وتخفيض هذه الأثمان من (٦ و ٨) دينار إلى دينارين أسوة بضاحية أبو علي الشرقي.

د - إكمال إيصال الخدمات إلى بعض المناطق والأحياء المحرومة منها وهي معروفة للوزارات والدوائر الرسمية من خلال معاملات ومذكرات خطية مقدمة لها وبها كل التفاصيل المطلوبة والتي جهدنا من خلالها إيصال هذه الطلبات إلى أصحاب القرار مباشرة ومن أهمها

بناء نفق ما بين حي الوِّنانات وحي القادسية بعد أن تعهد بعض المؤسسات بالمساهمة المالية الفعلية بها.

٣ - أما الموضوع الثالث فهو شكرنا وتقديرنا للحكومة لها على إنجاز بعض مطالبنا السابقة وتحديداً:

أ - تخصيص ٤ مليون دينار للمباشرة بتوسيع الطريق/الحزام الدائري من جهة مصنع البيبسي كولا ولو أن هذا المبلغ يكون ربع المبلغ اللازم لهذا الطريق.

ب - تجهيز وتحديث بعض المراكز الصحية وتخصيص المخصصات المالية لها.

جـ - مباشرة أمانة عمان ببناء النفق الواصل من بين إسكان ماركا والتطوير الحضري.

د - تنظيم المنطقة الواقعة ما بين الحزام الدائري ووادي القطار تنظيم استعمال إكمالاً للتنظيم الهيكلي.

هـ - إنارة معظم المناطق الريفية في الدائرة الأولى وخاصة البيضاء، الماضونة، المناخر، المزير وأم العقارب آملين إستكمال إيصال هذه الخدمة الهامة للمناطق المحرومة.

سيدي الرئيس

إخواني النواب :

ختاماً فإننا ندرك أن الأردن ليس دولة بترولية، ولكنه قد وصل إلى منزلة متقدمة على الخارطة العالمية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإنه لولا قيادته الهاشمية التاريخية الواعية لما وصلنا إلى ذلك، وإننا نشد على أيدي هذه القيادة الملهمة ونعترف لها بفضلها وحنكتها البارعة التي جعلت مكانة الأردن إقليمياً وعالمياً تفوق ديموغرافية، فلها منا كل الولاء والإخلاص.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، المتحدث الزميل عبد المنعم أبو زنط، والمتحدث الذي يليه الأستاذ عبدالله اخوارشيدة

السيد عبدالمنعم ابو زنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في الذين يلتزمون منهجية الإعتدال في الإنفاق:

«والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا، ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً»

ويقول سبحانه في الذين يتلفون أموال الأمة: «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين»

والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: الإقتصاد نصف المعيشة.

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

فكم تمنيت من أعماق قلبي، وحفاظاً على سلامة أردننا الحبيب، أن تتحرر الموازنة من رق الربا وأخطاره الجسام، والتي قال الله في تجسيد بشاعتها:

«الذين يأكلون الربا، لا يقومون إلى كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا. فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف، وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون».

«يمحق الله الربا، ويُربي الصدقات، والله لا يحب كل كفار أثيم»

ويقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: في الحديث الصحيح:

«درهم ربا يأكله الرجل، وهو يعلم، أشد عند الله من ست وثلاثين زنية»

تقول اللجنة المالية الموقرة في تقريرها الخاص بالموازنة ص٧: فإن اللجنة تؤكد أن الإرتفاع المستمر في الأسعار، أضعف القدرة الشرائية للأسر الأردنية، والحد من القدرة على تلبية مطالبنا المعيشية، مما يستدعي مطالبة الحكومة بإيجاد الوسائل الكفيلة لوضع حد للغلاء، والعمل على إصدار قانون منع الإحتكار.

تعقيبي على ذلك:

* «إن الإحتكار والإستغلال موجودان مع تعاقب الحكومات منذ عشرات السنين»

فهل، يا ترى عقمت الحكومات من إيجاد قانون يمنع الإحتكار والإستغلال؟

أم أن مثل ذلك القانون غُيب حتى تعيث الحيتان فساداً في الأرض احتكاراً لقوت الشعب وامتصاصاً لدماء المواطنين حيث أن الحكومات المتعاقبة تعلم علم اليقين أن هناك سلعاً ضرورية للمواطن. وقد تتراوح فيها نسبة الربح الفاحش ما بين ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪ وإذا قال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: من احتكر فهو خاطئ.

لكن الحكومة التي تهاونت في ذلك القانون، تكون أشد إثماً من المحتكر وأشد خطيئة منه.

وذلك لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: كلكم راعٍ وكلٌ مسئول عن رعيته الإمام راعٍ، وهو مسئول عن رعيته.

ويقول الخليفة الراشد عمر الفاروق رضي الله عنه: لو عثرت بغلة على أرض العراق لحوسبت عليها أمام الله، لم؟ ما لم أسوٌ لها الطريق.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

معالجة البطالة:

لست أدري كيف نستطيع إقناع العاطلين عن العمل بأننا جادون في معالجة مأساة البطالة، نحن معشر النواب الذين عطلوا بدء النظر في مآسي الشعب أربعين دقيقة في الجلسة الأولى للموازنة؟

وصدق الله العظيم إذ يقول لنا: يا أيها الذين آمنوا: لم تقولون ما لا تفعلون؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون.

* «وإني لا أرى علاجاً حاسماً للبطالة سوى الإستغناء عن استيراد كل مادة وسلعة، نقدر على تصنيعها ذاتياً.

ومن ثم سنشغل عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل.

كذلك: نعمل على استصلاح الأراضي للزراعة وذلك من خلال توزيع وحدات من الأراضي على آلاف المواطنين، لاستصلاحها زراعياً،

وتزود كل وحدة زراعية مؤلفة من عشرين أسرة بالمرشد الزراعي والطبيب المعالج، والمرشد الديني.

وبذلك:

سنحقق أمرين: الأول تشغيل آلاف العاطلين عن العمل والأمر الثاني: العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي ومن ثم يتحقق الأمن النفسي والأمن الاقتصادي للفرد والأسرة والمجتمع، في ظل إخلاص العبودية لله عز وجل القائل: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

دعم المواد التموينية:

* تؤكد اللجنة المالية الموقرة على إعادة النظر في توزيع البطاقات التموينية، وسحبها من المقتدرين.

١) إنني أتساءل: ما هي الآلية لضبط ذلك؟

فهل كما تقرر؟ من كان دخله دون ٥٠٠ دينار فله بطاقة تموينية..

وإذا عرفنا ذلك من خلال السجلات في الوظائف الرسمية وغير الرسمية.

لكن معظم الشعب يمارسون الأعمال الحرة، التي لا يخضع معظمها للسجلات والقيود الحسابية.

فكيف سنتعامل مع معظم أفراد الشعب؟

٢) كيف تعطى البطاقة التموينية لمن كان دخله ٥٠٠ دينار إلا فلساً واحداً؟

ثم يمنع من البطاقة إذا بلغ ٥٠٠ دينار.

أليس ذلك عين الظلم الطبقي؟ حيث إن خزينة الدولة التي تقدم الدعم التمويني تستفيد من ذوي الدخل المرتفع أضعاف ما تستفيده من ذوي الدخل المحدود والفقراء..

إن مثلنا في الدولة كمن يركبون في سفينة، فبعضهم يدفع ثمن تذكرة ديناراً أو دينارين، والبعض الآخر يدفع ثمن التذكرة عشرة دنانير، فهل من العدل والحس الوطني والذوق الفطري أن يقدم طعام في السفينة لمن دفعوا ديناراً أو دينارين، ويحرم الذين دفعوا عشرة دنانير..

وهنا أذكر بأشقائنا في العراق الشقيق: حيث إن عشرين مليون نسمة متساوون جميعاً في البطاقة التموينية رغم الحصار الظالم، من قبل معسكر الكفر وأعراب النفاق العربي.

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم..

إن التشبه بالرجال فلاح.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

إن اللجنة المالية تقترح تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة والمستحقة لدعم، ثم يعدل أسعار الخبز.

ولست مع ذلك الاقتراح للأسباب التالية:

١ - إن ذلك يحدث فوضى في إيصال الحقوق لأصحابها.

٢ - إن الأثرياء أقل الناس أكلاً للخبز، بسبب تركيزهم على الغذاء الغالي المفيد، حفاظاً على الرشاقة والجمال الجسماني.

ولقد رأيت في غداء أمس واليوم فهل شممتم رائحة الخبز؟ سوى قليل من (الشراك) غطاء لقواعد المناسف المدعومة بقواعد الكنافة.

وإذا قدر للفقراء وذوي الدخل المحدود أن يوضع أمامهم طعام أمس لأكلوا معه ثلاثة أضعافه خبزاً.

٣ - السبب الثالث لعدم رفع سعر رغيف الخبز أن الأغلبية الساحقة من المستفيدين بالخبز من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

لأجل ذلك أرى من الحكمة في الترشيد للإنفاق والدعم أن لا يزاد رغيف الخبز فلساً واحداً.

وإن فكرة التعويض النقدي للفقراء وذوي الدخل المحدود أعتبرها حيلة ومكراً ضد المواطنين،

فإذا صرفت شهراً فلن تصرف بقية العمر.

ولنا عبرة في فوارق أسعار الوقود، عندما زيدت أسعاره وعد الفقراء والمحتاجون بالتعويض، فكانت وعيداً لا وعداً.

كذلك: لا ننسى العهد الذي سبق للحكومة أن قطعته بإعطاء كل مواطن ثمن السلاح الذي يسلمه، فكانت أيضاً وعيداً بالعقاب لا وعداً بالثواب.

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث الصحيح: لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين، وقد لدغ الشعب من الحكومات المتعاقبة عشرات المرات.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

تذكر اللجنة المالية الموقرة في ص١١: أنه تبين لها من خلال مناقشة المنح والمساعدات، بأن هناك منحاً لا تدخل وثيقة الموازنة، وإنما يتم صرفها من قبل المؤسسات والوزارات المستفيدة مباشرة.

وأعقب على ذلك: كيف لا تدخل تلك المنح والمساعدات وثيقة الموازنة، ويتم صرفها مباشرة؟

مع العلم أن لكل وزارة ومؤسسة مخصصات في الموازنة من خزينة الدولة.

فكيف تنفرد تلك المؤسسات والوزارات بتلك المساعدات والمنح؟

وربما تكون إحدى الوزارات والمؤسسات أحوج ما تكون لتلك المنحة من الوزارة أو المؤسسة التي وصلتها تلك المساعدة والمنحة؟

ويجب أن ترد تلك المساعدات والمنح إلى خزينة الدولة صوناً للمال العام إيداعاً وإنفاقاً منضبطاً.

لذلك: إنني أطالب ديوان المحاسبة بتزويد المجلس الكريم بتقرير عاجل عن تلك المساعدات والمنح منذ سنة ٦٧ حيث إن معظم الأسباب لتلك المساعدات والمنح كانت للنازحين الذي شردوا سنة ٦٧ من فلسطين الرسل والأنبياء كذلك هناك منح ومساعدات للحفاظ على حرمة المسجد الأقصى المبارك.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

عجز الموازنة العامة:

ينص مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٩٦ على أنه متوازن، بينما ترى اللجنة المالية الموقرة أن العجز الحقيقي يبلغ ٢٧٠,٤ مليون دينار، وإذا استبعدت المنح والمساعدات يقفز العجز إلى ٤٣٣,٤ مليون دينار.

وهنا أتساءل: كيف نوفق بين مشروع قانون الموازنة الذي جاء متوازناً من قبل الحكومة وبين ذلك العجز الذي ذكرته اللجنة؟

ثم أتساءل أيضاً كيف شيد ذلك التمثال في حديقة مجلس الوزراء، وقد بلغت تكاليفه ما يزيد على ٣٦٠ الف دينار.

وهل يا ترى أصدرت وزارة الأوقاف فتوى شرعية بتحريم ذلك التمثال تادية للأمانة الشرعية، أم التزمت الصمت؟ لينطبق عليها قوله تعالى: إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.

أجل: إنني أطالب بتغريم المتسبب بإقامة ذلك التمثال من ماله الخاص، لأن تكاليفه تعتبر من المال العام.

وأذكر أدعياء الأمن الاقتصادي والأمانة في المسئولية أن عدونا السفاح رابين حلت وزارته الأولى سنة ٧٦ بسبب اكتشاف رصيد خاص بإمرأته يبلغ خمسة آلاف دولار فما بالنا بتكاليف التمثال البالغة ما يزيد على ٣٦٠ ألف دينار؟

فلو ضمت إلى وزارة التنمية الاجتماعية لأحيوا بها ٦٠٠ عائلة خلال سنة كاملة.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

توصي اللجنة المالية بوضع أسس محددة لتعبئة وظائف الفئة الرابعة في شتى الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة لكني أطالب بأن

يكون المقياس المعتمد انسجام تعبئة وظائف الفئة الرابعة مع التوزيع السكاني لكل دائرة انتخابية، وبذلك يتحقق العدل والمساواة بين المواطنين.

كذلك: اطالب بالعدل والمساواة في الراتب التقاعدي لموظفي الدولة، سواء كان تقاعد مدني او تقاعد ضمان اجتماعي.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

وزارة النقل:

إنني اطالب بإنشاء شركات للنقل الداخلي والخارجي، وان يلزم أصحاب الشركات بنظام المضاربة بينهم وبين العاطلين عن العمل من السواقين وفني الميكانيك ومهندسيهم.

وبذلك: سنشغل الاف العاطلين من خلال النقل العام.

كما اطالب باستبدال الباصات الكبرى بالباصات الصغرى داخل المدن وبخاصة داخل العاصمة معالجة لأزمة المرور.

كذلك:

اقترح على وزارة العمل إنشاء مؤسسات مهنية، وتشغيل الطلاب المتفوقين فيها، كحافز تشجيعي لهم ولغيرهم.

ثم تفتح معارض لبيع ما تنتجه المؤسسات المهنية، وبذلك: نستطيع تشغيل آلاف الأيدي من المهنيين الفنيين.

كذلك:

اطالب وزارة التنمية الاجتماعية:

بأن يراعى في صندوق المعونة الوطنية توزيع المعونة الشهرية على أساس التوزيع البشري، ويشمل ذلك عدد المستفيدين ومقدار المعونة الشهرية حسب الحاجة الماسة.

وكذلك:

اقترح على إدارة صندوق التنمية والتشغيل إنشاء مؤسسات للتشغيل ويراعى في ذلك:

أولاً: تشغيل مجموعة من العاطلين عن العمل في كل منطقة.

ومثال ذلك: عشرة افراد من العاطلين عن العمل، ليس لديهم مهنة فينشئ لهم سوبرماركت في منطقتهم، بإدارة صاحب خبرة مؤتمن.

ثانياً: إنشاء مؤسسة في كل اختصاص لتشغيل الفقراء من أصحاب المهن.

وزارة الصحة:

تقول اللجنة المالية الموقرة:

كما وعدت الحكومات المتعاقبة بتطبيق التامين الصحي الشامل لأبناء الوطن، وحتى الآن لم تتخذ الحكومة اي إجراء. هذا كلام اللجنة المالية.

تعقيبي على ذلك:

اما ان للحكومة ان تكرم نفسها، وتكرم الشعب المسكين بمبدأ المصداقية في وعودها البراقة إزاء التامين الصحي الشامل.

وهنا: اطالب بلغة الأرقام ان تعد وزارة الصحة إحصائية دقيقة ممن هم تحت خط الفقر المطلق وعمال المياومة في البلديات والقطاع العام.

وعلى وزارة الصحة أن تزود المجلس الكريم بتلك الإحصائيات، ثم إحصائية ثانية للتامين الشامل للفقراء الذين على خط الفقر المطلب، وتزويد مجلس النواب بها.

وكذلك:

اناشد الحكومة بإنشاء مستشفى حكومي آخر في العاصمة ولقد طالبت به ست مرات خلال السنوات الست الماضية وهذه المرة السابعة.

وقد ذكرت للحكومات المتعاقبة وجود أرض واسعة ومناسبة جداً للمستشفى العام الحكومي في نهاية جبل نزال، وبذلك يكون وسطاً في موقعه بين ما لا يقل عن ربع مليون مواطن.

لكن ان للحكومة أن تستجيب وشغلها الشاغل إرضاء الطاغوت الأمريكي في تحصين ابنتها المدللة إسرائيل المزعومة.

والله تعالى يخاطبنا اناء الليل وأطراف النهار بقوله الحق: «إنما

ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين، وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم، أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون».

وزارة الإعلام :

* «تطالب اللجنة الموقرة بتقليص نفقات وزارة الإعلام، بل طالبت بالأهم وأن يكون الإعلام وطنياً ومنتمياً».

تعقيبي على ذلك: إنني اكتفي بتوجيه سؤال واحد لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام.

فهل بالإمكان أن يقدم معاليه للمجلس الكريم تبياناً شافياً وافياً لرسالة الإعلام في الجانب الوطني، وجانب الإنتماء للعروبة والإسلام؟

وبذلك: سوف ندرك أنه إعلام دولة وليس إعلام حكومة يغطي الوجه العبوس والمبتسم للحكومة. في الوقت الذي يضع هذا الإعلام مجلس النواب والشعب وراءه ظهرياً، بل: أتحدى أن يغطي الإعلام ذكرى الإسراء والمعراج وميلاد المسيح عليه السلام بمقدار تغطيته زيارة الد أعدائنا «باراك» وزير خارجية العدو يوم امس، والإعلام يعلم جيداً أن «باراك» أحد أبرز السفاحين، حيث كان يتفنن في قتل أطفالنا وهرس عظامهم في فلسطين الرسل والأنبياء، ولسان حاله يردد: قد ملأنا الأرض من أشلائهم، فدعوهم يملئوا الدنيا صراخاً.

لكن واحسرتاه ..

كتب القتل والقتال علينا.. وعلى الغانيات جر الذيول.

معالي الرئيس -

حضرات النواب المحترمين

وزارة المياه :

أطالب وزارة المياه بضرورة العناية بالشبكة المائية، حيث كانت السبب في التوصيل للمياه إلى البيوت المرتفعة في موقعها وبخاصة الأحياء الشعبية حيث دائماً نسمع مُرّ الشكوى لانقطاع المياه عن منازلهم رغم تجاوب معالي الأخ وزير المياه كلما راجعته مشكوراً.

«وجعلنا من الماء كل شيء حي»، وأذكر الحكومة بانه لا حجة لها في دعوى شح المياه حيث أن حوض الديسي يكفي الأردن مائة عام.

* ونظراً لارتفاع الضرائب والجمارك على المواطنين، فأطالب بتغطية فارق الكلفة للمياه من الضرائب الباهظة عملاً بقاعدة: إنما الغنم بالغرم. بل أطالب وأناشد الحكومة بزيادة جميع الموظفين عشرين ديناراً شهرياً ابتداء من ٩٦/١/١ وتؤكد اللجنة المالية على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمناطق جنوب وشرق عمان، ويشهد شاهد من أهلها.

والجدير بالذكر أنني طالبته عدة مرات بالإسراع في الصرف الصحي، وبخاصة منطقة نزال والذراع وضاحية الياسمين حتى إسكان بدر وإسكان التلفزيون.

ولكن مع الأسف التقصير ما يزال مستمراً.

معالي الرئيس -

حضرات النواب المحترمين

وزارة الشباب:

* لقد أكدت اللجنة المالية الموقرة على ضرورة العناية بالشباب حماية لهم من الإنحراف.

لكن مع شديد الأسف ركز على إنشاء النوادي والمجمعات الرياضية وإنشاء المكتبات.

لكن الجوهر لذلك: إنه الإسلام العظيم ثقافة وعقيدة وسلوكاً ليكون المرشد الحقيقي للشباب وتقويم ما اعوج وأتمنى على الحكومة أن تمكن لعلماء الإسلام ودعاته بالقاء محاضرات في النوادي والمجمعات الشبابية، استجابة لنداء سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام القائل: أوصيكم بالشباب خيراً.

ورحم الله القائل:

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أي مفسدة

لا نريد للشباب توجيهاً فارغاً من الفكر القويم والإيمان السليم من خلال كلمات ميتة لا روح فيها للرجولة، ولا خلق للفضيلة، في الوقت الذي نرى في الولايات الأمريكية حيث الكفر البواح تزود السجون بالوعاظ المسلمين، حيث أسلم في السجون الأمريكية ما يزيد على ٢٠٠ الف سجين..

وصدق الله العظيم إذ يقول: «والله يريد أن يتوب عليكم، ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً».

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ أبو انس تجاوزت وقت كل الزمــلاء اللــي تحـدثوا في المجلس لذلك أرجو انهاء كلمتك في أقصر وقت.

السيد عبدالمنعم ابو زنط :

انـا أطالـب الأخ أبـا هـايـل أن يريكم مـاذا كـتـب لي في الرسـالة عندمـا قلت له كلمـتي طويلة وقـال : وبشــر الصــابرين الذيــن إذا أصـابتهم مصـيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون والله كتبٌ لي هذا.

وقلت له بعـــدهـا ولا تبطلوا أعــمــالكم، أنــا على كــل حــال كــدت أنتهــي.

الزراعة :

أولاً: أطالب بتزويد المزارعين بالقروض الحسنة المحررة من الربا.

ثانيــاً: العــمل الجــاد على تخصيص نسبة أرباح للمزارعين في كل نوع. أي تضـاف نسبة الربح على إجمالي الكلفة. لأن المزارع عرضة للخسـارة، وهو الجندي المجـهول الذي لولاه بعد الله عز وجل لهلكنا جوعاً، وحرماناً.

ثالثـاً: أطالب أيضـاً بضـرورة تصنيف الخضار والفواكه تصنيفاً حقيقياً لئلا يقع المواطن في مصيدة الغش.

التزامـاً بهـدي سيدنا رسـول الله عليـه الصـلاة والسـلام: مــن غش فليس منا.

تطالب اللجنة المـالية الموقرة في التـوصـيـة رقم ٤٠ بدمج بعض الوزارات في وزارة واحـدة توفـيـراً لكثير من النفقات.

لكن مع شـديد الأسف نجـد اتســاع عـدد المـحـافظات الى١٢ مــحــافظة والألوية إلى ٣٩ لواء، والأقضية إلى ٣٤ قضاء، ولا لعنوان الجماهيرية الليبية صعب أن تحفظ هذه الأرقام.

فيكون مجموع المحافظات والألوية والأقضية يساوي ٨٥ مركزاً إدارياً قـيـادياً، فـيلزم لذلك من السيارات فقط معدل ١٧٠ سيارة تتحملها نفقة الخزينة لكن الالتفاف علي الحريات يشفع لذلك التقسيم التعسفي إضافة للنفقات الباهظة، مما يرهق خزينة الدولة.

إن ذلك الصرح العظيم المتمثل بمدينة الحسين الطبية وما يتبعها من خدمات طبية في أماكن أخر. وإنها تحتاج لمزيد في الموازنة، حتى تؤدي واجبها الإنساني الذي يمثل وجهاً إنسانياً حضارياً عظيماً.

والجدير بالذكر أن الخدمات الطبيــة تعــالج ٢٤ شــريحــة في المجتمع، يقدر عددهم بنسبة ٤٠٪ من الشعب.

كمـا أن نسـبة المـواليد في الخدمات الطبية ما يزيد على ٦٠ الف مولود سنوياً. كذلك تستقبل المدينة الطبية الحالات الصعبة لعلاجها..

وبذلك توفر على الخزينة وعلى الشــعب مـبـالغ باهظة، إذ أغنتـهم المـدينة الطبيـة عن تكاليف العـلاج خارج الأردن، حيث التكاليف الباهظة لأجل ذلك العطاء الإنســاني الكريم فإنني أطالب الحكومة بضرورة زيادة مخصصات الخدمات الطبية.

والجـدير بالذكـر أن المـدينة الطبية في أمس الحاجة لشراء جهاز التصوير الطبقي المحوري الذي يكون أكـثـر إنجـازاً من الجـهــاز المـوجـود، ويؤدي خدمـة للمـرضى بنسـبـة ٣٠ ضـعـفـاً عن الجـهــاز المستعمل حالياً.

معالي الرئيس.

حضرات النواب المحترمين

وختاماً: إن دائرتي الإنتخابية تشمل حوالي نصف مليون نسمة، ابتداء من صـالحـيـة العـابد وحي الخلايلة وعالية واليرموك والمنارة والتطوير الحضري، والهملان ومخيم النصـر وجبل النصر وجبل التـاج والجوفة ومخيم الجوفة، وحي أم تينة، والأشرفية، ومخيم الوحدات وحي الدبابية، وضاحية الحاج حسن وجبل الزهور والمـريخ والنظيف ورأس العين وجبل نزال والأخضر وحي القيسية، وضاحية الياسمين.

فإنني أطالب الحكومة بالحقوق العادلة التالية لهؤلاء الإخوة المؤلفين من الفـقراء وذوي الدخل المحدود، وقد أكرموني بثقتهم الغالية.

وكررت المطالبة بهذه الحقوق ست مــرات خــلال ست سنوات حسوماً في ذمة التاريخ.

أولاً: أطالب الحكومة بتوفيــر مكتــب بريد وبرق لكــل خمسـين ألف نسمة

ثانياً: سيارة إسعاف وإطفائية لكل خمسين ألف نسمة.

ثالثاً: كذلك أطالب بمركز طبي تخصصي لكل خمسين الف نسمة.

رابعاً: تنظيم المصرف الصحي، وإنشاؤه في كل حي لم يتوفر فيه.

خامساً: أطالب المرة السابعة خلال سبع سنوات بإنشاء مستشفى حكومي عام في العاصمة ليكون عوناً لمستشفى البشير.

سادساً: تحسين أوضاع المخيمات حيث أن سكانها مواطنون أصلاء يساهمون في تشييد شتى مرافق الحياة في الأردن الحبيب.

كما أنهم يساهمون في الضرائب والرسوم كغيرهم سواء بسواء.

«يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط، شهداء لله ولو على أنفسكم، أو الوالدين والأقربين، إن يكن فقيراً أو غنياً، فالله أولى بهما».

وجزاكم الله خيراً على صبركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، نقطة نظام الاستاذ عبدالكريم.

السيد عبدالكريم الدغمي:

شكراً معالي الرئيس

حتى لا يصدر عن هذا المجلس التشريعي الذي يشرع القوانين لكل البلد ما هو خطأ، فقد ذكر الشيخ الفاضل وهو لا يزال عضو في اللجنة القانونية وهو استاذ جليل بقاعدة قانونية قال (الغنم بالغرم) ولكن بالصدفة بين يدي القانون المدني المادة (٦١) تقول (الغرم بالغنم) شكراً، وحتى نصحح ذلك.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، ارفع الجلسة لمدة ربع ساعة للإستراحة ثم نعود لإستئناف الجلسة.

* وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للإستراحة.

*** إستئناف الجلسة**

معالي رئيس المجلس:

النصاب مكتمل أعلن إستئناف الجلسة الأستاذ عبدالله أخوارشيدة، المتحدث الذي يليه الأستاذ توفيق كريشان.

السيد عبدالله إخوارشيدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس -

الزملاء الكرام

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته

درجنا عند مناقشة موازنات الدولة ان نتعرض كثيراً للتفاصيل والتدقيق في كل بند من بنود الواردات والنفقات بأصنافها المختلفة إلا أنني في هذا العام سأتجاوز التعليق على البنود العامة لها وقد كفاني الزملاء مؤونة مناقشتها سواء من الناحية المالية أو السياسية. ولعلمي أنها جاءت لتتلاءم مع مرحلة واقعة ولا مجال لدحض توجهاتها الإستراتيجية العامة، فهي تمثل إقراراً للنقلة المنوي خوضها بحلوها ومرها، كما وإنني على يقين بأن واضعي الموازنة لهذا العام قد اجتهدوا فأوسعهم الإجتهاد وبما أتاحته لهم المعرفة والإحاطة بظروف بلدهم واستحقاقات المرحلة والأوضاع المحيطة.

ومن هذا المنطلق فإنني سأركز اختصار على عدة نقاط إلى ما بعد إقرار الموازنة وسانحاز للنواب المجهدين وفئات الشعب الفقيرة مؤجلاً مطالب محافظتي، وأنا منهم.

أولاً: البطالة: ابتداء لا أتفق مع النسبة المعلنة وهي ١٠٪ من القوى العاملة اعتقد جازماً أنه لو اضفنا العاطلين عن العمل ممن يحملون أدنى من التوجيهي ذكوراً وإناثاً وأصحاب الحرف التقليدية المعروفة لدينا والمعطلة بظروف ما وكذلك أصحاب الرواتب المتدنية من المتقاعدين وغيرهم لوجدنا تتجاوز ذلك كثيراً لهذا فإنني أقول أن هذا الداء الإجتماعي الذي استشرى قد أخذ يتجه بمجتمعنا المحافظ إلى إختراقات بدأت تقطع نسيجه المتماسك ومهاوي لا تحمد عقباها

أبداً وهذه حقائق يلمسها ويتماس معها النواب يومياً وهنا أقول أن عشرات المراجعين والمراجعات يطرقون أبواب النواب يومياً وقد كلّ كل منا ومنهم من الوعود ويتصدى النواب للدفاع والبيان عن أن إمكانيات الدولة المثقلة بالمديون لا تسمح بإيجاد عمل فوري للمراجع العاطل عن العمل، وهنا تبدأ الطعون بالنائب بأنه مقصر ولا يريد قضاء حاجة المراجع، فهو واقع بين حجري الرحا وليعلم مواطننا الكريم بأن النواب لسانه الحاد وقلبه الذي ينبض بأحاسيسه يومياً، ولذا فعليه أي المواطن الكريم أن يعلم بأن إيجاد عمل لـ (٢٠٠) ألف عاطل وفقير هي مسؤولية الحكومات المتعاقبة المباشرة وهي التي يجب عليها محاولة حلحلت أمور البطالة بالطرق الممكنة وبالتدريج، وأن النائب قد سئم الإلحاح اليومي على حساب كرامته الشخصية أمام الوزارات والمؤسسات وأكرر فأقول أن من الحصافة السياسية في قيادة الشعوب، هو التصور الواضح لكل ما هو واقع داخل رقعة الدولة، والتعامل معه بواقعية لا بتغاض وصدود وجفاء من لا يعنيه الأمر!! لا أن الحكومة هي المعنية والمسؤولة ولا مناص لها من التعامل من هذا الواقع المرّ. وسنتقدم للحكومة اقتراحات للمساعدة في إيجاد مخارج ولو مؤقتة على الأقل للإمساك بزمام الأمور إلى الأحسن إن شاء الله.

ثانياً: الغلاء: لا تناسب أبداً بين دخول ٦٠٪ من شعبنا وأسرنا وبين تطاول واستمراء شهية صانعي الغلاء من الحيتان والجشعين الذين يحل عليهم العقاب فهم يرون أنفسهم في واحة غناء محروسة لهم يقطفون ثمار أشجارها ويأكلونها ويقطعون أغصانها بأوراقها الرطبة يفترسونها وهي تذوي تحت وطأة أجسادهم

الثقيلة المنتفخة دون رادع من ضمير أو انتماء أو ردع حكومي شديد، سيما وقد دخلنا واحة السوق الحرة العتيدة والخصخصة وغول الإحتكارات فماذا أعدت الحكومة لشعب تعود على سهولة عيشه وقضاء حاجاته وفجأة أمسك الغلاء والبطالة بعنقه؟

ومن هنا فإنني أطالب بما يلي كمطالب متواضعة وباختصار:

أولاً: رفع رواتب العاملين في أجهزة الدولة عموماً والمتقاعدين عسكريين ومدنيين وضماناً اجتماعياً إلى ١٥ دينار شهرياً على أقل تقدير وأرى أن هذا الرقم تتذمر منه الأجهزة الحكومية ولكن نرجو تلبيته انسجاماً فيما بين المجلس والإدارة المالية والدولة.

ثانياً: الضرب بيد من حديد على أيدي ساكني مطابخ صنع قرارات الغلاء والإحتكار مهما كان موقع أي منهم اقتصادياً أو اجتماعياً أو إدارياً.

ثالثاً: إعتماد دخل ١٥٠ دينار للأسرة كخط فقر مطلق وليس (١٢٠) دينار فهذا رقم عفا عليه الزمن.

رابعاً: إعادة النظر في شطب كثير من أسماء العائلات المستفيدة من معونات صندوق المعونة الوطنية واتباع سياسة رفد الأسر ذات الدخول المتدنية بالقروض المتوسطة من الجهات المختصة وصناديقها كصندوق التشغيل وصندوق التنمية الاجتماعية وفي الختام. أشكر اللجنة المالية على حسن أدائها وأثمن جهود واضعي الموازنة ولا يفوتني بأن أعلن رضائي عن أداء حكومة جلالة الملك المعظم برئاسة سيادة الشريف زيد وزملائه الكرام وهي من الحكومات الناجحة بدرجة جيد والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس:

المتحدث الزميل توفيق كريشان، المتحدث الذي يليه الزميل سالم الزوايدة.

السيد توفيق كريشان:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

في كل عام وفي مثل هذا الوقت نناقش الموازنة العامة ونبدأ نحن نواب الشعب باستعراض كافة الجوانب التي تشملها الموازنة العامة وضمن مناقشات مستفيضة تسعى في مجملها لهدف سام نبيل قوامه وأد العجز في الميزان التجاري وضبط النفقات والمحافظة على سعر صرف الدينار والمحافظة على قوة الدينار متعافياً لمجابهة الغلاء والتضخم كما نناقش في كل عام مشكلة البطالة والفقر وارتفاع مستوى الأسعار ولدى استعراض الموازنة هذا العام اجد لزاماً علي ان ابحث في موضوعين هامين:

أولاً: الإرتفاع المتواصل بالأسعار خاصة المواد الأساسية وغير المشمولة بضريبة المبيعات والتي تزيد بمعدل ثلاثة مرات خلال العام الواحد ولدى العودة إلى الأرقام الواردة بالموازنة حول نسبة الإرتفاع تشير أن هناك استقراراً بالأسعار لا يتعدى ٢,٢٪ وهذا الرقم عكس الواقع تماماً كما جاء في قرار اللجنة، حيث تم الإعتماد على احتساب هذه النسبة من خلال الباحثين في دائرة الإحصاءات العامة بعد اخذ عينة من التجار في عدد من التجمعات السكانية وباعتقادي أن هذه الدراسة لا تعطي الرقم الصحيح كون التاجر سيتقيد بالأسعار التي حددتها وزارة التموين لتعبئة الإستبيان المعروض عليه من قبل الباحث الإحصائي.

وأما الموضوع الآخر فهو مشكلة البطالة والتي تحدثنا بها كثيراً فنظراً للتحول الذي حصل في المنطقة بعد توقيع معاهدة السلام وما تلاه من نشاطات اقتصادية كان اخرها المؤتمر الإقتصادي الذي عقد في عمان وما اقر من قوانين لتشجيع الإستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة بطبيعة الحال وهذا يستلزم خطة مدروسة لمعالجة هذه المشكلة من خلال دراسة سيكلوجية لمجتمعنا الأردني والعمل على تفعيل دور مؤسسة التدريب المهني وإنشاء مراكز لها في كافة المحافظات والعمل على التعاون ما بين مؤسسة التدريب ووزارة التربية والتعليم لتدريب الطلاب في السنوات المبكرة للدراسة حتى يتم كسر الحاجز النفسي لدى الشباب ليكونوا مستعدين للقبول بالمهن التي يقوم بها أكثر من ربع مليون وافد يرفض المواطن الأردني القيام بها. كذلك اطالب بالعمل على زيادة الأجور في القطاع الخاص للعمالة الأردنية.

إن دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية واجب وطني وضرورة ملحة لما لها من دور اساسي في توفير الأمن والطمانينة لإجتذاب رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بمطالب المحافظة والتي يشاركني بها الزميل طه الهباهبة فاود الإشارة هنا إلى:

أولاً: - دعوة وزارة السياحة إلى رسم خطة سياحية لتطوير قلعة الشوبك التي تعتبر أحد المعالم الأثرية والتاريخية في المحافظة وهي تخلو للاسف من الماء والكهرباء والمرافق الصحية.

- كذلك قضية المياه في الشوبك فاللواء يعيش ضائقة خانقة في مياه الشرب بشكل خاص ومياه الري بشكل عام

- توسيع الطريق السياحي الذي يربط الخط الصحراوي مروراً بالشوبك وانتهاء بوادي موسى.

أما فيما يتعلق بمدينة معان:

فمعان الصادقة الصابرة معقل ثورة العرب الأحرار والتي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس لتأمل من الحكومة الرشيدة وعلى رأسها سيادة الشريف زيد بن شاكر إيلاء مطالبها الجدية والإهتمام لإزالة

المعاناة فيزيد الإنتاج والعطاء لأردن الحسين العظيم.

فبعد أن كانت معان تمثل عاصمة سياسية واقتصادية إستقبلت الملك الشهيد المؤسس وصدر أول صحيفة أردنية (الحق يعلو) وكان فيها مركزاً حيوياً لسكة حديد الخط الحجازي هيأ فرص العمل لكثيرين من أبناء معان وأبناء الأردن.

وكانت بساتين الفاكهة والخضروات منتشرة في جميع أنحائها.

وكان قطاع النقل قطاعاً مزدهراً يعمل فيه الكثيرون.

وفي ظل تلك الظروف أنجبت معان الكثير من الرجال المخلصين الصادقين الذين عملوا بجد وإخلاص تحت القيادة الهاشمية لبناء الأردن الوطن.

ولكن الصورة في هذه الأيام أصبحت مختلفة تماماً فلم يعد مركز سكة الحديد مركزاً حيوياً واقفرت أراضيها وأصبح قطاع النقل قطاعاً ضعيفاً وفصلت العقبة عن المحافظة وشكل إقليم البترا وأغلق مصنع الزجاج وأصبح الطريق الصحراوي لا يمر من المدينة مما إدى إلى إرتفاع نسبة البطالة والهجرة الزائدة باتجاه العاصمة والمدن الأردنية الأخرى فهناك أحياء كاملة من أبناء معان في عمان والزرقاء والمفرق ورغم جميع الظروف الواردة تمت معاملة معان المدينة كبقية مراكز المحافظات فيما يتعلق بمقاعد الدراسة بالجامعات الأردنية واعتبرت أكثر حظاً حيث حرمت كلياً من مقاعد المكرمة الملكية.

كل هذه الظروف والعوامل السالفة الذكر شكلت عوامل ضغط نفسي واجتماعي على سكان معان وزادت الهجرة من المدينة طلباً للرزق فأصبحت المدينة الوحيدة في العالم التي يتناقص عدد سكانها.

لذا لا بد من جهد مكثف وسريع فإنني أطالب الحكومة بالعمل الجاد والسريع لتنفيذ جملة مطالب

ملحة وعاجلة والتي ستؤثر إيجابياً في تغير الدورة بالمدينة.

١ - إقامة جامعة حكومية أو نواة لجامعة لاستقطاب الطلاب من كافة أنحاء المملكة ما يعود بالنفع المعرف والعلمي والثقافي على المنطقة.

٢ - إقامة إسكان الشيدية في المدينة نظراً لتوفر البنية التحتية الكاملة حيث أن هناك أكثر من ثلاثة آلاف عائلة سيؤدي إسكانهم في المدينة إلى إعادة النشاط الإقتصادي والاجتماعي.

٣ - توزيع الأراضي الزراعية المحيطة بواقع ٥٠ دونم لكل رب اسرة لمجابهة البطالة وزراعتها بأشجار الزيتون حيث توفر المياه السطحية ويتم التوزيع ضمن شروط وأسس موضوعية وإقامة السدود الترابية وتفعيل دور صندوق الاقراض الزراعي.

٤ - إنشاء منطقة حرة في المحافظة يعتبر توجهاً إيجابياً يحمل الكثير من الفوائد من خلال اجتذاب الإستثمارات وإقامة المشاريع كما أن ربط المناطق الحرة التي أرجو إقامتها في معان بخط سكة حديد مع ميناء العقبة ينقل عبره جميع البضائع من ميناء العقبة ومن ثم يتم نقلها بالشاحنات من معان يحقق فوائد مزدوجة لما يحققه من تخفيض حركة الشاحنات إلى العقبة للحفاظ على جمالها السياحي وانعاش الحياة الاقتصادية في معان.

٥ - إنشاء مستشفى عسكري في محافظة معان رديفاً للمستشفى الحكومية ليؤدي الخدمة الصحية لأبناء المحافظة.

٦ - إنشاء مدينة صناعية في معان حيث تم استملاك الفي دونم لهذه الغاية.

٧ - السماح لأصحاب الشاحنات في المحافظة بنقل الفوسفات من منجم الشيدلية دون احتكار النقل لشركة أو شركتين.

ولا يفوتني أن أشكر معالي

وزير الصحة على إخراج مستشفى التوليد إلى حيز الوجود في بناء جديد إضافي مطالباً معاليه تنفيذ وعده قبل حوالي شهرين بتأمين جهاز تصوير طبقي محوري والعمل على تزويد المستشفى بالكادر اللازم وتغيير أجهزة العناية الحثيثة.

كما أشكر معالي وزير الأشغال على اهتمامه المتواصل بالطرق بالمملكة وأطالبه العمل على السرعة في إنجاز المشروع الكبير طريق رأس النقب العقبة وأشكر معالي وزير الثقافة على إنجاز المركز الثقافي في معان وأطالبه بدعم مشاريع وزارة الثقافة فيما يتعلق بتعميم المراكز الثقافية والمكتبات في المحافظة ودعم اللجنة الوطنية لدعم الثقافة والفنون.

وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يحفظ قائد هذا الوطن الحسين المعظم الذي هو عنوان الاستقرار والأمن والرخاء فبفضله وحنكته تجاوز الأردن حدود مساحته الجغرافية فأصبح ملء الدنيا عزاً ومجداً وأن يحفظ الله سمو ولي عهده الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، الزميل سالم الزوايدة، والمتحدث الذي يليه عبد الرحيم عكور.

السيد سالم الزوايدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمين

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اسمحوا لي أن أؤكد في بداية كلمتي هذه.. أن لرعاية سيد البلاد الحكيمة والحثيثة وتوجيهاته السامية وعزمه الأكيد على بناء نهضة البلاد وتعزيز استقرارها منذ توليه سلطاته الدستورية حتى يومنا هذا لهو جزء

من افتخارنا بقيادتنا الهاشمية وحكمتها في دفع مسيرة البلاد نحو شاطئ الأمان برغم ما عانته منطقتنا خلال العقود الماضية.. وها نحن والحمد لله نعيش نهضة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية.. جعلت الأردن وشعبه وقيادته محط أنظار العالم وإعجابهم المستمر.

معالي الرئيس

الزملاء النواب

في البداية نشكر اللجنة المالية رئيساً وأعضاء لما بذلوه من جهد صادق لإنجاز هذه الموازنة.

كما أشكر القطاعين العام والخاص لما بذلوه من جهد مخلص وصادق لإنقاذ هذا البلد والإنطلاق به نحو اقتصاد مستقر وهذا حتماً سينعكس على المستوى الإجتماعي والسياسي والنفسي عند فئات المجتمع.. ونقدم الشكر للدول الشقيقة والصديقة التي ساهمت في دعم مسيرة اقتصاد هذا البلد.

كما أود أن أعلق على بعض مرتكزات الموازنة لعام ١٩٩٦ وذلك بالتأكيد عليها لما لها من أهمية ويجب أن تأخذ الأولوية في سلم أولويات الحكومة وبرامجها القادمة.

القوات المسلحة:

إن القوات المسلحة قرة عين الحسين وهي أمله وأمل الوطن ومحط الرجاء ومثال الإخلاص والتضحية.. يجب أن تولى كل عناية في زمن الحرب والسلم على السواء لأنها القلعة التي تتحطم عليها وأمامها أحلام وأهداف الطامعين فنحن مع تأكيد الموازنة على ما ورد في برنامجها من توفير مخصصات وتطوير قدرات وتنمية وكفاءة.. نأمل أن يرافق ذلك تحسين شامل للأفراد معيشياً وتقنياً من خلال تأمين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والدفاع المدني بالمعدات الحديثة لكي تواكب دول العالم المتقدمة مع تأكيدنا على دعم موازنة الخدمات الطبية الملكية وتوفير الأجهزة الحديثة وتوفير العلاج لأننا على يقين

من أن سمعة هذا الصرح الطبي مميز داخلياً وخارجياً وهي محط إعجاب الكثيرين وافتخارنا المستمر.

الموظفين:

مع تاكيد الحكومة علي تحسين الظروف المعيشية للعاملين في اجهزة الدولة المختلفة من مدنية وعسكرية والمتقاعدين المدنيين والعسكريين باتت لا تكفي لسد الحاجات المتزايدة باستمرار في ظل الغلاء الذي رافقه استقرار في الرواتب ادى إلى عجز في موازنة العائلات التي تعتمد في حياتها على الراتب الشهري.

مما يودي بالتالي إلى الإنعكاس على الأداء الوظيفي وبالتالي على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية لذلك نامل في ظل عدم توازن المعادلة ما بين الغلاء المستمر والمتسارع واستقرار الرواتب وقلة الزيادة السنوية أن تنظر الحكومة إلى رفع الرواتب بشكل يتوازن مع غلاء الأسعار حتى نصل إلى مستوى التطوير الإداري السليم الذي نامله من القطاع العام ونؤكد عليه في كل مناسبة، وهنا أوكد انه لا تطوير إداري ومواكبة لروح العصر إلا بالمستوى المعيشي الكريم والكامل للمواطن سواء أكان موظفاً في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وهنا أود أن أُعرج على قضية هامة ولها علاقة أساسية بالمواطن الا وهي أن جميع المستوردات الأردنية من كافة المواد إذا كانت ستبقى حكراً على فئة واحدة دون غيرها فإن ذلك ضد مصلحة المواطن الذي يطمح أن تتوفر له السلع باستمرار وباكثر من صنف وأن تكون العلاقة في السوق تنافسية ما بين المستوردين لتنعكس بالتالي على المواطن بعدم رفع الأسعار.. لأن أي تنافس ما بين سلعة واحدة في السوق هو حتماً من مصلحة المواطن لذلك نطمح إلى السماح بالإستيراد العام لكل راغب بذلك وعدم إحتكار

المواد المستوردة بفئة كل همها الربح بعيداً عن نظرية مصلحة الوطن والمواطن أولاً.

جيوب الفقر:

في ظل مواصلة الحكومة في السيطرة على جيوب الفقر وما نلمسه من زيادة في نسبة البطالة وزيادة عدد الخريجين الراغبين بالعمل الوظيفي فإن المعادلة تصبح صعبة وبحاجة إلى حلول جذرية نبدأها من توعية المواطنين نحو العمل المنتج بعيداً عن الركون والحلم بكرسي الوظيفة والتوجه نحو العمل الفردي والجماعي في القطاع الخاص مع الأخذ بعين الإعتبار ما جاء في خطاب قانون الموازنة الذي أكد على أن جزءاً كبيراً من فرص العمل تذهب إلى العمالة الوافدة وسبب ذلك كما قالت الحكومة في خطاب الموازنة هو عزوف العاملين الأردنيين عن القبول بفرص العمل المتاحة والأجور المعروضة وهنا نعلق بأن المشكلة ذات شقين - جانب تتحمل الحكومة وزره وجانب آخر يتحمله قطاع العازفين عن العمل.. بالنسبة للحكومة فإنها تعلم علم اليقين أن الرواتب المقدمة للأردنيين لا تفي في أغلب الأحيان بثمن المواصلات وعلبة السجائر ومع تحديد الدولة دخل الأسرة الشهري للفقر المطلق هو ١١٩ دينار للأسرة التي تدفع إيجاراً شهرياً لسكنها و٩٧ للأسرة التي لا تدفع إيجاراً شهرياً لسكنها.. وهنا تعلم الحكومة الرشيدة أن معدلات الرواتب للعامل الأردني في القطاع الخاص غالباً ما تكون تحت سقف المئة دينار وهذا رقم تفائلي في ظل الغلاء، الذي تحدثنا عنه وارتفاع أجور البيوت وعدم توفر الدخل الشهري نهائياً.. فهل سنبقى نعالج واقعنا بالندوات والمحاضرات والتوصيات بعيداً عن الواقع والحلول الجذرية العملية.

فكيف لإنسان بالمواصفات التي ذكرتها سابقاً أن يعيل أسرة ويفتح بيت ويبني مستقبلاً مشرقاً

وهنا تبقى الكره في ملعب الحكومة فإنها في خطاب موازنتها اكدت على وجود العاملين الوافدين وهي التي ما زالت تمنحهم التصاريح ونشاهدهم في حياتنا اكثر من مشاهدة أولادنا فماذا لو قامت الحكومة بوضع حد للعمالة الوافدة وإيقاف فوري لدخول العمالة الوافدة وعمل جولات استكشافية على الواقع لضبط الأمور.. ولو أن صاحب العمل وضع امام خيار العامل الأردني في ظل عدم وجود العمالة الوافدة فإنه حتماً سيخضع للعامل الأردني ويعامله بأجور السوق الواقعية والتي إنقرضت منذ عشرة سنوات ويزيد.. وهنا ننظر إلى الجانب الخاص بالعازفين عن العمل ونقول لهم إننا في عصر لم يعد العمل عيباً ولكن الإستجداء وانتظار احلام الليل لتتحقق في النهار فإن ذلك ضرباً من الخبال.. شمروا عن سواعدكم واعملوا كي تعيشوا والرزق الحلال موجود ولكن لا تتركوا الساحة للمنافسة الوافدة.

وهنا يجب أن ننظر بعين الرعاية باستمرار إلى القطاعين العام والخاص معاً والقطاع الخاص الذي يعيش افقر في بعض قطاعاته مع القطاع العام يحتاج إلى التامين الصحي الشامل سواء أكان عاملاً في الدولة او عاطلاً عن العمل وينطلق مطلبنا هذا من أن المواطن القائم بواجباته كاملة يجب أن ياخذ حقوقه التي يجب أن تؤديها له الدولة.

التطوير الإداري:

بالنسبة إلى التطوير الإداري نؤكد على اللامركزية في اتخاذ القرار وذلك يسهل على المواطن إنجاز معاملاته المرتبطة بدوائر الدولة بيسر وسهولة مع التاكيد على وجود الرقابة الإدارية الفاعلة والنشطة القادرة على متابعة التساهل في معاملات المواطنين مع عقد الدورات باستمرار للتوعية بالقوانين وتطبيقها باسهل وأيسر الطرق وأن القانون وجد للتسهيل لا للتعقيد على المواطن.. مع الإحترام

المقدس لوقت المواطن وعدم هدره الذي هو جزء مهم ينعكس على الإنتاج وبالتالي على الاقتصاد السرعة في الإنجاز تؤدي إلى السرعة في النمو.

معالي الرئيس

الزملاء النواب

فيما سبق تحدثت باختصار عن هم المواطن الأردني الممتد من الرمثا وحتى العقبة ولكن هناك هموم خاصة اعيشها كنائب وكمواطن ليس في دائرتي الإنتخابية التي شرفتني بتمثيلها ولكن في الجنوب كامل: الجنوب الذي احتضن الثورة العربية الكبرى عند انطلاقها وسار معها يداً بيد حتى أصبحت مملكة أردنية هاشمية نفاخر بها العالم، ولكن الجنوب الذي قدم الكثير من الشهداء والتضحيات الكبيرة ليكون هذا الوطن عزيزاً مهاب الجانب نراه اليوم بحاجة إلى دعم الحكومة اكثر من السابق وهنا دعوني انقلكم معي إلى الجنوب الذي امثله عبر هذه الدقائق

وهذه دعوة اقدمها إلى سيادة رئيس الوزراء وطاقم حكومته الكريمة والاخوة النواب لزيارة أبناء الجنوب والوقوف على واقع الحال لتعرفوا كم يعاني ابناء الجنوب لأني على يقين بانه من يزور الجنوب ويقف على واقع الحال سيقف مطالباً للجنوب، لانه أصبح يملك اولوية الحق في المشاريع والتنمية وتطوير وسائل الحياة البدائية - الصورة قاتمة ولكن الواقع اسوأ.

البطالة:

إن البطالة في مناطق بدو الجنوب تختلف عن غيرها في محافظات المملكة الأخرى لأنه في الجنوب العاطل عن العمل خلفه عائلة عاطلة عن الحياة فالمواطن الذي لا يجد عملاً في الجنوب في المصانع او في العقبة يموت جوعاً هو وعائلته لان بدو الجنوب لا توجد لديهم بدائل مثل البدائل المتوفرة في المحافظات الاخرى وهذا يجعلني أطالب الحكومة بتخصيص نسبة من الوظائف في

المصانع والمشاريع القائمة في الجنوب لبدو الجنوب خاصة مثل الفوسفات - الإسمنت - مؤسسة الموانئ، سكة حديد العقبة وكذلك المشاريع الموجودة في المدورة وحوض الديسه وسهل الصوان وهنا اسأل الحكومة وهذا سؤال اريد الإجابة عليه ما هي نسبةالبطالة والفقر في الجنوب مقارنة مع باقي محافظات المملكة الأخرى.

الطرق :

لا احد من ينكر بان الأردن يمتلك شبكة مواصلات تصل لكل المدن والتجمعات السكانية وأوجه شكري لوزارة الأشغال العامة ممثلة بمعالي وزير الأشغال العامة لاهتمامها بالطرق وكلي أمل أن تؤخذ مطالبي التالية بالإهتمام البالغ لاهميتها..

١ - العمل على تحسين الطريق الواصل من مثلث قرية القريقرة وإيصاله إلى تجمع فينان.

٢ - العمل على إنهاء طريق نملة وطريق دلاغة.

٣ - فتح طريق من وادي اليتم إلى قرية تتن.

٤ - ربط طريق الذيسه بطريق معان - المدورة لما لهذا الطريق من أهمية في خدمة المنطقة وتنميتها وكذلك أهميتها كطريق بديل في فصل الشتاء عند إغلاق طريق رأس النقب بسبب الثلوج.

٥ - العمل على إكمال طريق رأس النقب - الفرش.

٦ - إكمال طريق الحميمة لأهميتها من الناحية السياحية.

٧ - عمل نفق مشاة في بلدة الحميمة كون الطريق العام يمر من منتصف البلدة.

٨ - العمل على فتح الطرق الزراعية في منطقة جرف الدراويش.

٩ - العمل على تحسين طريق رم.

١٠ - إكمال طريق الحسينية - الجفر.

١١ - إكمال طريق المحمدية - المنشية.

التعليم :

أيها الاخوة إن الحديث عن التعليم عند بدو الجنوب يحتاج إلى وقفة ولكنني أوجز بشكل مختصر.. نبدأوها من معاقبة المعلمين ونفيهم إلى الجنوب وننهيها بدمج الصفوف.. هذا مع دخولنا الى عام الفين وطموحنا إلى تعليم شامل لكل أبناء الوطن.

إن بعض المدارس التي يتعلم بها أبناء الجنوب لا تصلح للتعليم وذلك لصغر مساحتها ولعدم اكتمال الشروط الواجبة للتعليم السليم.. وهنا نسأل لماذا جمع الصفوف في بعض المناطق المدرسين موجودين وبحاجة إلى تعيين ومن ابناء المنطقة.. وهنا نسأل وهل التعليم الجماعي تعليم سليم ويخرج جيل قادر على استيعاب الواقع ومستجداته.. وكلنا يعلم نحن نجمع الصفوف وفي باقي المحافظات وصلت المدارس إلى القمة في أساليب التدريس والمستلزمات والمنافسة للمدارس العالمية وأذكر بعض المناطق التي تريد مراجعة من قبل وزارة التربية والتعليم وهي الهاشمية والمحمدية ورأس النقب ودبة حانوت، والقريقرة، وبير مذكور، والقطرانة، ودلاغة (الرسيس) والراجف.

الصحة :

أتمنى على الحكومة توفير المراكز الصحية الشاملة بكوادر طبية وأجهزة متطورة وسيارات إسعاف فوري في مراكز متوسطة لخدمة القرى المترامية على رقعة أراضي بدو لجنوب ولبعدها عن مراكز المحافظات، مثل المريغة، والديسه، وقرى النعيمات.

الشباب :

كما تعلمون بأن الشباب هم أمل الأمة وشريانها النابض بالحياة وهم رجال الغد ولا أدري كيف أطرح هذه القضية والبنية التحتية للشباب المنتج الواعي غير متوفرة فالتعليم يواجه مشكلة وعدم توفر جامعة.. وعدم وجود أندية يجعل شباب الجنوب بلا ثقافة أو اطلاع على مستجدات الحوار.. نتمنى من الحكومة إعطاء هذا الأمر الأهمية

وإنشاء الأندية الثقافية بمساعدة أبناء المنطقة، وتفعيلها بالزيارة والحوار والاستقطاب.

المرأة :

تفعيل دور المرأة والقطاع النسائي وتثقيف المرأة البدوية تؤكد عليه الحكومة باستمرار.. نتمنى إنشاء الجمعيات التعاونية في القرى النائية وعقد الدورات الثقافية التي تساعد المرأة في تعلم العديد من المهن اليدوية والإهتمام بخريجات الجامعات والمعاهد وذلك بتعينهن في مناطق سكناهن.

الإعلام :

إن التغطية التي يحظى بها الجنوب وبدو الجنوب من الإعلام والتعريف بتلك المناطق والوقوف على احتياجاتهم تكاد تكون لا تذكر فكلنا يعرف مناطق المملكة وكم زارتها الكاميرا لبيان جمالها والوقوف على همومها ولكننا نجد مواطننا الاردني لا يعرف من الجنوب وبدوه إلا البتراء ووادي رم نتمنى التعريف ببدو الجنوب ومناطقهم من باب المعرفة بالشيء ننتظر ذلك من إعلامنا الكريم، علماً بأن هناك بعض المناطق التي لم يصلها البث التلفزيوني مثل دلاغة، وقرى وادي عربة.

السياحة :

مع توفير العديد من الأماكن السياحية الأثرية والإسلامية المتواجدة في المنطقة الجنوبية مثل الحميمة وأثار بيضة، والقلاع الإسلامية إلا اننا نجد الإغفال من السياحة لهذه الأماكن سواء على الخارطة السياحية أو التعريف بها للمواطن إعلامياً.

الأراضي :

نرجو من الحكومة الإسراع بتسوية المقاسم العشائرية وذلك للإستفادة من هذه الاراضي وزراعتها والعناية بها لتكون جزء من الإكتفاء الغذائي الذي نطمح اليه، وكذلك أطالب بتوسيع مخطط قرية رم ومخطط قرية أبو اللسن وكذلك تنظيم مخطط قرية الرويحاء لعشائر العمران على الطريق الخلفي لمدينة العقبة.

المياه :

١ ـ العمل على حفر بئر ارتوازي لتزويد كل من قرية رم وقرية الشاكرية وقرية الصالحية.

٢ ـ تزويد كل من بلدة الحميمة وعسيله ودبه حانوت من حوض مياه القويرة كون المياه التي تصلهم حالياً يشكو منها المواطنون بأنها غير صالحة للإستخدام البشري، وبناء خزان للماء في دبة حانوت.

٣ ـ العمل على بناء خزان ماء لقرية المحمدية، محافظة معان.

٤ ـ العمل على حفر بئر في بلدة القطرانة كون المواطنون يشكون من عدم صلاحية المياه.

٥ ـ توفير الصهاريج لإيصال المياه إلى تجمعات البدو في البادية وتخفيض اثمان المياه كون ثمن صهريج المياه مرتفع.

٦ ـ إيصال المياه لتجمع عشائر الاحيوات في تجمع الشامية/العقبة.

الكهرباء:

بعض التجمعات السكانية في الجنوب مازالت تفتقر إلى التيار الكهربائي ونأمل من الحكومة إيصال التيار الكهربائي على حساب فلس الريف وهي:

١ ـ تجمع الطويل.

٢ ـ الحي الشمالي في بلدة المريغة.

٣ ـ تجمع عسيلة.

٤ ـ إكمال كهربة الريشة.

٥ ـ الحي الشمالي في قرية أبو اللسن.

٦ ـ حي الذروة ـ منطقة الراجف.

٧ ـ إيصال التيار الكهربائي إلى تجمع الشامية/العقبة.

الإتصالات:

مع الشكر لوزارة الإتصالات والبريد ممثلة بمعالي وزير الإتصالات والبريد على جهودهم في إيصال الخدمة الهاتفية إلى معظم المناطق في قرى بدو الجنوب، متمنياً على الحكومة ومعالي الوزير الكريم

إيصال الخدمة الهاتفية للمناطق التالية.

١ - قرى وادي عربة.
٢ - قرية الشاكرية.
٣ - الفال والمنيشير.
٤ - المزفر.
٥ - رأس النقب.
٦ - الراشدية.
٧ - دبة حانوت.
٨ - تجمع عسيلة.
٩ - طاسان، سويمرة، الأبيض، سد السلطاني.
١٠ - المدورة.

التقسيمات الإدارية:

اطالب الحكومة باستحداث مديرتي قضاء في كل من تجمع قرى حوض الديسة، وفي تجمع الرح، الجرباء، المنشيه.

معالي الرئيس

الزملاء النواب

في نهاية حديثي عن موازنة ١٩٩٦ والمطالب العامة والخاصة للمواطنين وأبناء منطقتي.. لا ننسى أن نسجل للحكومة انجازاتها على رقعة الوطن كله ولكننا نطمح إلى المزيد مع معرفتنا الكاملة بموارد هذا البلد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، الزملاء كنت قد طلبت من الزملاء طالبي الحديث في بداية جلسة نقاش الموازنة وسجل (٤٢) زميل إلا انه بعد ذلك توارد لي اسماء (١٠) زملاء يطلبون الحديث برغم إعلاني إنني لن اضيف اسماء أخرى للأسماء التي سجلت إنما مع هذا الراي للمجلس الكريم. الزملاء العشرة هم التالية اسمائهم: عبد الرحيم عكور، أنور الحديد، بسام العموش، احمد الكساسبة، إبراهيم زيد، همام سعيد، عبد الحافظ الشخانبة، حاتم الغزاوي، محمد داودية، بالإضافة إلى الدكتور ذيب عبدالله الذي كان غائب عندما ورد اسمه بالحديث.

الشيخ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

شكراً معالي الرئيس.

اعتقد أن الحديث في الموازنة العامة حق لكل نائب ومن حالت ظروف دون تسجيل اسمه في الوقت الذي حدده معاليكم ما اظن أن المجلس الكريم سيحرمه من حقه في الحديث وبارك الله فيكم.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، تماماً حقيقة مسلم فيها الحق لكل زميل ان يتحدث، لكن حقيقة مسلم فيها ان الرئاسة تنظم ايضاً الية الحديث ايضاً نوضع في موضع صعب غير معقول، ارجو من الزملاء ان يختصروا بالحديث ما أمكن.

الشيخ عبدالرحيم العكور والذي يليه أنور الحديد.

السيد عبدالرحيم العكور:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

الأخوة الزملاء ..

اننا في هذا اليوم نقف للنناقش موازنة عام ١٩٩٦ والمقدمة من الحكومة الموقرة، وساجتهد بأذن الله تعالى أن أكون موضوعياً في طرق المناقشة لذات الموازنة بعيداً عن اي موضوعاً اخر، واقول:

يواجه الأردن - مثل باقي دول العالم الثالث - مجموعة من التحديات، ولعل ابرز هذه التحديات يتمثل بكيفية زيادة الإنتاجية للموارد البشرية لزيادة دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين مما يمكن الدولة من وقف حرب الأسعار وكبح جماح التضخم والقضاء على البطالة وتضييق شريحة الفقر. وهذا يتطلب من الحكومة أن تستخدم الأدوات الملائمة باستعمال السياسات المالية والنقدية الفعالة، وبتامين البيئة الإستثمارية القادرة على استقطاب وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية للإستثمار.

معالي الرئيس..

الأخوة المحترمين..

ولما كانت موازنة الدولة هي إحدى الأدوات المهمة لتعديل الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية، نقول فهل راعت الموازنة المطروحة أمام

مجلسكم الكريم - بصفتها أداة تصحيح اقتصادي للدولة - الأولويات عند إعدادها وأعطت اهتماماً متزايداً للإنفاق الإستثماري دون الإخلال بالإنفاق الإستهلاكي؟ وهل تم كسر التقليل المألوف في مناقشة الموازنة لدى عرضها على مجلسكم لتكون موازنة شاملة تلبي كافة متطلباتنا الوطنية؟

- إذا كانت الضرائب لعام ١٩٩٣ قد أرهقت كاهل المواطن، وإذا كانت دخول الأفراد تتآكل بفعل التضخم والإرتفاع الحاد في الأسعار على صعيد الواقع فكيف يمكن زيادة الإيرادات الضريبية بعد هذا التزايد المستمر فيها.

- وإذا تبين أن زيادة الضرائب تأتي من التزايد المستمر في ضريبة المبيعات التي بلغت نسبة الزيادة فيها عن العام السابق ٣٣,٥٪، ولما كانت هذه الضريبة غير مباشرة، فإنها انعكست - وكما هو ملموس على صعيد الواقع - بزيادة حادة في الأسعار وبطريقة عشوائية يكتوي بنارها المستهلك صاحب الدخل المحدود.

إن الموازنة الهادفة والتي هي أداة تصحيح اقتصادي هي الموازنة التي تركز على زيادة الإيرادات غير الضريبية تساندها سياسات اقتصادية فاعلة وبالرجوع إلى قانون الموازنة وتحليلها فإننا نتساءل عن دور بعض المؤسسات المستقلة في رفد العوائد والأرباح كالمؤسسة الإستهلاكية وسلطة الكهرباء الأردنية ومؤسسة النقل العام، أين فوائض هذه المؤسسات ولماذا لا تظهر في الموازنة العامة للدولة كما دخلت فوائض المؤسسة الأردنية للإستثمار ومؤسسة الموانئ وعائدات التعدين؟

ومن هنا وأتساءل كيف يبسط مجلسكم الكريم رقابته على موازنات المؤسسات المستقلة والتي أخشى أنها تتعثر كما تعثرت في السابق مؤسسات مدتها الحكومة أموال طائلة وسلفاً متكررة رغم تعثرها المستمر مما أدى إلى هدر المال العام وضياعه وبدلاً من أن تكون هذه المؤسسات والشركات المتعثرة مصدر إيراد يرفد الإيرادات المحلية،

أصبحت عبئاً على خزينة الدولة، في حين أن هناك مؤسسات تنموية أولى بالرعاية والإهتمام، كجامعاتنا الرسمية التي لم تنل حظاً هذا العام من اهتمام الحكومة بصفتها مؤسسات تربوية تنموية علماً بأن الأردن معني بانتهاج مبدأ التنمية للقو ى البشرية، والحكومة على علم بما تعانيه هذه الجامعات من نقص في السيولة التي توثر على تنفيذ خططها التعليمية، وكم نتمنى على الحكومة أن تدرس موازنات الجامعات مع موازنة الدولة بحيث يعالج عجز هذه لموازنات ضمن اسس سليمة، فإن كان هذا العجز مبرراً فلا بد أن يغطى من الموازنة العامة دون ترك الأمور معلقة. وأتساءل وهل يعقل أن يبقى دعم الجامعات لعام ١٩٩٦ فقط مبلغ سبعة ملايين دينار كما كان في عام ١٩٩٥، علماً بأن هناك جامعتين جديدتين تتقاسم هذا المبلغ، أليست هذه الجامعات أولى بالدعم من بعض الموسسات المتعثرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر بنك البتراء.

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء..

وان ما يقلل من أثمن هذه الموازنة كأداة تصحيح اقتصادي تبنته الحكومة لمعالجة قضايا الفقر والبطالة هو عدم مراعاتها الأولويات، كالاهتمام المتزايد بالإنفاق الاستثماري دون الإخلال بالإنفاق الاستهلاكي وبخاصة الإنفاق على الخدمات الإجتماعية ومخصصات الدعم للسلع الأساسية.

إننا نطالب الحكومة بأن لا يكون هاجسها في إبراز وفر كبير بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية على حساب الأهداف الأساسية في محاربة الفقر والبطالة، ونحن مع ضرورة دراسة النفقات الجارية لضغط الإنفاق في النفقات التشغيلية وبعض التجهيزات غير الضرورية لتحقيق وفر نرفد به المواد التي تعالج مشكلة الفقر والبطالة مثل: صندوق المعونة الوطنية، مؤسسة التدريب المهني، وصندوق

التنمية والتشغيل - فهذه المؤسسات لم تنل العناية الكافية حظها كحظ الجامعات الرسمية، ونحن نطالب أن ترقى هذه الموازنة لتكون أداة تصحيح اقتصادي واجتماعي بحيث تلبي احتياجات الناس ولو بصورة جزئية.

معالي الرئيس ..

الأخوة الزملاء

وبتتبعنا لحركة المتغيرات الاقتصادية وأبعاد ومرتكزات مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٩٦ فإننا نسجل الملاحظات التالية:

١ - جاء في خطاب قانون الموازنة العامة ص٤: «هذا وما زالت الإستثمارات في قطاع البناء والإنشاءات تطغى على التكوين الرأسمالي وقد شكلت خلال الفترة (٩٣-٩٥) ما نسبته ٧٨,٥٪ من الإستثمار.

ولما كان هذا مؤشر غير صحي فلا بد من تفعيل السياسات النقدية لترفد السياسات المالية بحيث يتدخل البنك المركزي مباشرة للتأثير في حجم الإئتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري الخاص بإقامة المباني وشراء الأراضي والمنشآت العقارية لتقييد إقامة المباني والإنشاءات ولتحقيق نوع من التوازن بين التمويل العقاري وبين تمويل المشاريع الاستثمارية.

٢ - كما أن هناك تضارباً في السياسات المالية والمثال على ذلك قول معالي وزير المالية «ويعتبر مشروع الموازنة ركناً أساسياً في رفد مسيرة التنمية ودعم المدخرات الوطنية من خلال ضبط الإنفاق العام الحكومي الاستهلاكي وزيادة فائض الموازنة وتعظيم استثمارات القطاع العام».

ويقول معالي الوزير «ويجيء مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين أيديكم أيها الزملاء متوازناً» هكذا يقول معالي الوزير بدون عجز بعد أخذ المنح والمساعدات بعين الإعتبار.

والسؤال الذي يفرض نفسه يا

معالي الوزير هو كيف يكون متوازناً. وهل أموال الغير موارد ذاتية للأردن لنا وهل المنح والمساعدات عائد وطني للأردن، أليس هناك ثمن لهذه المنح والمساعدات، مجموعة من الأسئلة تثار وكنا نتمنى أن يضع معالي الوزير الأمور في نصابها ويعترف بالعجز في الموازنة، لأن التقسيمات الفنية لها كموازنة جارية، وموازنة رأسمالية، وموازنة تمويل لا تخفي العجز الحقيقي. فمشروع الموازنة لعام ١٩٩٦ يظهر عجزاً بقيمة (٢٧١) مليون دينار تقريباً وفي حالة استبعاد المنح والمساعدات التي لا تمثل إيراداً ذاتياً يصبح عجز الموازنة بحدود (٤٣٤) مليون دينار وهذا ما أشار إليه تقرير اللجنة المالية الموقرة.

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء

وجاء في تقرير الموازنة في الصفحة «٥» بأن واردات الأردن ستصل عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٥٠ مليون دينار، وهذا يعني أنه يشكل حوالي ١٠٠٪ من ناتج الأردن المحلي الكلي. ولما كان معظم هذه الواردات هي واردات إستهلاكية فإن ذلك يعني أن واقع الاقتصاد الأردني مستقبلاً سيكون مؤلماً ومتعباً.

وهذا يتضارب مع أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي الذي أشار إليه معالي الوزير وفي الصفحة (الرابعة) من تقريره المالي، ولذا لا يلمس المواطن على صعيد الواقع إلا زيادة في التبعية الاقتصادية، وزيادة في التضخم وزيادة في الفقر والبطالة ولن تغني الشعارات المدفوعة عما يعانيه هذا الشعب في غالبيته من تدني مستوى المعيشة.

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء

وفي ضوء التحليل الدقيق للسياسات المالية والسياسات الاقتصادية التي أشار إليها خطاب الموازنة وبحضوري جزئياً مع الأخوة الزملاء في اللجنة المالية واطلاعي فإنني أسجل ملاحظاتي التالية:

أولاً: لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وللتوجه نحو تحقيق الاعتماد على الذات أوصي بما يقتضي السياسات النقدية الفاعلة لما يلي:

١ - توجيه التسهيلات الائتمانية لتمويل قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتمد على الإبتكار والإبداع والإنتاج الذاتي.

٢ - توجيه التسهيلات الائتمانية نحو الصناعات الزراعية لتخفيف معاناة المزارعين الذين تكبدوا الخسائر الجسيمة هذه السنة بسبب تدني الأسعار، الأمر الذي اضطر العديد منهم إلى اتلاف محاصيلهم الزراعية المختلفة.

٣ - توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المشاريع الصناعية التي تنتج السلع التصديرية لتعزيز الصادرات بدلاً من توجيهها نحو المشاريع السياحية حيث انه من المعروف عند الاقتصاديين وعلماء الاستثمار والمالية أن الدخل المتأتي من السياحة ورسوم المرور يطلق عليه (الدخل المتطاير) وذلك لسرعة تأثره بالقلاقل والكوارث الطبيعية كما حصل في العقبة مؤخراً.

ثانياً: والتقي مع اللجنة المالية بملاحظاتها التالية:

- إن الأسعار المعلن عنها في خطاب الموازنة لا تعكس حقيقة ارتفاع الأسعار المستمر وتكاد تكون هذه النسبة مضللة.

- إن ما خصص من زيادة الرواتب لا يتمشى مع ارتفاع الأسعار الحقيقية التي يعاني منها المواطن يومياً، وانا مع اللجنة في الطلب والإصرار على الحكومة الموقرة بزيادة مجزية كما وعد سيادة رئيس الوزراء يوم رده على لجنة التموين وقال بالحرف الواحد مخاطباً مجلسكم الكريم أن الحكومة ملتزمة بزيادة مجزية منذ بداية العام ٩٦، واعتقد انها شطارة من الحكومة ان تلجا إلى قضية الشهر الخامس من سنة ٩٦ لكي يطلب مجلسكم الكريم أن تبدأ من بداية العام، واعتقد أن الحق احق أن يتبع

فرجائي معالي الرئيس من سيادة رئيس الوزراء وهو الوفي أن يوفي بتعهده الذي قطعه على نفسه بأن تبدأ الزيادة من بداية العام وزيادة مجزية كما وعد سيادته.

واختلف مع اللجنة المالية برفع الدعم عن رغيف الخبز وإعطاء مبلغ نقدي للفقراء بافتقار آلية مناسبة الفاعلة ولغياب الضمير في كثير من الاحيان.

لا بد من مراجعة توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة لعام ٩٥ حيث لم ينفذ معظم هذه التوصيات، وما قيمة مثل هذه التوصيات إذا كان مصيرها كمصير توصيات عام ٩٥.

إنني مع توجهات اللجنة المالية الموقرة بضرورة رفع راتب التقاعد لمن يخضعون لمظلة الضمان الاجتماعي ليساوي راتب التقاعد لنظام الخدمة المدنية والعسكرية.

وقد سبق ان اوصت اللجنة المالية لعام ١٩٩٥ بنفس التوصية وأرى انه آن الاوان لكي تخرج الى حقيقة الواقع، فحتى يستجاب لهذا الطلب ويتفضل القائمون على هذه المؤسسة بتقديم قانون يحقق المساواة بين افراد الوطن الواحد ممن يخضعون للضمان ويخضعون لنظام التقاعد المدني.

وفي الختام أرجو الله ان يوفق الحكومة لتاخذ بتوصيات المجلس الكريم وأن تاخذها على محمل الجد وتخفف المعاناة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الاستاذ أنور الحديد والمتحدث الذي يليه الاستاذ بسام العموش.

السيد انور الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إننا نرحب بما جاء في خطاب الموازنة من تقييم شامل لاداء الاقتصاد الاردني ومؤشراته الايجابية في سنة ١٩٩٥، والسنوات السابقة التي شملها برنامج التصحيح الاقتصادي، وكذلك توقع استمرار هذه المؤشرات الايجابية في سنة ١٩٩٦، والسنوات اللاحقة، لا سيما في مجال النمو الاقتصادي الجيد الذي يؤدي الى تحسين مستوى معيشة المواطن الاردني وتخفيف معدلات البطالة، ويساعد الحكومة على مزيد من الاعتماد على الذات في تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية.

ونقدر هنا نجاح الحكومة الرشيدة في تقليص العجز في موازنتها وارتفاع وفر الموازنة الجارية من ٢٨٧ مليون دينار في سنة ١٩٩٤، الى ٣٨٣ مليون دينار في سنة ١٩٩٥، بما يمكنها من زيادة المدخرات الحكومية اللازمة للتمويلات الرأسمالية الاستثمارية الحقيقة وتخفيض المديونية الداخلية وخدمة الدين الخارجي.

ومع إدراكنا لكل هذه المعطيات الايجابية وتقديرنا لحجم التحديات التي يفرضها برنامج التصحيح الاقتصادي، فاننا نرى ان مزيدا من الجهد الحكومي ما زال مطلوبا من أجل ازالة جيوب الفقر في وطننا الاردني وتخفيض معدلات البطالة التي ما زالت، كما ذكر معالي وزير المالية في خطاب الموازنة، اعلى من المستويات المرغوبة والمقبولة.

كما اننا نرى ان سياسات الحكومة المالية تتوجب ان تساعد على خفض العجوزات الكبيرة في الميزان التجاري، التي لا تغطيها وفورات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، حتى تستطيع بناء احتياطات نقدية اجنبية قادرة على تامين الاستقرار النقدي في المدى

المتوسط والطويل، لذلك نرى ان من واجبنا في هذا المجال ان ننبه الى الامور التالية:-

أولاً: بالرغم من ان فائض الموازنة الجارية يؤدي الى زيادة الوفورات الحكومية اللازمة للإنفاق الرأسمالي، فان الادخار على مستوى الاقتصاد الوطني لا يلبي حاجات الاستثمار من قبل القطاع الخاص. فزيادة المدخرات الوطنية تتركز على الودائع للعملات الاجنبية، حيث زادت هذه الودائع بنسبة تصل الى حوالي ١١٪ بين نهاية سنة ١٩٩٤، وشهر ايلول من سنة ١٩٩٥، بينما زادت ودائع الدينار الاردني بنسبة ٢٪ فقط التي لا تعتبر كافية لاغراض الاستثمار، لا سيما في ضوء حقيقة ان هذه النسبة هي دون معدل التضخم لنفس الفترة. ومن اجل تفعيل دور الودائع الاجنبية في عملية الاستثمار المحلية، لا بد من زيادة حوافز الاستثمار. ومع ان القوانين الجديدة للضريبة والجمارك والاستثمار، تحفز الاستثمار نسبيا، الا ان تبسيط الاجراءات الحكومية أمام المستثمر وتعاون القطاع العام تعاونا ايجابيا ومخلصا مع القطاع الخاص ما زال مطلوبا ليحول جزء من تلك المدخرات الاجنبية الى اوعية استثمارية بالدينار الاردني.

ومع ان هذا الأمر ليس من مسؤولية معالي السيد وزير المالية، الااننا نعتبره مسؤولية على الفريق الحكومي الوزاري بجميع عناصره.

ثانيا: نجد من واجب الحكومة ترشيد النفقات الجارية والرأسمالية بصورة تعطي الاولوية لعنصر المنتج المحلي لا المستورد، حيث امكن ذلك، في جزء النفقات التي يتوافر فيها البديل المحلي للبديل المستورد،

وذلك حتى تساعد الحكومة في تخفيف عجز الميزان التجاري والحساب الجاري. ونرى أن تكون هذه سياسة حكومية ثابته في توجيهاتها الحالية الى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ان مجموع النفقات الحكومية البالغة ١٧٤٥ مليون دينار يشكل حوالي ٣٦٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لسنة ١٩٩٦، وتبعا لذلك فان الحكومة مسؤولة عن قدر كبير من الاستيراد المتوقع زيادته خلال سنة ١٩٩٦، كما يؤكد ذلك خطاب الموازنة، ومن هنا نجد ان من واجب الحكومة ان تكون عنصراً ضاغطا ومؤثراً في تخفيف المحتوى الاستيرادي للنفقات.

ثالثاً: ان ازالة جيوب الفقر وتخفيض معدلات البطالة يتطلب من الحكومة الرشيدة تخطيطا حاسما وفعالا لتخفيف العمالة الوافدة بما في ذلك وضع البرامج التوجيهية والتربوية المناسبة لازالة ظاهرة عزوف العاملين الاردنيين عن القبول بفرص العمل المتاحة في مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني. اما قضية عزوف العامل الاردني عن قبول الاجور ويشجع العامل الاردني على قبول الفرص المتاحة، ولا نرى ضيرا في ذلك سيؤدي ذلك الى رفع مستوى معيشة جزء مهم من العمالة الاردنية على حساب المستهلك. واذا كان رفع كلف الانتاج بهذه الطريقة يؤدي الى تخفيض حجم الاستهلاك، وبالتالي الاستيراد، فاننا نعتقد ان هذه سياسة اقتصادية مرغوبة لدى الحكومة في ضوء تخفيض معدلات ضريبة الدخل ورفع ضريبة المبيعات حيث يتم بموجب هذه السياسة تشجيع الانتاج وترشيد الاستهلاك الزائد عن الحاجة.

رابعاً: يتحدث خطاب الموازنة عن زيادة في الاسعار لسنة ١٩٩٥، بنسبة ٣,٤٪ الا اننا نرى انه في ضوء زيادة المستوردات التي زادت اسعارها ازدياداً محسوساً نتيجة لارتفاع الاسعار في بلدان التصدير وارتفاع اسعار الصرف لمعظم العملات الدولية القابلة للتحويل مقابل الدينار الاردني، فان النسبة المذكورة لا تبدو دقيقة ومتفقة مع

حجم ارتفاع الاسعار المستورد او مع حقيقة ارتفاع اسعار السلع والخدمات نتيجة لفرض ضريبة المبيعات في السابق ورفع هذه الضريبة في سنة ١٩٩٥. ومع تقديرنا للزيادة المتوقعة في رواتب موظفي الحكومة الحاليين والمتقاعدين، الا ان هذه الزيادة لن تكون كافية لتغطية فروق ارتفاع الاسعار واعباء المعيشة على المواطن. ونرى ان الوقت قد حان لمراجعة اوضاع الاصلاح الاداري الحكومي بحيث يهدف الى زيادة فاعلية اداء الاجهزة الحكومية عن طريق رفع الرواتب للموظفين المتميزين في الاداء زيادة تزيد من حوافزهم للعمل مع محاسبة الموظفين غير المنتجين بحيث لا تتم المساواة في الزيادات بين الموظف الجيد والموظف المسيء لوظيفته. ان مثل هذا الاسلوب يتوجب ان يكون احد عناصر الاصلاح الاداري الحقيقي في المملكة.

خامساً: مع ان خطاب الموازنة يبين ان رصيد الدين الخارجي المسحوب قد انخفض من ١٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٠، الى حوالي ٩١٪ سنة ١٩٩٥، الا ان موازنة التمويل تبين عودة الى زيادة الاقتراض الحكومي الخارجي سنة ١٩٩٤، وسنة ١٩٩٥. وقد بلغ هذا الاقتراض في سنة ١٩٩٥، ما يعادل ٣٨٥ مليون دينار في حين بلغ تسديد الاقساط الخارجية في نفس السنة ما يعادل ١٢٧ مليون دينار. وفي سنة ١٩٩٦، سيبلغ الاقتراض الخارجي ما يعادل ٣٨٣مليون دينار بينما يبلغ التسديد ما يعادل ٢٥٤ مليون دينار، بزيادة صافية في الاقتراض تعادل ١٣٠مليون دينار. اننا نرى في عودة الاعتماد على الاقتراض الخارجي ظاهرة مؤذية ويتوجب وضع السياسات المناسبة المؤدية الى تخفيض عبء الدين الخارجي حاضراً او مستقبلاً حتى لا يشكل هذا الامر عنصراً ضاغطا على

توقعات النمو في مستويات معيشة المواطن الاردني. ولقد كنا نتوقع في ظروف السلام الذي يساعد الاردن على بنائه في المنطقة ان يكافيء باعفاءات سخية للدين الخارجي الممنوح من قبل الحكومات الاجنبية حتى نستطيع بناء مستقبلنا الاقتصادي الواعد دون أن يظل هذا الامر سيفا مسلطا على اعناقنا لمدة طويلة من الزمن.

ومرة اخري فاننا نشكر معالي السيد وزير المالية على خطابه وعلى الموازنة التي قدمها لنا، كما نقدر مرة اخرى مدى حرص الحكومة على مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه الاقتصاد الاردني بصورة تمكنها من تقديم الحلول للمشاكل القائمة بصورة متدرجة ربما تأخذ سنوات عديدة، لكننا رأينا من الواجب التنبيه الى بعض القضايا التي نعتقد ان السيد الوزير ليس بغافل عنها وانه سوف يعطيها ما تستحق من تفكير وتخطيط لمعالجتها .

كما أشكر اللجنة المالية رئيسا ومقررا واعضاء على جهودهم الطيبة في دراسة هذه الموازنة وملاحظاتهم القيمة عليها، الا انني ارغب في تأكيد مخالفتي لما جاء بالفقرة ١٢: -

١) تحت مسمى وزارة الاشغال العامة فقرة ١٢ والذي تضمن توصية لاعتبار كافة الطرق داخل حدود امانة عمان الكبرى من مسؤولية امانة عمان، من حيث صيانتها وانشاؤها. لا يجوز ولا يقبل ان تقتصر مسؤولية الطرق النافذة على عمان وحدها، اما ان تكون على كافة البلديات ضمن حدودها او تشطب وللظروف المادية السيئة لكافة البلديات في المملكة فاني أطالب بأن تبقى هذه الطرق النافذة من مسؤولية وزارة الاشغال العامة.

٢) لا تزال ازمة المواصلات في عمان والضواحي على أشدها وان ما نشاهده في كل صباح ومساء من ازدحام على مواقف السرفيس والباصات يتطلب من المسؤولين في وزارتي النقل والداخلية ايجاد حل لمعاناة هؤلاء الاخوة.

٣) لا يزال الوضع مؤلم لمستشفى الجامعة بدون حل، اتمنى على سيادة رئيس الوزراء أن يشكل لجنة باعادة النظر بهذا الصرح الذي ينهار يوما بعد يوم وامام اعين كافة المسؤولين في هذا البلد.

٤) اتمنى على وزارة المياه التاكيد على اللجنة المالية الاسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمناطق جنوب وشرق عمان لما لهذا المشروع من اهمية كبيرة لصحة المواطنين.

٥) أؤيد ما جاء بمخالفة معالي النائب توفيق كريشان بعد زيادة سعر مادة الخبز لان هذه المادة اصبحت هي الغذاء الوحيد للفقير في هذا البلد وانا أطالب بابقاء الدعم للمواد الغذائية والاعلاف.

٦) اطالب بوضع اسس جديدة لضبط تعيينات الفئة الرابعة والتعيينات التي تتم على حساب المشاريع وان لاتكون متروكة بحرية المسؤولين وذلك حتى نتجنب الشك الذي يثار بخصوص هذه التعيينات.

ارجو ان اؤكد بانني مع غيري من الزملاء النواب قد طالبنا الحكومات المتعاقبة بحل مشكلة الواجهات العشائرية لعشائر البلقاوية، في كل مرة نتلقى الوعود لهذا، فلي كل الامل بسيادة رئيس الوزراء بحل هذه المشكلة الغير مستعصية عليه. كما نتمنى على معالي وزير الاشغال العامة تنفيذ وعده لسكان مدينة سحاب بعمل مدخل سحاب من الحزام الدائري وبعرضه الكامل نظراً للإزدحام المروري على ذلك الشارع مع انارته.

انني اطالب بزيادة مجزية لكافة الموظفين والمتقاعدين عسكريين ومدنيين بما لا يقل عن عشرين ديناراً ابتداءاً من ١٩٩٦/١/١، كذلك اطالب بالتأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين ممن تقل دخولاتهم عن الخمسمائة دينار شهرياً.

معالي الرئيس ،،،

السادة النواب المحترمين ،،،

اذا مـا كـان من كلمـة تقـال بالنسبة لامانة عمان الكبرى فانه في الوقت الذي ندعم فـيـهـا فكرة هذا التنظيم، الا اننا لا نوافق على اسلوب تشكيله، ونقترح ان يصبح مجلس امانة عمان الكبرى، ممثلا لمجالس بلديات منتـخـبـة حـيث يتم في كل منطقة، انتخاب مجلس بلدي، يقوم بكافة الاعمال البلدية، كما نص على ذلك قانون البلديات، ويتم تمثيل هذه البلديات في مجلس اعلى ومجلس امانة عمان الكبرى، ويقتصر دوره على التخطيط والتنظيم المركزي والإشراف والتقييم والمتابعة، بينما تقوم مجالس البلديات المنتخبة بكافة المهام التنفيذية الضرورية.

هذا هو فـهـمـنا للنموذج الامثـل لامانة عمان الكبرى، وهو تاكـيـد مـبـدأ اللامـركـزية، و الديموقراطية وبناء المؤسسات.

معالي الرئيس ،،،

الزملاء النواب الكرام ،،،

ونحن نتطلع الى المسـاهـمة الممكنة في دعم الجمعيات الخيرية والتي زاد عددها عن ٦٥٠ جـمـعـيـة خـيـرية، منتشرة في كافة انحاء المملكة الاردنية الهاشمية، تقوم بخدمات جليلة، فـهـي تعاني من مشاكل مادية نتيجة لانحسار مدخولاتها وما هو متاح لها من تبرعات خيرية، حيث شهدت السنوات الثلاث الماضية انخفاضاً زاد عن ٣٠٪ من نسبة ما تعودت الحصول عليه من اصحاب الضمائر الحية والمتبرعين، واذا ما كان المشرع الاردني قد وضع في الاعتبار تحصيل ما يعرف بضريبة الخدمات الاجتماعية من خلال دائرة ضريبة الدخل، فان المشرع انما قصد ومنذ البداية تخصيص واردات ضريبة الخدمات الاجتماعية لغايات دعم عمل الخير في هذا البلد، بالاضافة الى الاهداف الاخرى، ولعله

وكـمـا هو واضح، ومع زيادة الجمعيات الخيرية، وانخفاض واردات اليانصيب الخيري للسنة السابقة، بسبب قيود العمالة الاجنبية، فان مصير الكثير من مشاريع الخير وخاصة في مجال الاعاقة والطفولة والايتام وكبار السن، والمحتاجين والطلبة سوف تنحصر وتتقلص بشكل كبير وسوف تتاثر هذه القطاعات ويصيبها الضرر، واتمنى على الحكومة ومعالي وزير المالية، ان تراعي زيادة دعم الجمعيات الخيرية بشكل ملموس وبشكل مستمر وان يعاد النظر في واردات ضريبة الخدمات الاجتماعية وان يخصص الجزء الاكبر منها للجمعيات الخيرية.

معالي الرئيس

السادة الزملاء ،

نتوقف عند الوحدة الوطنية، حيث توكد ادبيات السلطة التشريعية ان من ابرز نشاطاتها، ومن أوضح ادوارها هو تاكيد الوحدة الوطنية والتي عبر عنها قائد الوطن جلالة الملك باعلى صوته معتبرا ان من يعمل ضدها هو عدو له الى يوم القيامة، ولعلنا في هذا المجلس نخرج بميثاق شرف يؤكد هذا الموقف وعدونا هو عدو الوحدة الوطنية، والتي ليس لنا بديلا عنها، فهي عنوان وجود هذا البلد المتآلف والمتآخي والمتضامن. وليس هناك من فضل لاحد منا الا بارتباطه الصادق بالوحدة الوطنية عملا لا قولا، صدقاً لا زيفاً، ممارسة لا استعراضا، ويقينا ان ذلك بحاجة الى النظر في كافة الممارسات التي نعيشها. وبالرغم من اننا جميعا في هذا البلد أبناء عشائر وعائلات اصولها وجذورها واحدة، الا ان ذلك يجب ان لا يمنعنا ان نرفع صوتنا عاليا مؤكدين اهمية الوحدة الوطنية وواعين لها ومحاربين كل من يعمل على تمزيق نسيج هذه الوحدة والتي لا تحتمل ان نعمل على تخريبها، فالوحدة الوطنية امانة في اعناقنا

علينا جميعا العمل على تأكيدها وان ندعو الى ممارستها، واذا ما كانت التشريعات التربوية قد بعث الى صهر ابناء الوطن في بوتقة المجتمع الاردني فان ذلك يحتاج من المؤسسة التربوية الى تاكيد هذا المضمون ضمن برامج تربوية هادفة، فلن نختلف مع احد ونحن نؤكد ان المدرسة هي البداية وإذا ما كان من كلمة اخيرة في هذا المجال، فهي التاكيد على ان وسائل اعلامنا وعلى وجه الخصوص صحفنا فانها يجب ان لا تتيح الفرصة للاقلام الموصوفة بالاقليمية في ان تبث سمومها وفحيح صوتها، ويجب على مجلسنا الكريم، ان يصبح بمثابة المؤسسة التي تتابع موضوع الوحدة الوطنية وتعمل على ايقاف التجاوزات او ما يمس بها، فهذه رسالة كبيرة وامانة علينا ان نقوم بها.

معالي الرئيس:

السادة الزملاء

وفي النهاية كلمتي لا بد من ان أشكر قائد هذا الوطن على جهوده في كافة المجالات من أجل رفعة الاردن وعزته وكذلك الشكر الموصول الى سمو ولي عهده الامين الامير الحسن المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل بسام العموش والمتحدث الذي يليه الزميل احمد الكساسبة.

الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

لا ادري جدوى مناقشة الموازنة وغيرها من المناقشات ما لم تتحول الملاحظات التي يبديها النواب الى واقع، فقد ناقش هذا المجلس سياسة القبول الجامعي ولم يؤخذ بتوصياته وفي ظني أن صرف ثلاثة ايام لمناقشة الموازنة يحتاج الى احترام وتقدير عن طريق الأخذ بالملاحظات او الممكن منها.

وأن مجلس النواب في العالم الذي يحترم نفسه هي صاحبة القرار الحقيقي في سياسات الدولة المختلفة ومنها السياسة الاقتصادية. ورغم شعوري بأن مناقشاتنا قد تذهب ادراج الرياح الا انني قياما بالواجب أدلي بدلوي فأقول:

ان القارىء لموازنة ١٩٩٦ يجد انها كغيرها من الموازنات تقوم ايراداتها على المنح والقروض المحلية والخارجية والرسوم والضرائب وهذا الاسلوب من التفكير هو أخطر ما حكم ويحكم السياسة الاقتصادية في الاردن اذ لا يخطر بالبال الحكومي الانتاج المحلي وانني اعتقد أن اي اقتصاد يقوم على ما تقوم عليه موازناتنا هو اقتصاد مرهون يؤثر تلقائياً على سياسة الدولة ومواقفها وكذلك يؤثر على طريقة العيش واسلوب التفكير لدى المواطنين، كنت أتمنى ولازلت أن تظهر حكومة تفكر بالانتاج وتفعله فتستغل كل ذرة تراب وكل حبة عرق وتسير على سياسة شد الاحزمة على البطون لنصل الى مرحلة مساواة النفقات بالإيرادات على أقل تقدير بل يمكن ان يتطور ذلك لنصل الى مرحلة يزيد فيها الانتاج على الانفاق، لقد كانت الموازنات الاردنية دائما موازنات ذات عجز لان النفقات باستمرار زائدة على الايرادات، ولاننا ننفق وكأننا دولة بترولية او دولة من دول العالم المتقدم.

تجيء هذه الموازنة ويقال انها تخلو من العجز وهذا غير صحيح حيث يدرك ذلك الساذج من الناس فكيف بالمتخصص ويكفي أن ندلل على ذلك بأن اعمدة الايرادات لدينا هي (المنح)و(القروض)و(الضرائب).

اننا حينما نقول ذلك لا نقوله برغبة النقد المجرد بل بدافع حب الوطن والرغبة في اصلاح أمره، والذي نتمنى ان يتم على يد أية حكومة واي شخص كان وكنت (مع الشكر لها، اي اللجنة المالية) اتمنى ان تصارحنا فتنسف هذه الموازنة بكشف حقيقة اعمدتها لكننا فوجئنا

بتوصية اللجنة المالية فيما يتعلق بالخبز ورفع الدعم عنه باسلوب غريب واظن ان الحكومة مدركة تماما ان المواطنين خطوطاً حمراء كما لها هي خطوطها وان اي اقتراب من الخطوط الحمراء يعني الكثير بالنسبة للأمن والاستقرار والاخلاق.

ان حجم الانفاقات المتوقعة لعام ١٩٩٦ حجم كبير منه ما هو ضروري ونقدره ونطالب بزيادة مخصصاته كما هو الحال بالنسبة للطرق والمستشفيات والمدارس واخص هنا مستشفى الاطفال في المدينة الطبية ومستشفى ياجوز في الزرقاء.

ومن الانفاقات وهو الاكثر ما هو غير ضروري ويجب تغييره الغاءً او انقاصا واليكم امثلة على الانفاقات التي لا اعتقد انها انفاقات وطن فقير وشعب كادح يعاني من الفقر والبطالة:

اولاً : الانفاقات العسكرية

فرغم حبنا لقواتنا المسلحة الا ان دولتنا دخلت في مرحلة ما تسميه السلام وعليه فلا بد أن يتفق انفاقها مع المرحلة الجديدة، فقد تقلص التجنيد واقفت خدمة العلم واختفى الجيش الشعبي وبدأنا نستثمر قواتنا المسلحة عبر المشاركة في قوات الأمم المتحدة، وانني ادعو الى استثمارها داخلياً بزراعة الارض الاردنية والمشاركة الفاعلة في مشاريع وزارة الاشغال العامة.

انا ما يزعمه البعض من التطوير والتحديث وشراء الاسلحة فاظن أن ذلك يجب أن يبقى في ضمن دائرة المعقول لأن خصومنا (إن بقي لنا خصوم !!) لا ينافسون في هذا المجال، والحرب ان اقبلت في النمطقة فعمالقة المنطقة يملكون الذرة واسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فإن التطوير الذي يتم الحديث عنه هو انفاق دون جدوى بل هو اسلوب يرضاه الغرب لأنهم يحبون أن تبقى اسواق السلاح مفتوحة حتى تستمر مصانعهم وحتى

نبقى كغيرنا من دول العالم الثالث في قائمة الدول المدينة، لهذا فانني ادعو الى تحويل المبالغ المخصصة للشراء غير الضروري منه الى افراد القوات المسلحة ممن تقاعد او هو على راس عمله.

ثانياً: النفقات الامنية:

تطالعنا الموازنة ارقاماً كبيرة قد خصصت للأجهزة الأمنية التي نحب ونتمنى لها ان تخدم الوطن والمواطن، الا انني اعتقد ان استقرار وطننا لا يكون بكثرة هذه الاجهزة ولا بالانفاق الهائل عليها بل يكون بعامل اهم وهو غرس الايمان اذ الامن والايمان من مصدر واحد قال تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الأمن وهم مهتدون) واذا قارنا بين مخصصات بعض الاجهزة الأمنية نجد ان الارقام غير متناسقة فمثلاً الدفاع المدني يحتاج الى مخصصات اكبر مما يتم رصده له سنوياً.

وانني اتساءل في هذا المجال عن مخصصات دائرة المخابرات العامة حيث ان الموازنة ذكرت حوالي (٢١) صفحة عن وزارة الداخلية ولكنها لم تتحدث عن المخابرات العامة ولماذا لا يتم الحديث عنها وبخاصة بعد ما يسمى بالمعاهدة اذ كانت الاعذار سابقاً تتعلق بوجود (عدو). وان نواب الامة معنيون بالاطلاع على موازنة هذه الدائرة ومخصصاتها اذان حركة هذه الدائرة بغير حساب ولهذا تتم العروض على مراجعي هذه الدائرة ليعلموا معها براتب، وانني اعلم ان هناك من يعمل في وظيفتين او اكثر، منها وظيفة لدى هذه الدائرة وبطبيعة الحال تكون الوظيفة للعمل الداخلي وليس المتعلق باعداء الوطن. وانني اسأل عن المبلغ الذي خصص لاكمال مشاريع الخطة الامنية وقيمة ٥ر٢ مليون وما هي تلك الخطة الأمنية؟

ثالثاً :الانفاقات على مجلس الامة : لقد تم تحديث مجلس الامة ونحن كنواب نتساءل عن جدوى هذا

التحديث حيث رصدت له في الموازنة ارقام تقرب من مليوني دينار، نحن مع التحديث النوعي لا الشكلي، واعني بالنوعي وجود أجهزة متطورة من اجل عمليات التصويت والاقتراع والانتخاب، اما تغيير لون الخشب وجلب لوائح المرمر في دولة عليها ديون فلا اعتقد انه من الأولويات.

رابعاً: الايجارات الحكومية: ورد في مشروع القانون ان خلاصة النفقات الجارية للايجارات حوالي ٥ر٧ مليون تتحدث الموازنة في أغلب بنودها عن انفاقات حكومية هائلة في بند الايجارات ولا ادري لماذا يستمر هذا البند وبهذه الارقام المرتفعة؟!

إن الحكومة لديها ما تسمية (أملاك الدولة) وتستطيع ان تتخلص من الايجارات بالتدريج ولو وضعت وزارة التخطيط خطة لذلك فانني اعتقد أننا خلال بضع سنوات ستصل الى حالة نفتقد فيها وجود بند الايجارات الا ما كان منها بأجرة زهيدة او لاغنى عنه، اللهم الا اذا كان اصحاب تلك العقارات مستفيدين ايما فائدة من استمرار الوضع على ما هو عليه.

خامساً: السفريات والتأثيث والسيارات: هذه المفردات الثلاث هي بنود ثابتة في كل الموازنات التي تعرض على مجلس الامة حيث تظهر في كل وزارة ومؤسسة، والقارىء لموازنة ١٩٩٦ يشعر كان وزاراتنا ومؤسساتنا جديدة بحيث يجب ان تبدأ بتأثيثها من جديد ولا بد من شراء سيارات لها ولابد ان يسافر العاملون فيها لا السفر مظهر رقي وحضارة اعتقد ان مايرمي من اثاث بحكم انه مستهلك او يتم توزيعه على الحبايب بطريقة او باخرى هو اثاث يصلح للاستخدام ويمكن استصلاح ما فسد منه، وأن لنا ان نرى دوراً واضحاً (يصل الى نواب الامة) من قبل ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش حول جدوى وضرورة السفريات والسيارات

وكنت أتمنى أن يكون معالي وزير الداخلية، وأسأل عن جدوى شراء وزارة الداخلية لسيارات صالون عدد (٣٤) سيارة للحكام الاداريين ثمنها نصف مليون.

هذه بعض الاتفاقات التي لا أرى انها ضرورية وغيرها كثير لا مجال للتوقف عنده.

ومن الملاحظات الهامة في موازنة ١٩٩٦ مقارنة مع موازنتي ٩٤و٩٥ استمرار صعود الضرائب والرسوم المختلفة على كاهل المواطن فقد ذكرت الموازنة ان مجموع الايرادات المحلية لعام ٩٤ هو (١٢٤١) مليون دينار بينما ارتفعت عام ٩٥ الى (١٤٤٠) مليون وجاءت تقديرات ١٩٩٦ (١٥٨٢) مليون اي ان السلم في تصاعد مستمر وهذا كله من جيوب الناس وهذا يتم في ظل تراجع الدينار وثبات الرواتب وغلاء الاسعار مما يعني ان اغلب الاردنيين تحت خط الفقر، وان هذا الانسان الاردني لا زال يتلقى الضربة تلو الاخرى رغم انه اغلى ما نملك كرامة وتقديراً وانتماءً لا حلباً وعصراً وقهراً.

انني ادعو الحكومة لتخفيف الاعباء الضريبية على المواطنين وادعو الزملاء النواب الى اعادة النظر في الضرائب كلها في ظل الاختلال الحاصل بين ايرادات المواطن ونفقاته اخذين بعين الاعتبار قوة الدينار امام العملات الأجنبية.

ورغم الارقام المالية الكبيرة التي يدفعها الاردنيون الا ان موازنة ١٩٩٦ تظهر ارقاماً بسيطة تاتي عبر جيب المواطن الغلبان وأظن ان المواطن لا يصدق تلك الايرادات وبالمناسبة فانني ادعو الى الغاء ضريبة المغادرة عن المواطن الاردني الذي يعمل في الخارج لانه يقوم بتحويل امواله الى الاردن وذلك لتشجيع مجيء العملة الصعبة ولتشجيع الناس للعمل في الخارج من اجل تخفيف اعباء البطالة عندنا.

هذا وقد ذكرت الموازنة انفاقات متعلقة بوزارة الخارجية حيث خصصت خمسين الف دينار

لشراء سيارات لبعض السفارات. وكذلك خصصت ما يزيد على مليونين ونصف لشراء السفارة الاردنية في باريس، وما يقرب من مليون لشراء سفارة في مسقط، وحوالي مائة الف لشراء سفارة في طشقند، بينما خصص ربع مليون لمنزل القنصل في دبي وخصصت ٣٥٠ الف لترميم السفارة في لندن ، ٦٥٠ الف لصيانة منزل سفيرنا في الرياض و٦٠ الف لتوسعة منزل سفيرنا في القاهرة وتم رصد ربع مليون لتأثيث بعض السفارات.

ارجو ان تدلني الحكومة على مواطن اردني يصدق ان هذه الارقام هي ارقام وطنية تعبر عن شعب فقير ودولة عليها ديون ؟!

لقد ورد في خلاصة النفقات الجارية في وزارة المالية ان بند الاعانات قد حصل على الرقم التالي (٧٩) مليون دينار فهل وزارة المالية تقوم بمساهماتها مع وزارة التنمية الاجتماعية؟!

ان في جعبتي الشيء الكثير لاقوله ولكنني اختم بذكر ما يلي:

١) ورد في الارقام المخصصة لوزارة التربية شراء سيارات واتمنى ان تكون هذه السيارات لايصال الكتب الى المدارس حيث لا زالت المدارس وبخاصة التي تقودها المديرات يعانين من اخذ الكتب وحلها الى مدارسهن.

٢) ورد ص١٨٧ في نفقات وزارة التخطيط تخصيص مبلغ مليون دينار لتحسين كفاءة محطة الخربة السمراء لتخفيف حدة الروائح وان اهل تلك المنطقة يتمنون رؤية اثر على ارض الواقع لهذة المبالغ حتى يستطيعوا تنفس الهواء النقي.

٣) ورد ص٢١٧ في النفقات الرأسمالية لوزارة السياحة تخصيص نصف مليون لتحسين مشروع البتراء واتمني ان يجد إقتراحي الذي قدمته آذاناً صاغية بخصوص تعبيد السيق الموصل الى أثار البتراء.

٤) تم تخصيص مبالغ كبيرة لوزارة التربية والتعليم واتمنى ان يتم تخصيص مبلغ كاف لقرية المزرعة. في محافظة المفرق خارج منطقتي الانتخابية وذلك لانشاء مدرستين ثانويتين حيث انني تقدمت باقتراح برغبة في هذا المجال انقاذاً لسكان تلك القرية البالغ عددهم حوالي ألفي مواطن.

٥) تحدثت الموازنة عن دعم الخدمات الطبية وانني اثني على مشروع مستشفى الاطفال واتمنى ان يظهر بالسرعة الممكنة مطالباً تخصيص المبالغ الكافية للادوية حيث ان اغلب الادوية التي يحتاجها المراجعون غير موجودة في صيدلية المدينة الطبية.

٦) ورد في الموازنة بند اعانات الجمعيات الخيرية وخصص له ما يقرب من ربع مليون وانني اتساءل عن طريقة توزيع هذا المبلغ وهل تقوم على كفاءة الجمعية وعملها أم لمعايير اخرى لا علاقة لها بالعمل الخيري والعلم فانني رئيس لجمعية لم تتسلم اي قرش من هذا البند عبر سنوات متعددة تحدثت النفقات الرأسمالية لوزارة الاعلام عن مبالغ مخصصة لشراء اجهزة مراقبة لأشرطة السينما وهذا شيء جيد نتمنى ان يكون له اثر على ارض الواقع من حيث اختفاء الافلام الهابطة والجنسية التي تقضي على شباب الوطن.

٨) ومع شكري الجزيل لمعالي وزير الصحة على دوره ونظرته لمستشفى ياجوز فانني امل ان يتم تزويده باحتياجاته بالسرعة المملكنة لانه يغطي منطقة هائلة من السكان.

٩) هذا وقد تقدمت باقتراح لانارة الشارع المار امام المحطة الحرارية حيث انه شارع مظلم تقع فيه الحوادث وبخاصة ناقلات البترول ولا يجوز ان يبقى مظلماً وهو يمر أمام محطة تزويد للكهرباء.

انني ارثي لحال هذا الوطن الذي تكتب الحكومةُ في موازنته قائمة طويلة بالدول التي تطالبنا

بالديون ومنها دول لا تتحل بالرقي والتقدم سائلاً المولى عزوجل ان فصل في موازنات قادمة الى حالة لا نجد فيها اسم اية دولة تطالبنا بقرش واحد، وقبل أن أغادر هذه المنصة فانني اقتداءً بزملائي الذين وجهوا الدعوة للحكومة لزيارة مناطقهم الانتخابية للاطلاع على احوالها فانني أدعو الحكومة لزيارة مكتب جبهة العمل الاسلامي لتطلع عن كثب على ما تريده احزاب المعارضة الأردنية وحجم المعاناة التي تقف في طريقها علماً باننا لن نحمل الموازنة اية تكاليف تنتج عن هذه الزيارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

الاستاذ احمد الكساسبة، المتحدث الذي يليه الاستاذ ابراهيم زيد

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ورضي الله عن صحابة رسول الله وعلى العاملين باخلاص لهذه الأمة ولهذا الدين إلى يوم الدين اللهم أمين.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ وذلك بعد أن استمعنا الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية الموقرة إلى مجلسنا هذا حول مشروع هذا القانون، وكذلك كنا قد استمعنا إلى خطاب معالي وزير المالية الذي قدمه في السادس من كانون الأول الماضي.

وبهذه المناسبة، أرجو بداية أن اتوجه بالشكر والتقدير إلى اللجنة المالية في مجلس النواب رئيساً ومقرراً وأعضاء على الجهود الطيبه والدراسة المعمقة التي بذلتها في إعداد تقريرها عن مشروع قانون الموازنة لهذا العام. كما أن المتفحص لمشروع قانون هذه الموازنة لا يملك إلا أن يتوجه بالشكر الجزيل لجميع العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ولجميع الجهود التي بذلت في اعداد مشروع هذا القانون.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين،

لقد احتوى مشروع قانون هذه الموازنة على العديد من المؤشرات الإيجابية التي تدعو المرء الى التفاؤل بمستقبل هذا البلد المالي وبمسيرته التنموية التي نرجو أن تشهد تواصلاً مطرداً وبالشكل الذي يطال جميع شرائح المواطنين في شتى أرجاء اردننا الحبيب. فإرتفاع نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية والرأسمالية في هذه الموازنة بالمقارنة مع موازنة العام الماضي تشير وبكل وضوح إلى أن الجهود المبذولة نحو تعادل الموازنة والوصول بالإقتصاد الوطني إلى مرحلة الإعتماد على الذات هي جهود مشكورة نؤديها ونشد على أيدي من قام بها ما دامت تؤتي أكلها لصالح هذا الوطن. غير أن هذا التوازن المنشود في هذه الموازنة ينبغي أن يكون مقترناً بالتوازن الإجتماعي والاقتصادي في شتى مناطق المملكة، ولن يكون ذلك ممكناً بدون الحد من تفاقم مشكلتي البطالة والفقر وتصاعد تكاليف المعيشة التي أخذت تثقل كاهل الغالبية العظمى من المواطنين.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

مع إحترامي للتقديرات التي أوردها مشروع قانون الموازنة حول معدل التضخم إلاّ أن هذه التقديرات لا تعبر عن المستوى الحقيقي لارتفاع الأسعار في السوق المالي، فالمواطنين يواجهون يومياً إرتفاعات متسارعة في أسعار معظم السلع والخدمات.

وهنا فانني أؤيد التوجيهات التي أوردها تقرير اللجنة المالية بخصوص إعادة إحتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من حيث

سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الأردني وتوزيعهم الجغرافي، كما في ذلك إعادة النظر في أوزان واهمية السلع الداخلة في سلة السلع الإستهلاكية وذلك حتى تصبح نتائج الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أكثر دقة وتعبيراً.

لا زالت جهود الحكومة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة كل ما نسمع متواضعة للغاية فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة كما تقول ونعترف ببعض جوانبها من إجراءات التصحيح الإقتصادي في مجال تخفيض عجز الموازنة وتحقيق الإستقرار النقدي النسبي، إلا أن جهودها في مجال إحتواء ظاهرتين البطالة والفقر لم تبلغ الحد الأدنى المطلوب في هذا المجال، ولا يخفى على أحد أن ظاهرة الفقر هي وليدة تفشي مشكلة البطالة في البلاد، فالدعوات إلى ضرورة تنظيم سوق العمل المحلي لم تلق الإستجابة المطلوبة.

فالعمالة الوافدة لا زالت في إزدياد حتى أصبحنا نسمع ونرى أن هناك بطالة بين صفوف العمال الوافدين.

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

المحترمين

صحيح أن مشروع قانون الموازنة العامة قد تنبه إلى قضية هامة تتمثل في ضرورة مواصلة الجهود المكثفة تجاه التطوير الاداري في اجهزة الدولة باعتبار أن العنصر البشري هو محور العملية الإنتاجية، إلا أن مشروع هذا القانون يخلو من التطرق إلى الآليات التطبيقية لبلوغ هذا الهدف.

فلا زالت مظاهر الترهل الاداري في العديد من اجهزة الدولة آخذة في الإستفحال. كما أن مظاهر المحسوبية والفساد الاداري آخذة هي الأخرى في الاستشراء. فالقضاء على بؤر الفساد والمحسوبية والترهل الاداري ينبغي أن تعتلي قمة

أولويات جهود التطوير الإداري إذا ما أردنا للأقتصاد الوطني أن يسير بخطى ثابته على طريق النمو القابل للإستمرار كما أن الحكومة مدعوة إلى حل كثير من المشاكل الاداريه التي تحدث النواب عنها مراراً وفي السنوات الماضية بمذكرات ومناقشات الموازنة ومنها على سبيل المثال لا الحصر موظفوا حساب الإيجار، و الموظفون بالمياومه في كل الوزارات ومؤسسات الدولة الذين ما يزالون يعانون كثيراً من صعوبة ظروفهم المعيشية.

معالي الرئيس

حضرات الأخوة المحترمين

ألا تعتبر التشكيلات والتقسيمات الادارية التي إتخذتها وزارة الداخلية مؤخراً مظهراً من مظاهر التضخم الاداري غير المبرر اللهم إلا لاعتبارات إنتخابية وتسريباً إضافياً لزيارة الإنفاق الحكومي الذي لا يصب في خدمة هدف الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

في هذا المجال، فإنني اجرؤ على القول بأن هاتين المشكلتين المستعصيتين لا سبيل لإستنصالهما إلا من خلال العناية الكافية بالقطاع الزراعي والمالي في المملكة وهذا ما لم يوليه مشروع قانون هذه الموازنة العناية الكانية.

فعلى سبيسل المثال، تبين من هذه الموازنة أن المشاريع والسدود المائية التي ينبغي أن تقام من أجل مياهنا لم تقم حتى الآن، وقد افاد معالي وزير المياه أن الجانب الصهيوني هو الذي يعيق إقامة هذه السدود وخاصة السد التحويلي على نهر اليرموك، فأين مصداقية القول بإعادة كامل حقوقنا المائية؟!

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين

اما فيما يخص مطالب محافظة الكرك فإنني إضافة الى ما تقدم به زملائي نواب المحافظة وتاييدي على كل ما جاء في كلماتهم أضيف بعض المطالب اما من باب التاكيد أو لعل بعض الأخوة قد فاتهم أن يطرحوها:

أولاً: الطرق: لا زالت المحافظة تنتظر وصلها بطريق آمن مع

العاصمة فالطريق الحالي من الكرك إلى القطرانة يشكل تحدياً لكل من يقود مركبته عليه وكأن المواطن الذي يسير عليه يعاقب بسلوك هذا الطريق. ولست أدري لماذا أوقف العمل بهذا الطريق.

ثانياً: الطرق الزراعية لمناطق الحزه ان وقضاء عي وقرى الخرشه ولواء المزار الجنوبي وقضاء فقوع لازالت ايضاً بحاجة الى عناية مع الجهد المشكور التي تقوم به وزارة الاشغال العامة واود أن أضيف شكري مع اخوتي النواب الذين شكروا معالي وزير الاشغال العامة لجهوده الطيبة في هذا المجال.

ثالثاً: حل مشكلة البطالة في منطقة محافظة الكرك، حيث انها الاعلى بنسبة وحسب تقارير الحكومة الاعلى نسبة بين المواطنين في المملكة وفي كافة القطاعات وخاصة في قطاع الإناث حيث انها تفوق ثلاث اضعاف اية نسبة في اية محافظة اخرى.

رابعاً: بناء مدينة رياضية متكاملة في المحافظة.

خامساً: اين مشروع المدينة الصناعية ولماذا لم يرى النور حتى الآن بالرغم من تعهد الحكومة السابقة والحالية بإنجازه.

سادساً: مطالب قضاء عي

للمرة العاشرة اكتب مطالب هذا القضاء وقد كنت قد قابلت سيادة رئيس الوزراء ست مرات، ومرة معها على رأس وفد شعبي، وقد وعد سيادته بزيارة القضاء على رأس فريق وزاري لا رغبة منا في ان :

نعرض عليه أمور مستحيلة، بل ليطلع على واقع الحال، ولكنني هذه المرة الأخيرة التي سأتحدثها باللغة العربية عن مطالب هذا القضاء، وإلا سأدعو بعض العاملين بالشؤون الحكومية ليعلموني اللغة التي تفهمها الحكومة حتى يستطيعوا أن يلبو أو يفهموا علينا مطالبنا، وإلاّ سيكون لنا حوار آخر غير هذا الحوار.

١) ترفيع القضاء إلى لواء لأن الأسس المعتمدة تنطبق على هذا القضاء.

٢) استكمال فتح طريق عي – الاغوار

٣) استكمال فتح طريق كثربا الأغوار

٤) تطوير منطقة القضاء بمشروع مشابه لمشروع سيل الكرك

٥) اعادة انشاء الطرق التي تصل القضاء بمركز المحافظة حيث انها مدمرة وهي طريق عي-كثربا مؤته - طريق عي جوزا الشهابيه - الكرك

٦) انشاء السدود المائية على الأدوية والتي سبق وأن تقدمت بطلبات متكررة بخصوصها.

٧) انصاف ابناء هذا القضاء في التعيين في الوظائف العليا حيث انهم مستثنون من هذه الوظائف المدنية العسكرية منذ عهد الأمير عبد الله حتى حكومة الشريف زيد بن شاكر لعام ١٩٩٥

٨) ايلاء عناية كافية للابنية المدرسية وزيادة الغرف الصفية لتزايد اعداد الطلاب

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب المحترمين

واجد نفسي ازاء ملاحظاتي على هذه الموازنة مضطراً ان لا اؤيدها واطالب بردها والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام، اخر المتحدثين الأستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

أسف أن تكون كلمتي وقد بلغ بكم التعب أقصاه، ويظهر أن معالي الرئيس أراد أن تكون كلمتي في هذا الموطن، وكان يمكن أن يجعلها مع الصباح، مع بعض الأخوة الذين تأخروا ولكن لا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

شكراً لمعالي وزير المالية، ولو غادرنا، وشكراً لجهاز مديرية الموازنة.

وشكراً للجنة المالية رئيسا واعضاء على ما بذلوا من جهد كريم في اعداد هذه المناسبة.

معالي الرئيس

أخطر ما تمثله الموازنة في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ أمتنا وأردننا اتجاهاتها العامة، وهل تتوافق مع قدرة الأردن على مواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها، وهذا ما يجعلني اتناول النقاط التالية التي أظهرتها الموازنة :

أولاً: عجز بميزان المدفوعات أو بعبارة اخرى:

نحن نقترض حتى نعيش، والقروض لها ثمن فالبنك الدولي لا يقرضنا من أجل سواد عيوننا، إنه يفرض شروطه برفع الدعم عن السلع الأساسية ليرتفع سعر رغيف الخبز والأسعار ويخفض سعر الدينار، ويرفع أسعار المواد الأساسية.

ثانياً: الميزان التجاري:

نحن نستورد اكثر مما نصدر، وعلاج هذا لا بد له من خطة جريئة حكيمة ولهذا فان ايجاد مناخ استثماري عربي وتشجيعه ليضمن منافسة الدول المجاورة، ويعمق التكامل الاقتصادي مع الدول العربية أمر لا بد منه في هذه الخطة.

فالأردن سوق صغير اذا قارنتها بمصر أو سوريا . والاستقرار السياسي أصبح قاسماً مشتركا بين دول المنطقة.

واذا زاد التصدير العام الماضي بنسبة ٣٠٪ فإن الموازنة لم تأخذ بعين الاعتبار «بذخ القطاع الأهلي المحظوظ الذي لم يجد التوجيه اللازم لترشيد الاستهلاك، وحفظ (قرشك الأبيض لليوم الأسود)»

إننا يجب أن نفكر بجدية– في ظل المنافسة العالمية واتفاقيات «الجات» وما تتمتع به كثير من الدول من استقرار، ووفرة كيف نحمي صناعاتنا المحلية، وكيف نجتذب رؤوس اموال عربية، قد نجد في أسواق عربية اخرى مجالاً أربح للاستثمار.

ولا بد من التذكير هنا بما نشره أحد الباحثين من رجال الفكر في إحدى الصحف اليومية كيف نسخر دولة العدو الصهيوني القروض الأجنبية لمصلحة الصناعة والتنمية في اقتصادها، بينما نحن نقترض لمساندة ميزان المدفوعات.. وتمر هذه السنة بسلام.. وهكذا.. تمر السنون ونحن في تخلفنا الاقتصادي نزداد فقرا.. ودينا: وتكون القروض إبر تخدير على الطريق. قبل أيام أزيح الستار عن مصنع هائل على الطرف الغربي من البحر الميت لانتاج المانجنيز بين شركة «فولكس فاجن» الألمانية وشركة استثمار اسرائيلية، برأسمال قيمته ٣٠٠ مليون دولار ينتج مانجنيز ويصدر بقيمة ١٥٠ مليون دولار سنوياً.. يتم استثمار قيمتها في انتاج قطع سيارات فولكس فاجن!.

وقبل أشهر أعلنت شركة موتورلا عن استثمار ١٫٤ مليار دولار في إقامة مصانع لانتاج وسائل الاتصال الالكترونية في اسرائيل..

ولا بد من لفت النظر هنا أن هذه الاستثمارات الغربية في اسرائيل حصلت في هذا العام الذي تم فيه رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية تم استثمار ما يزيد على عشرة مليارات دولار بين صناعة، وإسكان، واستيعاب مهاجرين جدد.

والسؤال الآن: كيف واجهت الحكومة، والموازنة هذه التحديات.. إنني أسأل عن مشروع استثماري واحد حققته الحكومة والموازنة العتيدة. في مواجهة خطط العدو التي عرفت كيف تحول القروض الغربية إلى استثمارات مالية مهيأة لتأكل الوطن العربي كله.. وتأكل الأخضر والأصفر ولا تبقي على شيء وهل من اللائق والمناسب أن نتحدث عن القروض الميسرة التي تتحول إلى استهلاك يستهلك في النهاية الوطن والمواطن ويعرض الأجيال القادمة لأخطار الهيمنة الصهيونية وهلاكها.

إنني اطلب من الحكومة أن تحول صداقتها مع المانيا مثلاً والدول الغربية التي تحسن استثمار اموالها بإسرائيل. أن تحول صداقتنا معها إلى مصانع مشتركة تنقذ شبابنا من البطالة وتعطي بلدنا العملة الصعبة، بدل أن تتحول صداقة هذه الدول إلى قروض وخبراء وزارة الزراعة لا تعود علينا بالنفع المرجو للوطن والمواطن.

ثالثاً: العمالة الوافدة:

إن الحكومة مدعوة لإنقاذ الوطن ببرنامج وطني محدد المدة بأربع سنوات أو خمس وهكذا يحدد حاجاتنا من المهن المختلفة. ويحول الشباب لهذه المهن.

إن العمالة الوافدة تعكس نزيف العملة الصعبة مع دعم في الخبز والماء والكهرباء للوافدين.

وإن الصناعات التي تقوم بها هذه العمالة الوافدة داخل الأردن تتحول أخيراً إلى عملة صعبة تهرب خارج الأردن، والمواد الخام التي نستعملها في هذه الصناعات ندفع ثمنها بالعملة الصعبة أيضاً، مما يجعل مردود الأردن من هذه الصناعات قليلاً لا يسمن ولا يغني من جوع.

رابعاً: الخطة الزراعية:

إن الهجرة من الريف إلى المدينة وهجر الأراضي الزراعية، يدعو الحكومة لوضع خطة سريعة منقذة للأراضي الزراعية، والريف الأردني الجميل.

إن الأمر يحتاج إلى توعية المواطنين بالأخطار المحدقة ببلدهم إذا أهملت الزراعة هذا الاهمال، كما يحتاج إلى تعاون القيادة والشعب في توزيع الأراضي الزراعية على القادرين على استثمارها من الشباب خريجي الجامعات وكليات المجتمع، تطبيقاً للحديث الشريف: «من أحيا أرضاً موتاً فهي له».

إن جمهورية مصر العربية أخيراً بدأت بتنفيذ مثل هذه الخطة،

ونحن قادرون بإذن الله على تنفيذها، إذا صدقت العزائم مع التخطيط السليم.

خامساً: الموازنة والثقة والعدل:

إن جو العدالة، والثقة بين الشعب والحكومة من خير ما يساعد على إخراج رؤوس الأموال وحسن استثمارها، وإن الوزارات المختلفة مدعوة لإشاعة هذا الجو الإنتاجي الإستثماري القائم على الثقة والوعي والإيمان بين المواطن والحكومة.

اضرب بعض الأمثلة أن وزارة الأوقاف ووزارة الإعلام، مثلاً حين تضعان خطة تحسن مخاطبة المواطن بثوابته الإيمانية، والقومية والوطنية، يشرف على هذه الخطة وتنفيذها علماء في الشريعة الإسلامية، وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، والاعلام إن مثل هذه الخطة.. وهذا التوجيه الهادف يساعد في نقل المواطن الى تحمل مسؤولياته مع الحكومة، بدل أن يكون عنصر متلقياً منتظراً للعون والدعم.

وهذا يحتاج إلى جهد.. ولكنه هو الجهد التنموي الذي يحول الشعب إلى العمل والإنتاج والمشاركة البناءة.

إني أقول مع الأسف الشديد أن كثيراً من برامج الإعلام تدعو إلى الإسراف والتبذير وتشجع على نزيف العملة الصعبة وبدل أن ترشّد الاستهلاك تدعو إلى البذخ القاتل للوطن والمواطن انظر إلى الدعايات فقط.

وإن وزارة الأوقاف أيضاً مع الأسف الشديد أساءت إلى اقتصاد البلد؟؟ قد تقولون كيف؟ حيث ادخلت جو الرعب وعدم الثقة في نفوس المواطنين بسياستها؟؟ التي حبست عدداً كبيراً من العلماء عن تبليغ كلمة «الله» وصار المستمع لخطب الجمعة أو الدروس يخرج محبطاً يائساً، يرى أشباه وعاظ يصورون له الهزيمة والفرار من الحديث عن مشكلات الناس وهمومهم وجراحهم.

إن معالي وزير الأوقاف الذي لم يبال بتوجيه كتاب إلي وأنا عميد كلية شريعة سابق ودكتور في الشريعة ونائب، يمنعني من التدريس والخطابة بحجة أنني نائب والنائب في فهم الوزير؟؟ محروم من الكلمة في بيوت الله ويفسر الدستور على خطأ في فهمه بفهم نقضته المحكمة ونقضه القضاء وعلمه كيف يفهم المادة (٧٤) من الدستور، حين تحرق وزارة الأوقاف مراكب الثقة بين الراعي والرعية بين الشعب والحكومة. تكون قد أساءت إلى البلد وتنميته وتقدمه إساءة بالغة.

إن وزارة الأوقاف للأسف الشديد أخذت في حزب بيوت الله بوضع القيود على بناء المساجد، الآن من يذهب إلى طلب لتبرع أرض لإقامة مسجد تبدأ وزارة الأوقاف بقول هل هم بحاجة (يعني المصلون مأذون لهم أن يصلوا) مسلمين يريدون أن يصلوا يريدون أن يبنوا مسجد للصلاة، يضعون عقبات في وجههم وأيضاً دور القرآن مثل ذلك.

إن معالي الوزير شكل في وزارته لجنة لمحاسبة الخطباء الذين تحدثوا عن بني إسرائيل وآيات القرآن الكريم التي نزلت في بني إسرائيل، ماذا يريد الوزير؟ يريد نسخ منقحة من القرآن تحذف فيها آيات بني إسرائيل، وكان من المحاسبين ولدي الدكتور في الشريعة عبدالله ابراهيم زيد الكيلاني حين كان يعمل واعظاً في الأوقاف أتعرفون ما السؤال الذي وجه اليه.. هل طلبت في خطبتك من المصلين الا يتعاملوا مع الموساد الإسرائيلي، وكان جواب ولدي نعم ويشرفني ذلك.. بقي أن أقول أن الذي يتعامل مع مخابرات دولة عربية يسجن ما بين مؤبد و(١٥) سنة فكيف الذي يتعامل مع الموساد الإسرائيلي، لقد حوسب ولدي على هذه الكلمة ولكن للأمانة اقول أن الوزير عندما علم بهذا السؤال أحضر ولدي لمكتبه واعتذر له، ولكن النتيجة ان ولدي أخيراً منع من

الخطابة وهو خطيب يأتي الكثيرون من الناس والمثقفين لسماع خطبه، ومن كان موفقاً يدعو الناس إلى سماع خطبته فهذه علامة استفهام عنده ينقل من مسجد إلى مسجد إلى أن «يطفش» والموظف الذي وجه السؤال إليه رقي إلى منصب أعلى في الوزارة.

والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

التطبيع الاقتصادي والثقافي مع العدو الصهيوني:

إن أخطر ما يشل حركة الأمة الاقتصادية واستثمارها لأموالها في المشاريع التجارية، والصناعية، والعمرانية، هو عدم التوافق بين عقيدتها وقيمها الإيمانية والقومية والوطنية، وبين ما يعرض في السوق من تعامل مع شركات ومصانع تتعامل مع اليهود أو تكون وكلاء لتجار يهود أو تتعامل معهم.

لقد أفتى العلماء بحرمة التعامل مع اليهود لأنهم مقيمون على اغتصاب أرضنا ومقدساتنا مصرون على تهويد قدسنا وتشريد شعبنا.

ولكن مجلس الفتوى في وزارة الأوقاف لن ينبث ببنت شفة لا مع الصلح مع اليهود ولا مع المعاملة مع اليهود ولا حتى في حكم الإسلام في التمثال الذي أرادوه لجلالة الملك ومنعه جلالة الملك قضايا المسلمين الأساسية معطلة في وزارة الأوقاف، الناس تنتظر الحكم الشرعي من مجلس فتوى معطل ولم يدعو وزير الأوقاف من أشهر عديدة لم يأتي هو للاجتماع، هذا تقدير المسؤولية لحكم الله وبيانه للأسف.

وأخطر من ذلك أن يتم التطبيع الثقافي غداً الذي يفتح الجامعات ومعاهد العلم لسموم الثقافة اليهودية وفكرها التوراتي؟؟ العنصري المستهدف لهويتنا الحضارية والثقافية والتاريخية والقومية.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء...

إنني أدعو الحكومة كما ادعو